وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Tebessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم :التاريخ والآثار
تخصص تاريخ الثورة الجزائرية

مذكرة ماسترتحت عنوان

المقاربة الجزائرية للعلاقات الدولية في عهد الرئيس هواري بومدين 1965-1978

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطلبة:
- مرزوقي أحلام
- بوقرين شيماء

إشراف الأستاذ(ة):
- بخوش الجودي

الإسم واللقب	الصفة	الرتبة
صالح عسول	رئيسا	أستاذ محاضر أ
بخوش الجودي	مشرفا	أستاذ مساعد أ
زموشي محمد شاهين	ممتحنا	أستاذ مساعد أ

السنة الجامعية 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic Of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي، تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social sciences

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic Of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي، تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social sciences

تصريح شرفي

يتضمن الأمانة العلمية لانجاز البحوث
القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20

أنا الموقع أسفله الطالب/ ة / : مزوغي أحلام ..... رقم التسجيل 34014937 .....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم : 108543178 المؤرخة في: 2018-04-01

الصادرة عن بلدية/دائرة : تبسة .....

و المسجل في ماستر : تاريخ الثورة الجزائرية خلال السنة الجامعية :2024/2023

و المكلف/ة/ بانجاز مذكرة ماستر معنونة بـ:

المقاربة الجزائرية للعلاقات الدولية في عهد الرئيس هواري بومدين 1965-1978 .....

.....

تحت إشراف الأستاذ (ة) ..... بحو بتة الجودي .....

أصرح بشرفي أنني التزمت بالمعايير العلمية و المنهجية و الأخلاقية المطلوبة في انجاز البحوث الأكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها ، و أتحمل أي مخالفة لهذا القرار و كل ما يترتب عنه من عواقب قانونية.

تبسة في ..... 26 ماي 2024

26 ماي 2024

توقيع المعني

مصادقة البلدية

ع/ رئيس المجلس الشعبي البلدي
و بتفويض عنه
المفتش الرئيسي
ملحق ادعوي اعنيمي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic Of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي، تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social sciences

تصريح شرفي

يتضمن الأمانة العلمية لانجاز البحوث
القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20

أنا الموقع أسفله الطالب/ ة / : بوقرين شيماء ..... رقم التسجيل .....34.0.2.40.81.....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم :.....40.7.0.22.284..... المؤرخة في: 18/09/2023

الصادرة عن بلدية/دائرة : .....المريج/ دائرة بئر العاتر.....

و المسجل في ماستر :.....علوم الأرض الجزائرية..... خلال السنة الجامعية :2024/2023

و المكلف/ة/ بإنجاز مذكرة ماستر معنونة بـ:

.....الحقائب الجزائرية للعلوم الأرضية في حمد.....

.....بن شوش عماد بوحديد 1965 1978.....

.....

تحت إشراف الأستاذ (ة) .....بن شوش الحسين.....

أصرح بشرفي أنني التزمت بالمعايير العلمية و المنهجية و الأخلاقية المطلوبة في انجاز البحوث الأكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها ، و أتحمل أي مخالفة لهذا القرار و كل ما يترتب عنه من عواقب قانونية.

تبسة في .....26 ماي 2024.....

مصادقة البلدية

26 ماي 2024

توقيع المعني

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ
وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ
وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥﴾

التوبة: ١٠٥

شكر وتقدير:

قال تعالى: ﴿ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ﴾ لقمان /12.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**من لم يشكر الناس، لم يشكر الله عز وجل**»

نحمد الله تعالى حمدا طيبا مباركا ملئ السماوات والأرض على ما أكرمنا به من إتمام هذه الدراسة التي نرجوا أن تنال رضاه.

كما نتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف: " الجودي بخوش" على قبوله الإشراف على هذه المذكرة رغم انشغالاته الكبيرة وعلى ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا من جوانبها المختلفة.

ونتوجه بالشكر كذلك إلى كل طاقم جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي- تبسة، وخاصة دكاترة وأساتذة قسم التاريخ.

كما نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن ندعو الله عز وجل أن يرزقنا السداد والرشاد والعفاف والغنى وأن يجعلنا هداة مهتدين.

إهداء

وما سلكنا البدايات إلا بتسييره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضله فالحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية.

أهدي ثمرة جهدي إلى:

أبي الحاضر بقلبي دائما، كنت أتمنى أنك الآن بجانبي وأول من يسمع بتخرجي، أقدم لك تخرجي و أنت الآن بقبرك، رحم الله روحك وجزاك عني خير الجزاء.

أبي مرزوقي خميسي

إلى من كانت عزمي حين أثقلتني الحياة إلى من كانت دعواتها تحيطني دائما، أمي الحبيبة أهدي إليك ما وصلت إليه من نجاح فإني عند رؤيتك فقط أستطيع المضي.

أمي: برهوم فاطمة.

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي إلى ملهمي نجاحي

إلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع الارتواء إلى خيرة أيامي وصفوتها إلى قرة عيني: إخو اتي وأخو اتي و أبنائهم.

إلى كل عائلتي وأصدقائي الذين لا يتسع المكان لذكرهم وإلى كل من كان عونا وسندا في هذه الطريق.

مرزوقي أحلام

s.com

إهداء

إلى من كلل العرق جبينه وعلمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبروالإصرار

إلى النورالذي أناردربي والسراج الذي لا ينطفئ نوره بقلبي

إلى من بذل الغالي والنفيس واستمديت منه قوتي واعتزازي بذاتي إلى فخري واعتزازي والدي العزيز

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها، إلى تلك الإنسانة العظيمة التي لطالما تمنت أن تقرعينها لرؤيتي في يوم كهذا، أمي العزيزة

لكل من كان عونا وسندا في هذا الطريق للأصدقاء والأحباء ورفقاء السنين لأصحاب الشدائد والأزمات.

إليكم عائلتي

أهديكم هذا الانجازوثمرة نجاحي الذي لطالما تمنيته.

ها أنا اليوم أكملت و أتممت أول ثمرته بفضل الله سبحانه وتعالى فالحمد لله على ما وهبني وأن يجعلني مباركة وأن يعينني

فمن قال لها أنا لها قالها فأنا لها وإن أبت رغما عنها أتيت بها فالحمد لله شكرا وحبا وامتنانا على البدء والختام.

وآخردعواهم أن الحمد لله رب العالمين

بوقرين شيماء

قائمة المختصرات:

أ- باللغة العربية:

الرمز	شرحه
ص	صفحة
ط	طبعة
تر	ترجمة
تق	تقديم
ج	جزء
د.ط	دون طبعة
د.ت.ن	دون تاريخ نشر
ع	عدد
م	مجلد

ب- باللغة الأجنبية:

الرمز	شرحه
OP. CIT	Opero cituto
Ibd	Ibidem
OAS	L’organisation armée secréte
PCA	Parti communite Algérien
PPA	Parti du peuple Algérien

مقدمة

استندت الجزائر المستقلة في سياستها الخارجية على إرثها الثوري من تجربة طويلة التي اكتسبتها وخبرتها في المقاومة والكفاح ضد المستعمر الفرنسي، فتواصلت الجهود والمساعي من أجل بناء دولة مستقلة قوية تستعيد هيبتها ورمزيتها التاريخية في المنطقة.

ونتيجة تطورات سياسية صاحبت إعلان عن استقلال الجزائر، ظفر السيد أحمد بن بلة بثقة غالبية قادة الثورة العسكريين منهم والسياسيين وحظا بثقة غالبية أعضاء الجمعية التأسيسية في أواخر سبتمبر 1962 ليكلف بتشكيل أول حكومة جزائرية بعد الاستقلال، وخلال فترة حكمه بدأت تتضح معالم السياسة الخارجية للدولة الجزائرية ضمن سياق تاريخي سادته أجواء الحرب الباردة.

ومن هذا المنطلق أسست الجزائر لعلاقتها الدولية وفق مبدأ عدم الانحياز لكن هذا لم يمنع على الدولة الجزائرية أن تبلور مواقفها الداعمة للحركات التحريرية المناوئة للاستعمار الغربي وكذلك للقضايا العادلة في العالم خاصة خلال فترة حكم الرئيس هواري بومدين.

أهمية الموضوع:

- تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع باعتبار أن فترة حكم الرئيس هواري بومدين هي مرحلة انتقالية تأسيسية لتكوين ونشأة الدولة الجزائرية الحديثة، وبناء دبلوماسية خارجية تقوم على مساندة ودعم الحركات التحررية في العالم.

- محاولة المساهمة من خلال هذه الدراسة العلمية بالوقوف على أهم الأحداث التاريخية في مسيرة بناء الدولة الجزائرية.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع "المقاربة الجزائرية للعلاقات الدولية في عهد الرئيس هواري بومدين 1965-1978" يرجع إلى عدة أسباب أهمها:

أ- أسباب ذاتية:

- ميولنا الشخصي في دراسة تاريخ ما بعد الاستقلال خاصة الشخصيات التي كان لها دور في رسم معالم الدولة الجزائرية المستقلة.

- رغبتنا في التعرف على أهم الانجازات التي قام بها هواري بومدين من أجل بناء الدولة الجزائرية.

- رغبتنا في إثراء مكتبة جامعة تبسة بهذا العمل ولو كان بالشيء القليل من أجل تقديم إضافة متواضعة تفيد الدراسات التاريخية.

- أسباب موضوعية:

- اقتراح من طرف الأستاذ المشرف وتحفيزه لنا من أجل البحث في هذا الموضوع ومعالجته بطريقة علمية.

- قلة الأبحاث والدراسات التي تناولت علاقات الجزائر الدولية في الفترة الممتدة من سنة 1965-1978.

- معرفة مجهودات هواري بومدين في مواصلة وربط وتوطيد علاقات الجزائر مع مختلف الدول سواء عربية كانت أو أجنبية.

- إشكالية الموضوع:

طبيعة الموضوع الذي اخترناه للدراسة يندرج ضمن البحوث التي تهتم للعلاقات الدولية السائدة في الفترة المحددة للدراسة التي طبعتها الحرب الباردة آنذاك، وانطلاقا كذلك من الرصيد الثوري للشعب الجزائري كانت مواقف الجزائر تجاه القضايا التي تهم الشأن الدولي محل اهتمامنا في هذه الدراسة وعليه نرى أنه من المناسب أن نطرح الإشكالية التالية كمنطلق لدراستنا:

وما دوافع السياسة الداخلية منها والخارجية التي كانت وراء تبني الجزائر لسياسة خارجية أقل ما يقال عنها أنها دبلوماسية المواجهة مع الغرب الاستعماري والإمبريالية الجديدة الذي حاول هذا الأخير أن يعيد انتاج نفسه في ثوب جديد؟

من خلال هذا السؤال الرئيسي تندرج منه تساؤلات فرعية متمثلة في:

- فيما تمثلت سيرة حياة هواري بومدين؟
- كيف كانت أوضاع الجزائر عشية الاستقلال؟
- ما السياسة الخارجية التي انتهجها أحمد بن بلة خلال الفترة الممتدة من 1962-1965.
- ماهي الدوافع والأسباب التي أدت إلى حركة 19 جوان 1965؟
- ما مدى تأثير سياسة الرئيس هواري بومدين الخارجية على مسار العلاقات الدولية؟

المنهج المتبع:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وما تبعها من أسئلة فرعية اعتمدنا على هذه المناهج:

1- المنهج التاريخي الوصفي: وهو الملازم لطبيعة هذه الدراسة وذلك من خلال تتبع تسلسلها من حيث الزمان والمكان، بالإضافة إلى وصف الأحداث والوقائع التاريخية وتطورها، اعتمدنا عليه في أغلبية الفصول من أجل تناول الحقائق بطريقة وصفية كرونولوجية.

2- المنهج التاريخي التحليلي: والذي يعتمد على جمع المعلومات التاريخية ومحاولة تحليلها من أجل مناقشة الموضوعات الاساسية وتحليل مختلف الجوانب التي عاشها هواري بومدين.

خطة البحث:

وقد قسمنا بحثنا إلى مقدمة وفصل تمهيدي وأربعة فصول وخاتمة.

خصصنا الفصل التمهيدي المعنون بـ: نبذة عن الرئيس هواري بومدين" حيث عرجنا في أول الأمر إلى مولده ونشأته، ثم تطرقنا إلى نضاله السياسي والعسكري وفي العنصر الأخير من هذا الفصل أشرنا إلى وفاته.

أما الفصل الأول الموسوم بـ: "استقلال الجزائر والبناء المؤسساتي للدولة الجزائرية" تحدثنا من خلال هذا الفصل عن أزمة صائفة 1962 ثم استفتاء تقرير المصير، مرورا إلى الجمعية التأسيسية وتشكيل أول حكومة كما أشرنا إلى دستور 1963 وميثاق 1964.

وبالنسبة للفصل الثاني الموسوم بـ: "الجزائر في عهد الرئيس أحمد بن بلة 1962-1965"، فقد استعرضنا خلاله السياسة الخارجية للدولة الجزائرية سواء مع المغرب العربي، والمشرق العربي وبعض الدول الأجنبية كما أشرنا إلى حركة 19 جوان 1965 من الأسباب إلى سير أحداث هذه الحركة وصولا إلى المواقف الداخلية والخارجية من هذه الأخيرة.

أما الفصل الثالث الموسوم بـ: "علاقات الجزائر الخارجية في عهد الرئيس هواري بومدين" تطرقنا أولا علاقة الجزائر مع الدول العربية سواء المغاربية أو دول المشرق العربي كما عرجنا في هذا الفصل إلى علاقة الجزائر الدولية سواء علاقتها مع فرنسا والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية.

بالنسبة إلى الفصل الرابع الموسوم بـــ: "موقف الجزائر من بعض القضايا العربية والدولية 1965-1978" عالجنا من خلاله موقف الجزائر من قضـايا المغرب العربي والمشـرق العربي بالإضـافة إلى دعمها إلى حركات التحرر في إفريقيا ودورها في حركة عدم الانحياز.

بالنســبة إلى الخاتمة وقفنا فيها حول أهم وأبرز النتائج التي خرجنا بها خلال معالجتنا للموضــوع المدروس.

المصادروالمراجع:

اعتمدنا في بحثنا على مصادر ومراجع عديدة ومتنوعة وهي كالتالي:

1- المصادر:

في مقدمتها الوثائق غير منشـورة التي أمدت الدراسـة الدقة والوضـوح وهي محفوظة في مركز التوثيق بتونس وتضــمنت هذه الوثائق العلاقات الجزائرية التونســية في فترة الرئيس هواري بومدين وللعلم فقد تحصلنا على هذه الوثائق من طرف الأستاذ المشرف جودي بخوش.

كما اسـتعنا بمجموعة من المذكرات لشـخصـيات عاصـرت أو شـاركت في هذه الأحداث نذكر منها: مذكرات شـادلي بن جديد تحت عنوان: مذكرات ملامح حياة 1929--1979 فقد كان شـاذلي من المقربين إلى هواري بومدين فإثراء كتابه مذكرتنا في دراسة حركة 19 جوان 1965.

وبالنسبة إلى مذكرات طاهر زبيري المعنونة "نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري" الذي كان شــاهد وهو الذي قام بالإطاحة على حكم بن بلة بعد أن أوكل له هواري بومدين هذه المهمة فقدمت لنا مذكراته معلومات قيمة حول هاته الحركة التي قام بها هواري بومدين.

بالإضـافة إلى مذكرات أحمد طالب الإبراهيمي "هاجس البناء 1965-1978"، بحكم أنه عايش فترة حكم الرئيس هواري بومدين فاستفدنا منه في مذكرتنا:

- كتاب محي الدين عميمور: "أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى الذي شــغل منصــب مســتشــار للرئيس هواري بومدين وبحكم قربه منه اعتمدنا على كتابه كمصدر رئيسي.

- كتاب لطفي الخولي "عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين" تطرقنا من خلاله إلى حركة 19 جوان 1965 وعلاقات الجزائر مع الاتحاد السوفياتي في الفترة ما بين 1965-1978.

وبالنسبة إلى المصادر باللغة الأجنبية وقد كان لها نصيبها في إثراء مذكرتنا فاعتمدنا على هذه الكتب في جل دراستنا:

- Ben youcef ben khedda : l'algerie a l'independance, la crise de 1962.

- paul balta, claudine Rulleau : la startègie de boumediène

2- المراجع:

كما اعتمدنا على مجموعة من المراجع التي لا تقل أهمية عن المصادر نذكر منها:

- كتاب سعد بن البشير العمامرة "هواري بومدين الرئيس القائد 1832-1978، الذي أسهم بشكل كبير في إثراء مذكرتنا في معظم الفصول بالإضافة إلى كتابه الثاني الرئيس الجزائري هواري بومدين والقضية الفلسطينية.

- كتاب محمد عباس "نصر بلا ثمن" الثورة الجزائرية 1954-1962 قدم لنا هذا الكتاب جملة من الحقائق حول أزمة صيف 1962.

- كتاب مختار مرزاق: حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية 1961-1983 بالإضافة إلى كتاب خالد عمر بن ققة "اغتيال بومدين، الوهم والحقيقة".

الدراسات السابقة:

خلال جمع المادة العلمية صادفتنا مجموعة من الدراسات التي تحمل جزئية من موضوع دراستنا نذكر منها:

- كفاح عباس رمضان صالح الحمداني: الجزائر في عهد هواري بومدين 1965-1978 دراسة في الأوضاع الداخلية، أطروحة لنيل دكتوراه في التاريخ الحديث، كلية الأدب، جامعة الموصل، 2007.

- صياح نوري الهادي العبيدي: هواري بومدين ودوره العسكري والسياسي 1932-1978 مذكرة لنيل ماجستير في التاريخ الحديث، كلية التربية، جامعة ديالي، 2005.

صعوبات الدراسة:

لا يوجد بحث علمي لا يصادف في طريقه مجموعة من الصعوبات والعراقيل فتتمثل هذه الصعوبات التي واجهتنا على وجه الخصوص في:

- ندرة المصادر التي تدرس الموضوع بصفة خاصة في المكاتب الموجودة بالمنطقة.

- صعوبة ترجمة الكتب الأجنبية لأنها تتطلب جهد ووقت.

وفي الأخير نرجوا أن نكون قد وفقنا في دراستنا لهذا الموضوع ووفقنا في اتمامه بالشكل المطلوب.

الفصل التمهيدي:

نبذة عن الرئيس هواري بومدين

أولا: مولده ونشأته

ثانيا: نضاله السياسي والعسكري

ثالثا: وفاته

أولا: مولده ونشأته

ولد محمد بوخروبة في 23 أوت 1932[1]، بمنطقة بني عدي مقابل جبل هوارة ببلدية حساينية "كلوزال سابقا" "هواري بومدين حاليا"[2]، الواقعة غرب مدينة قالمة والده يدعى الحاج إبراهيم بوخروبة الذي ولد سنة 1901، أما والدته تدعى تونس بوهزيلة من منطقة القبائل، أما بالنسبة لعائلة بوخروبة فهي تتكون من سبعة أطفال (04 ذكور و03 إناث).

نشأ الطفل محمد بوخروبة في أسرة فقيرة تشتغل في الفلاحة، فقدت أراضيها الخصبة في منطقة هيليبوبوليس (Heliopolis) وذلك بعدما قامت السلطات الفرنسية بمصادرتها سنة 1850 على إثر الحملة التي قادها الحاكم العام في الجزائر آنذاك وهو "الجنرال بيجو"[3]، ليعيد توزيع هذه الأراضي المصادرة على المعمرين[4]، مما أجبرها إلى الاستقرار بمنطقة بني عدي الفقيرة، فترعرع محمد خروبة في هذه المنطقة بين أحضان الفطرة مما جعله يواجه ظروف الحياة الصعبة منذ نعومة أظافره ونشأ على البساطة في المعيشة والطهارة في السلوك والمتانة في الأخلاق، فكان لعائلته الدور الكبير في غرس مبادئ الثقافة العربية الإسلامية فيه[5].

وقد تربى محمد بوخروبة وسط هذه العائلة المحافظة وتتلمذ في بداية الأمر بالكتاتيب القرآنية المتواجدة بمسقط رأسه، كما أنه حفظ ما تيسر له من القرآن الكريم، وعند بلوغه سن السادسة من عمره

1- حسب بعض المصادر أن محمد بوخروبة ولد سنة 1925 أو بين سنتي 1925 و1932، إذ يشير كل من جان بيار وأينافرنكو إلى أن التصريح بمولده قد تم سنة 1932، وهذا الاختلاف حول تاريخ مولده يعود ذلك لكون الإدارة الاستعمارية لم تكن حريصة على دقة وضبط تواريخ ميلاد الجزائريين، إذ يكفيهم تسجيلهم بغرض تجنيدهم في الخدمة العسكرية... انظر: صبرينة بودربوع: الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر المرحلة البومدينية أنموذجا 1965-1978م، مذكرة لنيل ماجستير تاريخ حديث ومعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة 2010-2011، ص 29.

2 -Paul balta, Claudine Rulleau : la stratégie de boumediéne, édition sin dibad, Paris, 1978, P 15.

3- الجنرال بيجو "Thomas Robert bugeaud" ولد سنة 1781، بعد احتلال الجزائر أرسل لمحاربة الأمير عبد القادر، فخاض ضده معركة السكاك في جويلية 1836، عين حاكم عام على الجزائر في ديسمبر 1840، كما أنه يعد أحد منظري الاستيطان الفرنسي في الجزائر... انظر: صالح حيمر: السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930، رسالة لنيل دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014، ص 65.

4- أحمد بن مرسلي، دراسة شخصية بومدين، مجلة المصادر، ع01، 1999، ص 65.

5- المرجع نفسه، ص 65.

التحق بالمدرسة الابتدائية الفرنسية ألمبير[1]، "محمد عبده حاليا" بولاية قالمة، وقد كان يقسم وقته بين الدراسة في المدرسة الفرنسية والدراسة في الكتاب[2]، كما أنه شارك في مظاهرات التي كانت في مسقط رأسه بقالمة يوم 08 ماي 1945 وهو لا يتجاوز سن ثالثة عشر فأصيب في قدمه اليسرى، وبعد حصوله على شهادة التعليم الابتدائي سنة 1946 عاد على إثرها إلى بيت عائلته بدوار بني عدي ليواصل دراسته في المدرسة القرآنية إلى غاية سنة 1948 ثم بعد ذلك توجه إلى مدينة قسنطينة ودرس في المدرسة الكتانية[3]، الواقعة بسوق العصر التي كان يشرف عليها مناضلو حركة انتصار الحريات الديمقراطية، حيث قضى فيها ثلاث سنوات من الدراسة فكانت بالنسبة إليه فرصة التي احتك فيها بنضال الحركات الوطنية التي تشكلت في قسنطينة خاصة ما تعلق بالنشاط الإصلاحي لجمعية العلماء المسلمين والطرح الاستقلالي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية التي كان تأثيرها كبير داخل المدرسة الكتانية[4].

أنهى بوخروبة دراسته واستدعى إلى الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي وهو في الثامنة عشر من عمره، فوجد نفسه أمام خيارين إما البقاء وأداء الخدمة في الجيش الفرنسي أو ترك بلاده والسفر إلى الخارج، فتوجه إلى تونس وكان ذلك سنة 1949 فدرس سنتين بالزيتونة[5].

---

1 -Paul Balta, Claudine Rulleau, Op Cit, P 15.

2- يحي أبو زكريا، الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة، د.ط، ناشري، 2003، ص 22-23.

3- تأسست المدرسة الكتانية بمدينة قسنطينة على يد صالح باي سنة 1189هـ-1775م، وهذه المدرسة مكملة لمسجد الكتاني وامتداد له، وقد مرت هذه المدرسة بثلاث مراحل، بالنسبة للمرحلة الأولى من 1776 إلى غاية 1837 تم إنشاؤها من طرف صالح باي، أما المرحلة الثانية من سنة 1837 إلى غاية 1907 فضمت خلال هذه الفترة إلى أملاك الدولة وفتحتها السلطات الفرنسية سنة 1850 وجعلتها مقرا للمدرسة العربية الفرنسية، والمرحلة الثالثة من 1916 إلى غاية 1962 وخلال هذه الفترة أعيد فتحها وأصبحت تعرف بالمدرسة الكتانية القرآنية، ومن بين طلابها محمد بوخروبة، علي كافي، مصطفى الأشرف... انظر: محمد السعيد قاصري: المدرسة الكتانية بقسنطينة صرح ثقافي يصارع النسيان، مجلة العصور الجديدة، ع18، 2015، ص 155. انظر كذلك: زينب علي عبد الله مقلاتي: معهد الكتانية بقسنطينة ودوره العلمي والوطني، مذكرة لنيل ماجستير في التاريخ، جامعة ميلة، 2013-2014، ص 09...11.

4- سعد بن البشير لعمامرة: هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978، قصر الكتاب، البليدة، 1997، ص 15-16.

5- عثماني مسعود: هواري بومدين، الحصيلة، د.ط، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، د.ت، ص 23.

وفي سنة 1951 انتقل محمد بوخروبة إلى القاهرة، وذلك بعد رحلة طويلة دامت ثلاثة أشهر كاملة، وبعد وصوله توجه هو وصديقه صالح شيروف[1]، إلى مكتب المغرب العربي[2] المكلف آنذاك برعاية شؤون طلبة المغرب العربي وبعدها التحق بالأزهر من أجل مواصلة دراسته هناك[3]، كما التحق أيضا بالثانوية الخديوية الواقعة بين حي السيدة زينب ودار الكتب المصرية[4].

كرس محمد بوخروبة خلال مدة إقامته في القاهرة في توسيع معارفه وتعميقها وذلك من خلال المشاركة في حلقات نقاش المواضيع هامة مع الطلبة العرب، كما أنه كان يستمع إلى محاضرات حسن البنا واللواء صلاح حرب، خاصة في جمعية الشباب المسلمين ودار الحكمة[5]، كما تهيكل في مكتب رابطة المغرب العربي بالقاهرة[6].

كانت مرحلة القاهرة حاسمة في حياة محمد بوخروبة وذلك لما عاشه من فقر مدقع، بالإضافة إلى متابعة السلطات الفرنسية له من أجل العودة به إلى الجزائر، كما عايش عن كثب سنة 1952 الثورة التي أطاحت بحكم الملك فاروق من طرف جماعة من الضباط المصريين[7]، فكل هذه الأحداث التي عاشها بوخروبة في القاهرة أثرت على شخصيته، كما رسخت فيه قناعة تحرير الجزائر بقوة السلاح لذا تخلى عن

1- محمد صالح شيروف ولد سنة 1935 بولاية قالمة، انتقل محمد صالح شيورف ومحمد العربي مومني الذي هو أيضا من نفس منطقة صالح شيروف "وادي الزناتي" ومحمد الأخضر مقدم من ميلة وهما أصدقاء لمحمد بوخروبة اللذان رافقاه خلال رحلته إلى القاهرة... انظر: عمار بومايدة: بومدين وما قاله الآخرون وما أثبتته الأيام، تقديم عبد الحميد مهري، د.ط، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص 07.

2- عقد مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة في الفترة ما بين 15 إلى 22 فيفري 1947 وذلك بهدف تنسيق مجهودات الوطنيين الجزائريين والمغاربة والتونسيين في نشاطهم ضد الاستعمار، بالإضافة إلى الدعاية للقضية المغاربية بكل الوسائل الممكنة، وبقرار من هذا المؤتمر تأسس مكتب المغرب العربي في 22 فيفري 1947، وقد ضم كل من حزب الاستقلال وحزب الإصلاح المغاربي والحزب الدستوري الحر= =القديم والجديد، بالإضافة إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي مثلت الجزائر، فكان أول نواة سياسية تجسد الوحدة المغاربية، حيث أصبح هذا المكتب لسان حال للحركات التحررية المغاربية، وكان من أهم ثمار هذا المكتب هو تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي، وذلك في 09 ديسمبر 1947.... انظر: غانم بودن: مكتب المغرب العربي النشاط الوحدوي وتحدياته 1947-1954، مجلة تاريخ المغرب العربي، ع05، جانفي، 2017، ص 12-13.

3- أحمد بن مرسلي: مرجع سابق، ص 91-92.

4- محمد عباس: مثقفون في ركاب الثورة، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 59.

5- سعد بوعقبة: الصقور وعهد الصخور، ط01، مجلة الوحدة، الجزائر، 1996، ص 35.

6- بن بابا علي توفيق: إدراك الرئيس هواري بومدين لقضايا الأمة العربية، دراسة تحيليلة للخطاب والسلوك البومديني من 1965 إلى 1978، رسالة لنيل ماجستير، قسم علوم التنظيم، جامعة الجزائر، سبتمبر 2000، ص 07.

7- أحمد بن مرسلي: مرجع سابق، ص 100.

الدراسة في سنة 1954 وشارك في تدريبات عسكرية بعد أن اختاره بن بلة[1]، من بين عشرين طالبا المتواجدين بالقاهرة، وذلك للتطوع والانضمام في صفوف الثورة، فتلقى تكوينا تدريبا في حرب العصابات ودام هذا التدريب ثلاثة أشهر وكان محمد من الأوائل في هذا التدريب[2].

وبتاريخ 20 جانفي 1955 أقيم اجتماع في بيت فتحي الديب "المكلف بمتابعة احتياجات الثورة الجزائرية من قبل جمال عبد الناصر" وذلك لوضع خطة لنقل شحنة من الأسلحة إلى الجزائر، وقد حضر هذا الاجتماع كل من أحمد بن بلة ومحمد بوخروبة ومحمد بوضياف[3]، وحسين خيري وعبد الكبير فاسي، بالإضافة إلى القبطان اليوغسلافي الأصل ميلان باتيش وقد تمت هذه العملية من خلال السفينة المتفق عليها[4]، وهي اليخت دينا[5].

1- ولد أحمد بن بلة عام 1919 ببلدة مرينة قرب وهران تعلم بمسقط رأسه ثم التحق بتلمسان وتعلم هناك، تجند في الجيش الفرنسي واشترك في الحرب العالمية الثانية، وبعد عودته إلى الجزائر في سنة 1946 أصبح نائبا عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية، اشترك بالمنظمة الخاصة سنة 1947 وكان قائد لقطاع وهران، تم سجنه سنة 1952 وذلك بسبب مهاجمة مرافق فرنسية، وتمكن بعدها من الفرار ولجأ إلى القاهرة وانضم مع زملائه إلى قيادة الثورة الجزائرية 1954، وتم اختطافه هو وأربعة من زملائه "بوضياف، آيت أحمد، خيضر بالإضافة إلى مصطفى الأشرف" عندما كانوا متوجهين في طائرة مغربية إلى حضور اجتماع بتونس، فتم سجنهم في 22 أكتوبر 1956 وقضوا في السجن مدى ست سنوات، وأفرج عنهم بعد التوقيع على اتفاقية إيفيان 1962، وبعد الاستقلال تولى رئاسة الجمهورية.. انظر: روبير ميرل: مذكرات أحمد بن بلة، تر: عفيف الأخضر، منشورات دار الأدب، بيروت، 1979، ص 05...09.

2- لامية أورتيلان: الجهود الدبلومسية للرئيس الجزائري هواري بومدين في سبيل تحرير إفريقيا 1965-1978، مجلة البحوث التاريخية، م06، ع01، جوان 2022، ص 775.

3- ولد يوم 23 جوان 1919 في المسيلة، مناضل في حزب الشعب وأصبح مسؤول عن المنظمة الخاصة من 1953-1954، اختطف مع أصدقائه في 1956، وبقي عضو في مجلس الثورة حتى 1962 وعين وزير للدولة 1958، نائب لرئيس الحكومة المؤقتة 1961...انظر: رفيق تلي: النشاط الوطني لمحمد بوضياف ضد سلطات الاستعمار الفرنسي ما بين 1946-1954، مجلة العلوم الإنسانية، ع04، ديسمبر 2022، ص 492...505.

4- محمد مبارك كديده: فكرة المنطقة الجنوبية الصحراوية في الثورة الجزائرية بين فرانتز فانون وهواري بومدين، مجلة آفاق علمية، م11، ع02، 2019، ص 620.

5- سمي باليخت الأبيض وكان للملكة ديانا قدم لها هدية من الملك حسين عاهل الأردن إلى زوجته ديانا عبد الحميد، استخدم هذا اليخت في تمويل الثورة الجزائرية بالسلاح...انظر: بلحسن بالي: ملحمة اليخت دينا، تر: عبد المجيد بوجلة، د.ط، منشورات تالة، الجزائر، 2013، ص ... 19.

ثانيا: النضال السياسي والعسكري

1/ التحاقه بالثورة وإمدادها بالأسلحة

لعدم قناعة محمد بوخروبة بجدوى العمل السياسي في ظروف كالتي تمر بها الجزائر جعله يحزم أمره في الانضمام في صفوف الثورة الجزائرية بالقاهرة من خلال قيادته فريق المجاهدين الذي اختير للانتقال إلى الجزائر صحبة شحنة من الأسلحة تقدر حمولتها بـ 13 طنا من الأسلحة الحفيفة المتنوعة على متن يخت دينا، التي تم تهيئته وأصبح جاهزا للقيام برحلته البحرية في منتصف شهر مارس 1955[1]، سافر أحمد بن بلة إلى إسبانيا لإبلاغ مسؤول الجهة الغربية بكافة التفاصيل وإعداد كافة الإجراءات لضمان سرية تفريغ الشحنة، أبحر يخت دينا من ميناء بورسعيد وعلى ظهره سبعة جزائريين من الذين أتموا تدريبهم ووقع عليهم الاختيار لتولي بعض الأعمال القيادية في وهران وهم: 1- عرفاوي محمد الصالح، 2- مجاري علي، 3- بوخروبة محمد، 4- عبد العزيز مشري، 5- عبد الرحمن محمد، 6- حسين محمد، 7- شنوت محمد[2].

انطلقت هذه المجموعة إلى يخت دينا الذي أبحر في طريقه إلى الناظور بالمغرب الأقصى في الصباح الباكر يوم 27 مارس 1995، وبذلك يكون بوخروبة قد غادر القاهرة في طريقه إلى الجزائر من أجل العمل على الانضمام إلى الثورة ومقاومة العدو، لكن عند وصوله إلى الجزائر كانت الثورة قد انطلقت بها بعض القادة الذين لهم نفوذ كبير ومكانة ثابتة أمثال كريم بلقاسم، محمد بوضياف، العربي بن مهيدي[3].

وبعد وصول اليخت نقلت الحمولة بعدها إلى المنطقة الخامسة على ظهور المجاهدين وبهذه الأسلحة انتعش الكفاح المسلح بمنطقة الغرب الجزائري ووزعت بين الناحيتين الأولى والثانية في إطار الاستعداد للقيام بعمل منسق ضد العدو المشترك يهدف إلى تحرير الأقطار المغربية الثلاثة[4]، وخلال هذه الفترة التقى بوخروبة بالمسؤول السياسي العسكري على منطقة الغرب المجاهد العربي بن مهيدي، حيث عين نائبا له وحتى يكون أقرب إلى سكان العرب وهو المولود في الشرق، اتخذ لنفسه اسما معروفا في منطقة

1- لامية أورتيلان: المرجع السابق، ص 775-776.

2- صبرينة بودريوع: المرجع السابق، ص 39.

3- المرجع نفسه، ص 40.

4- سليمة كبير: الرئيس هواري بومدين زعيم المعارك التحرير والتعمير، د.ط، المطبعة الخضراء للطباعة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 15-16.

وهران، سيدي الهواري، ثم أضاف له اسم أحد الأولياء بتلمسان يدعى سيدي بومدين، فأصبح اسمه بين المقاتلين هواري بومدين، بدلا من محمد بوخروبة[1].

2- رئاسته لهيئة الأركان العامة:

كانت وطنية بومدين وجديته وإخلاصه قد ساعدته في كسب ثقة القادة التاريخيين مما سهل له التدرج بسرعة في سلم القيادة ومؤسسات الثورة[2]، وبعد انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 والذي طرحت فيه العديد من القضايا منها قيادة عبد الحفيظ بوصوف[3] قائد للولاية الخامسة خلف لمحمد العربي بن المهيدي وعين بومدين نائبا له، وبعد استشهاد محمد العربي بن المهيدي عين بوصوف في مكانه كرئيس للجنة التنسيق والتنفيذ بتونس[4]، وفي سنة 1957 عين مسؤول عن الولاية الخامسة برتبة عقيد وعمره 25 سنة[5].

قصد تنظيم الوحدات العسكرية التابعة لجيش التحرير الوطني المتواجدة على الحدود الشرقية والغربية للبلاد، قرر إنشاء لجنتي العمليات الشرقية في غرديماو على الحدود التونسية الجزائرية على رأسها محمدي السعيد والغربية متمركزة في الناظور وعلى رأسها هواري بومدين، ومن مهام هذه اللجنة الإشراف على عمليات التموين والتسليح وإمداد الثورة في التداخل والتخطيط وقيادة العمليات العسكرية[6]، وتماشيا مع مستجدات الثورة ولصعوبة المرحلة أدرك بومدين إعادة هيكلة جهاز مخابرات الثورة بما يتماشى والتحديات التي تطلبها تلك المرحلة، حيث بدأ في تصعيد وتفعيل الأعمال الحربية الشاملة ضد المستعمر.

1- سعد بن بشير العمامرة: المرجع السابق، ص 25.

- انظر: ملحق رقم 01: نسخة من بطاقة التعريف العسكرية لهواري بومدين.

2- صباح نوري، هادي العبيدي: المرجع السابق، ص 42.

3- عبد الحفيظ بوصوف: ولد عبد الحفيظ بوصوف يوم 17 أوت 1926 في ميلة، من عائلة فلاحية وهو الابن الثاني، زاول دراسته في علم النفس قبل 1954، انخرط في حزب الشعب حتى أصبح مسؤول عن عمالة قسنطينة، إلى غاية 1947 لينخرط في صفوف المنظمة الخاصة، كان ضمن مجموعة 22 وعند اندلاع الثورة تقلد عدة مناصب كان له الدور في الاتصالات والاستعلامات، توفي في 31 ديسمبر 1980، انظر: سعد الهلالي: عبد الحفيظ بوصوف وزدوره في الثورة التحريرية الجزائرية، مجلة هبردوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع09، مارس 2019، ص 58-60.

4- سعد بن بشير العمامرة، المرجع السابق، ص 25-27.

5- بلقاسم بن محمد برحايل، الشهيد حسين برحايل، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 403-404.

6- علي كافي: من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص 228.

نجح بومدين في إعادة هيكلة جهاز المخابرات على الحدود الغربية، مما مكنه من فتح ورشات ومراكز تكوين تخرج منها، أفواج من الشباب الجزائري المتخصص في تقنيات الاتصال والبث والاستقبال المعلوماتي... وأقامت القيادة مركزا للتنصت بوجدة، وقد أدرك الفرنسيون خطر هذا الرجل من خلال انتباههم إلى دور التنصت[1].

قبل انعقاد الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس (16 ديسمبر 1959-18 جانفي 1960) كانت الوضعية في الداخل والخارج مقلقة ومخيفة واختلاف كبير حول سير الثورة ومشاكل التنظيم فيما يخص القضايا ذات الطابع التنظيمي والعسكري فقد اتخذ قرارات هامة هي:

- إزالة وزارة القوات المسلحة وتعويضها بـ "لجنة وزارية للحرب" (CIG) تتكون من كريم بلقاسم[2] وبوصوف وبن طوبال[3].
- إنشاء هيئة أركان عامة أسندت مسؤوليتها إلى بومدين وتتكون من علي منجلي، قائد أحمد، عز الدين زراري.

بدأت هيئة الأركان العامة عملها يوم 23 جانفي 1960 سرعان ما ظهر الخلاف حول الصلاحيات بينها وبين اللجنة الوزارية للحرب فيما يتعلق بسير الحرب[4].

انتقل هواري بومدين على إثر ترقيته إلى منطقة غرديماو الواقعة على الحدود الجزائرية التونسية، واتخذ غرديماو مركز قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني وبعد استقراره في المنصب شرع بومدين في ممارسة مهامه المتمثلة في تعزيز الولايات الداخلية بالسلاح والمجاهدين، وقد بذل مجهودا[5] لتحقيق هذا الهدف، وقد تمكن من إرسال دفعات من الأسلحة الثقيلة والخفيفة إلى المناطق الداخلية القادمة من

1- عمار بومايدة: المرجع السابق، ص 19.

2- كريم بلقاسم: ولد في 14 ديسمبر 1922 بدوار آيت يحي آموسى ولاية تيزي وزو، انخرط في حزب الشعب في 21 أوت 1942، أصبح بين سنتي 1950-1952 مسؤولة عن ولاية القبائل، عينه مؤتمر الصومام عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ إلى غاية 1958، اغتيل يوم 18 أكتوبر 1970 بإحدى فنادق مدينة فرانكفورت الألمانية، (انظر: عاشور شرفي: قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، دار القصة للنشر، 2007، ص 283).

3- لخضر بو طوبال: ولد في مدينة ميلة خلال سنة 1923، درس التعليم الابتدائي بميلة ثم واصل الدراسة التعليم الثانوي بمدينة قسنطينة، كان من المجاهدين الأوائل الذين شرعوا في العمل ليلة الفاتح من نوفمبر، انتخب عضو المجلس الوطني للثورة وأصبح عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ، عين وزيرا للداخلية في الحكومة المؤقتة (الأولى والثانية) ثم وزيرا للدولة في الحكومة الثالثة (انظر: سعد بن بشير العمامرة، ص 235).

4- علي كافي: مصدر سابق، ص 257-258.

5- صبرينة بودريوع: المرجع السابق، ص 43.

مختلف الدول مثل الصين وتشيكوسلوفاكيا، ومن إسبانيا وأماكن أخرى، لكن بقي هذا السلاح عند جيش الحدود بسبب صعوبة اجتياز خط شال وموريس، وقد بذل جهودا كبيرة في تدمير هذين الخطين خط شال في الحدود الشرقية وموريس في الحدود الغربية[1].

ظهرت الكثير من الخلافات بين اللجنة الوزارية وهيئة الأركان حول التحكم في الداخل وما زاد حدة الأزمة هو القرار الذي أصدرته اللجنة الوزارية من الحكومة المؤقتة والقاضي بعودة جيش الحدود إلى الجزائر قبل 31 مارس 1961 وهذا ما عارضت عليه هيئة الأركان العامة[2].

ثالثا: وفاة الرئيس هواري بومدين

تشير كثير من الروايات إلى أن الحالة الصحية لهواري بومدين ساءت كثيرا في 24 سبتمبر 1978[3]، وذلك إثر عودته من دمشق بعد مشاركته في مؤتمر الصمود والتصدي[4]، وخلال هذا المؤتمر أحس بوعكة صحية اضطر بسببها إلى العودة إلى أرض الوطن، وبعد إجراء بعض الفحوصات في المستشفى العسكري مايو سابقا "محمد لمين دباغين حاليا" المتواجد بباب الواد تبين أنه يعاني من فشل كلوي في حين هناك روايات أخرى تدل أن علامات المرض بدأت تظهر على الرئيس قبل هذه الفترة بمدة[5]، وذلك بعد مشاركته في قمة الجامعة العربية بالخرطوم "سودان" ناقشوا في هذه القمة مسألة التطبيع من خلال اتفاقية كامبد دايفيد التي تدعوا إلى السلام بين مصر والكيان الصهيوني بالإضافة إلى مناقشة قضيتين الفلسطينية والصحراوية، وبعد حضوره في هذه القمة قام بزيارة إلى يوغسلافيا وكان ذلك في جويلية 1978 وكانت هذه الزيارة في إطار التعاون بين البلدين، وبعد عودته إلى الجزائر ظهر عليه ملامح التعب والمرض[6]، فتم فحصه من طرف الدكتور عبد الحفيظ أو شريف وقام بإجراء مجموعة من التحاليل الطبية وتم

1- زهير إحدادن: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، ط01، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 80.

2- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 496-499.

3- خالد عمر بن ققة: اغتيال بومدين –الوهم –الحقيقة، دط، قصر الكتاب، البليدة، 1997، ص 48.

4- هو مؤتمر عدم الاعتراف باتفاقية كامب ديفيد التي عقدت بين الرئيس المصري أنور السادات والكيان الصهيوني، وتتضمن معاهدة سلام بين الطرفين، وضم هذا المؤتمر الذي سمي بجبهة الصمود والتصدي كل من الجزائر، ليبيا، وسوريا والعراق واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية، انظر: محي الدين عميمور: أنا وهو وهم، ط03، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص 84.

5- خالد عمر بن ققة: مرجع سابق، ص 48.

6- محي الدين عميمور: مرجع سابق، ص 95.

إرسال ملف التحاليل إلى طبيب فرنسي في ليون وقاموا بتغيير اسم الرئيس باسم آخر، وتبين من خلاله أن بومدين مصاب بسرطان المثانة ويجب أن يدخل إلى غرفة العمليات حالا لاستئصال الورم[1].

طلب بومدين من أحمد طالب الإبراهيمي[2]، وعبد العزيز بوتفليقة أن يقدموا اقتراحات من أجل أن يعالج في الخارج مع استبعاد فرنسا، فاقترحوا عليه في البداية الولايات المتحدة لكونه أن الطب حقق فيها درجات من التقدم، لكنه رفض ذلك، كما استبعد فرضية العلاج في أي بلد من البلدان الأوروبية فطلبوا منه أن يعالج في الاتحاد السوفياتي فقبل ذلك.

في يوم 29 سبتمبر 1978 وبالضبط على الساعة الرابعة ظهرا وصل الرئيس بومدين إلى موسكو ثم توجه إلى العيادة التي سيعالج فيها[3]، ورغم سوء حالته وضعفه الشديد إلا أنه كان يقضي وقته في التفكير في الخطوات التي سيتخذها بعد عودته، عاد بومدين إلى الجزائر وكان ذلك في الأسبوع الثاني من نوفمبر ورافقه خلال رحلته مجموعة من الأطباء السوفياتيين فنقل الرئيس إلى فيلا رئاسية وهي دار النخيل (Les palmeries) في شارع البشير الإبراهيمي "حولت بعد وفاة الرئيس إلى مقر لإحدى الجمعيات"، وفي 18 نوفمبر نقل الرئيس إلى مستشفى مصطفى باشا وذلك بعد أن وقع في غيبوبة فتوجه العديد من الأطباء الدوليين لعلاج الرئيس، ومن بينهم البورفيسور السيودي الذي أطلق اسمه على مرض الرئيس[4].

تبين أن الرئيس هواري بومدين يعاني من داء واندينوستروم (wendenstrom malade de) [5]، وفي 18 ديسمبر تفاقمت حالة بومدين على إثر نزيف داخلي مفاجئ[6]، قضى الأطباء عدة أسابيع يبذلون

1- سعد بن البشير العمامرة: مرجع سابق، ص 166.

2- ولد أحمد طالب الإبراهيمي في 05 جانفي 1932 بسطيف من عائلة ذات علم ودين، درس في الكتاتيب القرآنية على يد والده الشيخ الإبراهيمي والتحق بالمدرسة القرآنية سنة 1937، التحق بثانوية ديسلان بتملسان، تربى في كنف جمعية العلماء والتحق بجامعة الجزائر وكان ذلك في جوان 1949... انظر: زراري شمس الدين: نشاط ودور أحمد الإبراهيمي أثناء الثورة وبعد الاستقلال، مج07، ع02، مجلية إسهامات للبحوث والدراسات، 31 ديسمبر 2022، ص 37-38.

3- أحمد طالب الإبراهيمي: مذكرات جزائري هاجس البناء 1965-1978، ج02، ط02، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2011، ص 533...535.

4- محي الدين عميمور: مرجع سابق، ص 95...97.

5- سمي بهذا الاسم نسبة إلى مكتشفه البروفيسور السويدي فالندنستر، ومن خصائص هذا المرض وجود بروتين غير طبيعي داخل الدم، وهذا البروتين يتموضع فجائيا في الأوعية الدموية مسببا مغصا كلويا حادا واضطرابات في عملية الاستقلاب، إضافة إلى ذلك فإن هذا المرض يشكل نوعا من الجلطة الدموية على مستوى الدماغ والجهاز البولي، مما قد يسبب اختلاط البول في الدم، كما حدث في حالة بومدين: انظر: صباح نوري الهادي العبيدي: مرجع سابق، ص 215.

6- خالد عمر بن ققة: مرجع سابق، ص 93.

جهدا من أجل إنقاذ حياة الرئيس بومدين ولكن شاءت الأقدار أن يفارق الحياة بمستشفى مصطفى باشا وذلك على الساعة الثالثة وخمسة وخمسون دقيقة من صباح يوم الأربعاء سبعة وعشرون ديسمبر 1978[1]، وفي اليوم التالي عرض جثمان الرئيس بقصر الشعب، فأدت له كل أسلاك الدولة وإطارات الأمة ومختلف الشخصيات سوى الوطنية أو الأجنبية التحية الأخيرة، فكان يوم 29 ديسمبر يوم الجنازة الرسمية، وبعد صلاة الجنازة نقلت جثمانه إلى مقبرة العالية وقد شيعها العشرات من الوفود الرسمية ومئات الآلاف من المواطنين[2]، تولى بوتفليقة قراءة كلمة التأبين بليغة ومؤثرة عن الراحل هواري بومدين، فكان هناك العديد من الوفود الأجنبية التي ألقت نظرة الوداع الأخيرة عن الراحل فبعض البلدان مثلها قادة دولها أنفسهم: **سوريا، ليبيا، اليمن الجنوبي، السودان، فلسطين وكذلك الجمهورية الصحراوية الديمقراطية بالإضافة إلى مالي والنيجر وبنين وغينيا بيساو...** وبعض البلدان الأخرى كانت ممثلة بأشخاص نواب رؤساؤها مثل **العراق، الاتحاد السوفياتي وألمانيا الديمقراطية ويوغسلافيا...** بالإضافة إلى بلدان كانت ممثلة برؤساء وزرائها أو نوابهم **كتونس ولبنان والرأس الأخضر**، وهناك أيضا بلدان ممثلة بوزراء خارجيتها مثل (الأردن وموريتانيا والإمارات العربية، كوت ديفوار...) أما مصر فكانت ممثلة بخالد محي الدين ووزير العمل والمغرب بزعيم المعارضة في المنفى محمد البصري، أما الولايات المتحدة الأمريكية فكانت ممثلة بوزير الخزانة الذي كان مصحوبا بنجل الرئيس كارتر، أما الجامعة العربية مثلت بأمينها العام محمود رياض، وفي 31 ديسمبر قدم أعضاء مجلس الثورة والحكومة تعازيهم لوالدة بومدين ولبقية أفراد العائلة[3].

1- مرجع نفسه، ص 93.

2- محمد العيد مطمر: الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع هواري بومدين أنموذجا، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، جامعة باجي مختار، كلية الأدب والعلوم الاجتماعية، عنابة، 2004-2005، ص 335...338.

3- أحمد طالب الإبراهيمي: مصدر سابق، ص 549-550.

الفصل الأول:

استقلال الجزائر والبناء المؤسساتي للدولة الجزائرية

المبحث الأول: الجزائر عشية الاستقلال

المطلب الأول: أزمة صائفة 1962

المطلب الثاني: استفتاء تقرير المصير

المبحث الثاني: بناء مؤسسات الدولة

المطلب الأول: الجمعية التأسيسية

المطلب الثاني: تشكيل الحكومة

المطلب الثالث: دستور 1963 وميثاق 1964

تمهيد:

خلال الفترة الانتقالية في الجزائر حدث صراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان بشأن السلطة، مما دفع إلى عقد مؤتمر طرابلس سنة 1962، تسبب بحدوث أزمة سياسية حادة عرفت بأزمة صيف 1962، وبعد انتهاء الصراع جرت انتخابات في 20 سبتمبر 1962، حيث تم تنصيب أحمد بن بلة كأول رئيس للجزائر، ومن بين ما اعتمده بن بلة في سياسته الداخلية هو وضع أول دستور في تاريخ الجزائر المستقلة، وكان ذلك سنة 1963 بالإضافة إلى ميثاق 1964.

المبحث الأول: الجزائر عشية الاستقلال

المطلب الأول: أزمة صائفة 1962

1- أسباب الأزمة:

أ/ حادثة الطيار الفرنسي: في خضم الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان وبالتحديد في شهر جوان 1961[1]، وقعت حادثة جعلت حدة التوتر تزداد بين الطرفين، ففي 21 جوان 1961 قام الطيران الفرنسي بمهمات استطلاعية في الأجواء الحدودية بين الجزائر وتونس، وبينما كانت الطائرة تحلق فوق مركز ملاغ للتدريب التابع لجيش التحرير الوطني فأسقطت المدفعية المضادة للطيران الطائرة التي هي من نوع F8 وقامت هيئة الأركان بأسر طيارها "الملازم الأول فريديريك غاير"[2]، وعلى إثر ذلك ونتيجة للضغوطات الفرنسية التي طالبت بتسليم طيارها تدخلت الحكومة التونسية لدى الحكومة المؤقتة من أجل تسليم الطيار إلى السلطات التونسية، إلا أن هيئة الأركان رفضت واعتبرت أن الطائرة كانت تتجسس على نشاط جيش التحرير الوطني، الأمر الذي أدى بالحكومة التونسية إلى وضع حصار على الحدود وقطع الماء والتموين ومنع تنقلات قوافل الأسلحة[3].

اختلفت ردود الفعل في الجانب الجزائري، وذلك بسبب الإجراءات التونسية، فتنقل فرحات عباس إلى مقر الجيش وقابل قائد الأركان هواري بومدين من أجل إعادة الأسير لكن الهيئة رفضت ذلك، فوجهت الحكومة المؤقتة إنذارا آخر بأن الجيش التونسي سوف يتدخل إذا لم تقم هيئة الأركان بتسليمه، وبعد أيام عدة من الرفض وافق بومدين على تسليم الطيار، وهنا كانت القطيعة النهائية مع الحكومة المؤقتة[4].

وفي 15 جويلية 1961 قدمت هيئة الأركان استقالتها ووجهت مذكرة إلى رئيس الحكومة المؤقتة تبين فيها الأسباب التي دعت إلى هذا القرار ومن بين هذه الأسباب نذكر:

- الاتهامات الموجهة خصوصا ضد قرارات الحكومة المؤقتة وكذلك سوء التسيير والتبذير.

1- زبيحة زيدان المحامي: جهة التحرير الوطني جذور الأزمة، دط، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 135.

2- عبد الحميد براهيمي، في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999، ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أفريل 2001، ص 53.

3- صالح بلحاج: أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965، ط01، دار قرطبة، الجزائر، 2006، ص 64.

4- المرجع نفسه، ص 63-64.

- كما تعلق الاتهام أيضا بسوء اختيار التحالفات مع القوى الأجنبية، وتخص الخبرة في النشاط الدبلوماسي.
- وتطرقت الهيئة في مذكرتها إلى إنجازاتها على المستوى العسكري فرأت قيادة الأركان أن الوضع العسكري في صيف 1961 أفضل مما كان عليه طيلة الفترة السابقة للحرب وسبب ذلك التحسن هو إنشاء قيادة الأركان[1].

وبعد أن قدمت هيئة الأركان استقالتها توجه القادة الثلاث "بومدين، منجلي[2]، قايد أحمد[3]" إلى ألمانيا، ورغم غياب هيئة الأركان فهي لا زالت تتحكم في زمام الأمور، وذلك بوضع هيئتين مؤقتتين على الحدود الشرقية والغربية[4].

ب/ السلطة على الولايات: ترى هيئة الأركان أن الولايات في الداخل تابعة لسلطتها على اللجنة الوزارية للحرب أن تتعامل معها على هذا الأساس، لكن هذه اللجنة رفضت ذلك في تقدير هذه اللجنة الوزارية للحرب أن هيئة الأركان لن تمارس السلطة على الولايات بل على جيش الحدود فقط لأنها كانت مستقرة في الخارج، ولم تعد إلى الداخل رغم الأوامر المقدمة لها من طرف رئيس الحكومة المؤقتة بضرورة الدخول إلى الجزائر في أجل أقصاه 31 مارس 1961[5]، لكن رغم ذلك لم تقم هيئة الأركان بتطبيق أوامر اللجنة، كما أن الخلاف تفاقم حول مسألة مضاعفة قوات جيش الحدود وكذلك مسألة تجنيد الأطباء والطلبة بالإضافة إلى مسألة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية[6].

1- علي كافي: مصدر سابق، ص 260...264.

2- ولد بسكيكدة (1922-1998) من مناضلي حزب الشعب... التحق بالثورة في 1955، كما كان قائد الحدود الشرقية عام 1958 كما عين عضو في قيادة الأركان العامة، ثم نائب في المجلس التأسيسي 1962... انظر: صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الكويت، الجزائر، 2009، ص 720.

3- ولد سنة 1921 بتيارت، التحق بالثورة منذ 1955 تولى قيادة الولاية الخامسة، كما عين عضو في المكتب السياسي واللجنة المركزية 1964.... انظر: عبد القادر مرجاني، أحمد قايد من رواد الحركة الوطنية بمنطقة تيارت، مجلة الإنسان والمجال، ع07، جوان 2018، ص 35.

4- مصطفى هشماوي: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دط، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، دت، ص 189...191.

5- إبراهيم لونيسي: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دط، دار هومة، الجزائر، 2015، ص 96.

6- صالح بلحاج: مرجع سابق، ص 60.

2/ أطراف الأزمة:

أ/ الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

إن فكرة تأسيس حكومة مؤقتة لم تكن وليدة مستجدات بل ظلت تراود قادة جبهة التحرير الوطني منذ سنة 1955م، ومن الناحية الزمنية ظهرت عبارة "حكومة مؤقتة" لأول مرة في رسالة وجهها عبان رمضان إلى محمد خيضر بتاريخ 08 أكتوبر 1955 موضحا أن إجراء المفاوضات سيكون بين الحكومة الفرنسية وحكومة جزائرية مؤقتة بحيث تتألف هاته الحكومة من ممثلين مؤهلين للشعب الجزائري[1]. وبعد إنشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية خلال مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 كلف هذا المجلس بمهمة تأسيس هذه الحكومة[2]، كما تم التطرق إلى مسألة إنشاء حكومة مؤقتة من خلال مؤتمر طنجة الذي انعقد من 27 إلى 30 أفريل 1958، ومن خلاله أبدت الحكومة التونسية والمغاربية استعدادهما للاعتراف بها[3]، وفي 05 ماي 1958 قدم كريم بلقسم تقريرا لأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ يطالب فيه ضرورة إنشاء حكومة مؤقتة كما افترح أيضا أن يكون هو مرشحا لرئاستها وفي يوم 09 سبتمبر 1958 اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ[4]، وتقرر من خلال هذا الاجتماع إنشاء حكومة برئاسة السيد فرحات عباس وكان الإعلان الرسمي عنها يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958 في كل من القاهرة وتونس وعدة عواصم أخرى[5].

ب/ هيئة الأركان العامة للجيش:

أولت الحكومة المؤقتة التي خلقت لجنة التنسيق والتنفيذ الجانب العسكري ما يستحق من الاهتمام بدليل إنشاء وزارتين للتكفل به: وزارة التسليح والتموين العام ووزارة القوات المسلحة، كما تم

1- محمد عباس: نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية 1954-1962، دط، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 251-252.

2- شويحات مريم: الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان العامة 1960-1962، قضايا تاريخية، ع01، أفريل 2016، ص 233.

3- بشير سعدوني: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع02، ديسمبر 2014، ص 343-344.

4- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج02، دط، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 105.

5- سعد دحلب: المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دحلب، الجزائر، 2007، ص 78.

- انظر الملحق رقم 2 تشكيلات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1962.

إنشاء هيئة الأركان في الشرق بقيادة القائد السعيد محمدي[1]، وكان مقرها بلدة غارديماو التونسية، أما هيئة الأركان في الغرب بقيادة العقيد هواري بومدين وكان مقرها مدينة وجدة المغربية[2].

في يوم 16 ديسمبر 1959م انطلقت أشغال الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة وخلال هذه الدورة تم التطرق إلى عدة قضايا حول سير الثورة ومشاكل التنظيم وبعد مناقشات دامت أكثر من شهر تم الخروج بالقرارات التالية:

- تأسيس حكومة مؤقتة جديدة، وهي التشكيلة الثانية في 18 جانفي 1960 برئاسة فرحات عباس[3].
- إنشاء هيئة أركان عامة لجيش التحرير.
- تشكيل لجنة وزارة للحرب.

تم اختيار العقيد هواري بومدين مسؤولا لقيادة هيئة الأركان العامة بالإضافة إلى علي منجلي وقايد أحمد وعز الدين زراري[4]، فاتخذ بومدين بلدة غاردماو التونسية مقرا له وبدأت هيئة الأركان العامة للجيش عملها يوم 23 جانفي 1960 فقام هواري بومدين بتوحيد الجيش وجعله يعمل تحت قيادة موحدة[5].

2/ سير أحداثها:

في ظل هذه الخلاقات بين الحكومة المؤقتة وهيئة الاركان انعقد المجلس الوطني للثورة ابتداء من 09 إلى 27 أوت 1961، وقد طرحت فيه مسألتين رئيسيتين هما: المفاوضات والقيادة، وبخصوص المفاوضات وقفت هذه الأركان في مواجهة الغالبية الساحقة لأعضاء المجلس متهمة الحكومة بلجوئها نحو

1- ولد في 27 ديسمبر 1912 بضواحي الأربعاء نايث إرثان بولاية تيزي وزو من أسرة فلاحية، شارك في الحرب العالمية الثانية، كما انضم إلى الجيش الألماني، التحق بالثورة في عامها الأول 1954 وكان من بين قادتها وأصبح يعرف باسم سي ناصر، عين عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ، كما عين قائد للجنة العمليات العسكرية بالقاعدة الشرقية...انظر: عبد الله مقلاتي: أعلام وأبطال الثورة الجزائرية، طبعة خاصة بوزارة الثقافة، الجزائر، ص 336، 337.

2- محمد عباس: مرجع سابق، ص 536-537.

3- شويحات مريم: مرجع سابق، ص 233.

4- يدعى عز الدين انضم إلى الثورة سنة 1955 أوقف في 14 جويلية 1956 إلا أنه هرب من السجن وأصبح رائد في جبهة التحرير الوطني، كما عين عضو في المجلس الوطني للثورة وعين عضو في هيئة الأركان 1960-1962... انظر: محمد حربي: جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، ط01، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، 1983، ص 354.

5- علي كافي: مصدر سابق، ص 257-258.

حل من النموذج الاستعماري الذي يضحي بالثورة لصالح التعاون مع فرنسا، كما أنها أكدت على ضرورة حسم المسائل الداخلية قبل الدخول في المفاوضات[1]، أما مسألة القيادة فقد طال النقاش حولها إلى غاية الجلسات الأخيرة من المؤتمر خاصة بعدما طرحت قضية الخلافات بين الداخل والخارج، وذلك بسبب التباين الكبير في وجهات النظر حول تحديد أسباب هذه الخلافات والحلول الممكنة لإنهائها[2]، حيث كانت هيئة الأركان تريد إنشاء قيادة موحدة للجبهة وجيش التحرير في الداخل والخارج مستقرة في الحدود، وتضم بالإضافة إلى الباءات الثلاث أعضاء هيئة الاركان وبهذا الاقتراح كان من شأنه أن يؤدي إلى وضع السلطة بين أيديها، أما بالنسبة لبن خدة فقد طالب بإنشاء قيادة للجبهة في الداخل متميزة وفوق الحكومة المؤقتة وأن يقتصر دورها على الوظيفة الدبلوماسية[3]، وقد راق لهيئة الأركان اقتراح بن خدة مما جعلها تسانده، فاستفاد بن خدة من الخلاف بين هيئة الاركان والحكومة المؤقتة ليتولى رئاسة الحكومة[4].

كان فوز كريم بلقاسم بالمنصب واردا تماما فهو الوحيد من القادة التاريخيين الذي بقي على الساحة خاصة بعد استشهاد بعضهم واعتقال البعض الآخر، إلا أنه لقى معارضة هيئة الأركان له أولا بوصوف وبن طوبال على وجه الخصوص ثانيا، فقد كان كل واحد منهم يسعى لمنع الآخر من الوصول إلى مبتغاه[5].

ولحسم الموقف تم تشكيل لجنة خاصة تتكون من ثلاثة أعضاء "**سعد دحلب، عمر بوداود، محمدي السعيد**"، كلفت هذه اللجنة بمهمة معاينة أعضاء المجلس لتقديم اقتراحات لتشكيل حكومة جديدة، وبعد ذلك تم التوصل إلى وصول بن خدة إلى الرئاسة مع استبعاد كل من فرحات عباس وكريم بلقاسم، فبالنسبة لفرحات عباس كان معارضا من جميع الأعضاء تقريبا، أما كريم بلقاسم كان معارضا بشدة من طرف بوصوف وبن طوبال وهيئة الأركان[6].

فور الإعلان عن هذه التشكيلة داخل المجلس عبرت هيئة الأركان عن استنكارها بمغادرة المجلس الوطني قبل نهاية الاجتماع وسافرت إلى ألمانيا حيث مركز قيادة فدرالية فرنسا في جبهة التحرير، واعتبرت

1- محمد حربي: مصدر سابق، ص 236.

2- حكيمة شتواح: المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 113.

3- صالح بالحاج: مرجع سابق، ص 70.

4- محمد حربي: مصدر سابق، ص 236.

5- صالح بلحاج: مرجع سابق، ص 71.

6- المرجع نفسه، ص 71.

الهيئة أن بن خدة خدعها، وقامت بإبلاغ الإطارات العسكرية في الحدود أنها لا تعترف بمقررات الدورة[1]، لأن هيئة الأركان كانت تطمح بإنشاء قيادة جديدة متميزة عن الحكومة المؤقتة[2].

ومن خلال ذلك انفتحت جولة ثانية من الصراع بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة انطلقت ابتداء من شهر سبتمبر 1961 وذلك عندما حاولت هذه الأخيرة تجزئة قيادة الجيش إلى قيادتين واحدة بمراكش "مدينة بالمغرب" وأخرى بتونس، لكنها فشلت أمام معارضة ضباط الجيش[3]، الذين وقعوا على وثيقة تطالب بعودة بومدين على رأس هيئة الأركان فأعطى ذلك ذريعة الاستقلال عن الحكومة المؤقتة[4].

بعد أن عجزت الحكومة عن فرض نفسها على الجيش وخلال 27 سبتمبر 1961 أمرت الولايات بوقف علاقتها مع هيئة الأركان وفي نفس الوقت عرضت على النقيب موسى بن أحمد منصب القيادة العامة للجيش[5]، فوافق على ذلك لكن هذه الموافقة جاءت متأخرة فقد قرر قادة الهيئة العودة لاستئناف نشاطهم وعند عودتهم قاموا باعتقال بن أحمد وأنصاره فكانت النتيجة تصاعد حدة التوتر بين الطرفين واصلت هيئة الأركان انتقاداتها للحكومة المؤقتة وأعلنت عدم اعترافها بها وعملت كسلطة موازية لها[6].

تطور النزاع بين الطرفين إلى درجة الخلاف الكلي، ففي اجتماع المجلس الوطني للثورة في فيفري 1962 عارضت هيئة الاركان شروط وقف إطلاق النار واتفاقية إيفيان رغم مصادقة جميع القادة عليها بما فيهم المساجين الخمسة "أحمد بن بلة، محمد بوضياف، محمد خيضر، حسين آيت أحمد، مصطفى الأشرف"[7].

لم يكن قادة هيئة الأركان قادرة على استلام السلطة وذلك بسبب افتقارها للشرعية التاريخية، فلا هواري بومدين ولا مساعديه كانوا حاضرين ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 ولهذا السبب قرر بومدين أن يبحث عن حليف تاريخي يمكنه من الحكم من خلف الستار، فأرسل عبد العزيز بوتفليقة المدعو "عبد

1- محمد حربي: مصدر سابق، ص 236-237.

2- صالح بلحاج: مرجع سابق، ص 73.

3- حكيمة شتواح: مرجع سابق، ص 115.

4- رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دط، دار المعرفة، الجزائر، ديسمبر، 1999، ص 47.

5- محمد حربي: مصدر سابق، ص 238.

6- شويحات مريم: مرجع سابق، ص 237.

7- شتواح حكيمة: مرجع سابق، ص 117.

القادر المالي" إلى فرنسا لمقابلة بوضياف في السجن ليعرض عليه فكرة التحالف لكن بوضياف رفض ذلك وبعدها لجأ بوتفليقة إلى أحمد بن بلة الذي لم يرفض عرضه[1].

في 19 مارس 1962 أطلق سراح السجناء الخمس المتواجدين في سجن أولنوي، وفي 25 مارس نزل الخمسة ضيوف على قيادة الأركان العامة في وجدة، وبعد إعطاء أوامر من طرف عبد العزيز بوتفليقة والنقيب أحمد مدغري والنقيب عبد القادر والنقيب سي لحسن بالتهافت باسم بن بلة وحده وذلك ما أدى إلى استياء بوضياف وآيت أحمد لأنهم كانا متمسكين بمبدأ التضامن الحكومي وحرصين على عدم تأجيج الصراع، ومن خلال هذا حدث تحالف بين بلة وهيئة الأركان العامة[2]، كما أن بن بلة وبومدين اتهموا أعضاء الحكومة المؤقتة وخاصة العسكريين الثلاث بالبرجوازية وخدمة الاستعمار، وذلك بسبب أن الحكومة المؤقتة تعتبر نفسها صاحبة الشرعية الوحيدة لاستلام مقاليد السلطة في البلاد، وفي خضم هذا الجو المكهرب خرج آيت أحمد عن صمته ودعم فكرة دعوة المجلس الوطني للانعقاد فتحصل بن بلة على غالبية الأصوات، وهكذا دعى المجلس الوطني إلى طرابلس[3].

تفاقمت الأزمة خلال الاجتماع الأخير لهذا المجلس بطرابلس من 27 ماي 07 جوان 1962 وذلك من خلال مسألة القيادة وخاصة حول الرجال الذين تتكون منهم تلك القيادة[4]. وبعد العديد من الاقتراحات التي تقدم بها بن بلة وكريم بلقاسم حول إنشاء مكتب سياسي وبظهور صراع بين الطرفين تدخلت لجنة مكونة من 22 عضو وتم الاتفاق من خلال هذه اللجنة على تكوين مكتب سياسي يضم سبعة أشخاص وهم: **آيت أحمد، بن بلة، بيطاط، خيضر، كريم بلقاسم، بوصوف، بن طوبال**، لكن بن بلة رفض هذه التشكيلة رغم موافقته المبدئية عليها وذلك بسبب وشاية البعض له، وبعد اجتماع كامل الأعضاء في 05 جوان تأزم الوضع بين الحكومة المؤقتة وأحمد بن بلة حيث بلغ الصراع بينهم إلى حد استعمال الشتم وهو الأمر الذي دفع رئيس الجلسة إلى رفعها[5].

قرر بن خدة مغادرة الاجتماع في ليلة 06 و07 جوان 1962 متوجها من طرابلس إلى تونس، وقد فسر ذلك بأنه تهمه مصلحة الدولة الجزائرية على غرار الصراعات القديمة بالإضافة أن المؤتمر لم يعين

1- الطاهر الزبيري: مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1929-1962، دط، وحدة الرويبة A NEP، الجزائر، 2008، ص 12.

2- صالح بلحاج: مرجع سابق، ص 95.

3- محمد حربي: مصدر سابق، ص 270.

4- المصدر نفسه، ص 274.

5- علي كافي: مصدر سابق، ص 292.

قيادة جديدة، ففضل بن خدة على الإبقاء على الحكومة المؤقتة رغم ضعفها لأن الإبقاء عليها يمكن أن يسد الطريق أمام المتطرفين الأوروبيين (OAS) لأن أي مساس بحكومته معناه إعطاء ذريعة للمتطرفين الأوروبيين لنقض اتفاقية إيفيان[1].

خلال اجتماع طرابلس تشكل تحالفين متصارعين، الأول تمثله الحكومة المؤقتة والولايتين الثانية والثالثة بالإضافة إلى منطقة الجزائر المستقلة وفيدرالية فرنسا والثاني يمثله أحمد بن بلة والولايتين الأولى والسادسة[2].

وقد دخل هذا التحالف كل من فرحاب عباس وأحمد بومنجل كما انضم إليه بعض الذين اصطدموا بمحمد بوضياف قبل نوفمبر 1954 كيوسف حداد ومحمد ومحمد مرزوقي...، وبعض الأفراد الذين عارضوا بن خدة وكريم أثناء معركة الجزائر مثل ياسف سعدي وبوعلام موساوي[3].

ومن أجل تقوية تحالفيهما سعت كل مجموعة إلى استقطاب كافة الولايات بالداخل، وقد كانت الولاية الرابعة مستهدفة من هذه السياسة لأنها تسيطر على العاصمة ومختلف المرافق الضرورية للدولة[4]. لذلك سارعت هيئة الأركان عن طريق أحمد بن شريف وقايد أحمد إلى محاولة إقناع مجالسها بشرعيتها في استلام السلطة، لكن رد قادة الولاية كان حازما، حيث أصدروا قرارا بتوقيف أحمد شريف وفرضوا عليه الإقامة الجبرية بتهمة انحيازه لتحالف هيئة الأركان، لكن قايد أحمد رفضوا جميع أطروحاته فتوجه إلى الولاية الثانية للقيام بنفس المهمة، لكن بمجرد وصوله تم القبض عليه من طرف قادتها، وبذلك جميع مساعي هيئة الأركان ببسط سيطرتها على جميع الولايات، أما بالنسبة للحكومة المؤقتة، فقد سعى بعض أعضائها المتمثلة في بوضياف وكريم بلقاسم إلى كسب بعض الولايات داخل الوطن من خلال دخولهم إلى أرض الوطن يوم 10 جوان 1962 وانتقلا إلى الولاية الثالثة بغية ضمان مساندتها خاصة بعدما استخدمت تفويضاتها في المجلس الوطني بطرابلس ضد كريم بلقاسم.

---

1 -Ben youcef ben khadda : l'algerie a l'indespendance, la ceise de 1962 ; édition dahlab, Alger, 1989, P 19-20.

2- محمد حربي: مصدر سابق، ص 282.

3- جودي بخوش: دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية 1954-1962، مذكرة لنيل ماجستير تاريخ معاصر، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 183.

4- حكيمة شتواح: مرجع سابق، ص 132.

ومن خلال هذا قررت الولايات بالداخل تنسيق العمل فيما بينهما للخروج بقرار موحد وذلك من خلال اجتماع عام لكافة الولايات في مدينة زمورة بالولاية الثالثة يوم 26 أوت 1962[1].

3/ انفجار الأزمة:

أ/ اجتماع زمورة (24-25 جوان 1962):

في النصف الثاني من شهر جوان جرت اتصالات ولقاءات من طرف السعيد مرموش أحد ضباط الولاية الرابعة أدت هذه اللقاءات إلى عقد اجتماع في زمورة[2] بالولاية الثالثة، اجتمع فيه كل مندوبو الولاية الثانية والثالثة والرابعة والمنطقة المستقلة بالعاصمة بالإضافة إلى فدرالية فرنسا وفدرالية تونس والمغرب وكان الهدف من هذا الاجتماع هو تنسيق العمل بين الولايات والحد من تدخلات هيئة الأركان في شؤونها[3].

سجل الحاضرون في هذا الاجتماع أن الانقسامات داخل الحكومة قد مست بهيبتها وأن الصراع بين الحكومة وهيئة الأركان قد فوضت ركائز السلطة بالإضافة إلى أن الولايات أصبحت تتصرف بمفردها كل واحدة على حدة، فطلبوا من الأعضاء الحاضرين ضرورة الدفاع على مقومات الأمة الجزائرية ووحدة التراب الوطني، كما تأسف مجلس ما بين الولايات على ضعف سلطة الحكومة التي وقفت عاجزة أمام تمرد هيئة الأركان[4].

ترتب عن هذا الاجتماع عدة قرارات منها:

- إعداد لوائح المرشحين للمجلس التأسيسي.
- دمج وحدات جيش الحدود في الولايات.

1- لخضر بورقعة: مذكرات الرائد لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، ط02، شركة دار الأمة، 2000، ص 102.

2- تقع زمورة في سفوح جبال البنيان، تضم عدة قرى مثل تسامرت، القليعة... تبعد حوالي 30 كلم عن مقر الولاية ويحدها شمالا ولاية سطيف (بلدية فذرات) ومن الجنوب والجنوب الغربي دائرة مجاتة ومن الشرق دائرة بئر قاصد علي ومن الغرب والجنوب الغربي دائرة جغافرة وهي تقع شمال شرق ولاية برج بوعريريج... انظر: بن سعيد سمير: أزمة صائفة 1962 واجتماع ما بين الولايات بزمورة 24-25 جوان 1962، مجلة البحوث التاريخية، م05، ع02، ديسمبر 2021، ص 224...227.

3 -Ben youcef ben khadda : Op. Cit, P 22.

4- سعيداني لخضر: التطور السياسي والعسكري للثورة: التحديات والمؤسسات 1956-1962، مجلة القرطاس للدراسات الفكرية والحضارية، م07، ع02، جويلية 2020، ص 46-47.

- إدخال الأسلحة المخزنة خارج البلاد لمواجهة مناورات هيئة الأركان[1].

يمكن القول بأن اجتماع زمورة هو النقطة الفاصلة التي أدت إلى انفجار الوضع وحدوث قطيعة نهائية بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة، فبعد ثلاثة أيام من وصول قرارات اجتماع زمورة إلى الحكومة المؤقتة قررت يوم 30 جوان إقالة هيئة الأركان، وذلك بإدانة الأعمال اللاشرعية لقادتها الثلاث مع تجريدهم من رتبهم.

كما أن وثيقة الإقالة[2] تضمنت كذلك إعطاء الأوامر إلى كافة الولايات وجنود وضباط جيش التحرير الوطني بالامتثال لقرارات الحكومة المؤقتة وعدم السماح لأي كان بممارسة الأعمال الانقسامية، لكن بالنسبة لجنود الحدود فأمرتهم برفض جميع الأوامر الموجهة لهم من طرف ضباطهم، وحسب تقرير بن خدة فإن الأسباب التي دفعته إلى إقالة هيئة الأركان تتمثل في الأعمال اللاشرعية التي كانت تقوم بها الهيئة داخل الولايات، وذلك من خلال تبنيها لحملة دعائية عنيفة ضد الحكومة المؤقتة[3].

وقد اعتبرت هيئة الأركان أن هذا العزل غير قانوني وأن المجلس الوطني للثورة هو الوحيد المؤهل لاتخاذ قرار من هذا النوع، وفي 02 جويلية أصدرت هيئة الأركان أمرا لكل الضباط والجنود أن يلبثوا في مواقعهم وأن يتأهبوا للدخول إلى الجزائر[4].

وبمجرد إعلان الاستقلال يوم 03 جويلية 1962 بدأت القوات والقادة في الخارج بالدخول إلى أرض الوطن وفي نفس اليوم حطت طائرة بالدار البيضاء كانت تنقل بن خدة محاطا بأعضاء الحكومة الذين كانوا متواجدين بتونس، بالنسبة إلى هيئة الأركان فقد بدأت بالدخول يوم 05 جويلية 1962 ومن هناك قامت بالانتشار في شرق البلاد وغربها، فبالنسبة إلى الحدود الشرقية استطاعت الوحدة 19 بقيادة عبد الرزاق بوحارة الاستقرار في سوق أهراس، أما الحدود الغربية فقد دخل 15 ألف شخص إلى الولاية الخامسة[5].

1- محمد حربي: مصدر سابق، ص 278.

2- انظر الملحق رقم: 02، وثيقة الإقالة.

3 -Ben youcef ben khadda : Op. Cit, P 23.

4- علي هارون: خيبة الانطلاق أو الفتنة صيف 1962، تر: الصادق عماري آمال فلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص 82-83.

5- عبد الحميد براهمي: مرجع سابق، ص 84-85.

وفي 11 جويلية استقبل بن بلة استقبالا حارا في مدينة تلمسان وأقام مقره العام في Villa Rivaud وفي نفس الوقت كانت مدينة تيزي وزو تستقبل كريم بلقاسم ومحمد بوضياف، وهكذا تكونت بعد انضمام عدد من المتحافلين إلى بن بلة جماعة تلمسان التي تضم نواة صلبة سميت جماعة وجدة المستندة إلى جيش الحدود مقابل جماعة تيزي وزو الأقل تماسكا والتي نجد ضمنها بوضياف وكريم وآيت أحمد أحيانا وبن خدة والولاية الثالثة والمنطقة المستقلة للجزائر[1].

ب/ التصادم المسلح:

بعد بناء التحالفات وتشكيل المكتب السياسي دخل سياق السلطة مرحلة نشطة، فعقد بن بلة قائد مجموعة تلمسان اجتماعا في إطار الزحف على العاصمة وتسلم أدوات السيادة من سلطات الاحتلال غداة الاستقلال، وحضر هذا الاجتماع كل من محمدي السعيد، وعمر أوعمران وأحمد بومنجل والحاج بن علا والحاج لخضر، وتم التأكيد في هذا الاجتماع أنه لم يبقى هناك مجال للاتفاق مع جماعة الحكومة المؤقتة، ولابد من السير إلى مركز القيادة في العاصمة[2]، وتم الاتفاق على:

- دخول العاصمة.
- دعوة المناوئين إلى الدخول في النظام.
- عودة المكتب السياسي للنشاط في العاصمة بعد معارضة الولاية الرابعة.
- الإبقاء على تشكيلة المكتب السياسي من الزعماء الخمسة بالإضافة إلى محمدي السعيد والحاج بن علا.
- تنظيم انتخابات من أجل تشكيل مجلس تأسيسي.
- توحيد القيادة والجيش.
- تنظيم مهرجانات شعبية لتوعية الجماهير بالقرارات التي تم اتخاذها "**للعلم لم ينظم سوى مهرجان واحد بتيارت**"[3].

1- صالح بلحاج: مرجع سابق، ص 131.

2- سالمي مختار: إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تاريخ حديث ومعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019، ص 227-228.

3- طاهر الزبيري: مصدر سابق، ص 285.

كما تم تشكيل القوات التي ستحاصر العاصمة وتضم: قوات الولاية الثانية بقيادة الصالح العربي والصاع رابح بلوصيف، وقوات الولاية الأولى بقيادة الطاهر الزبيري، وقوات الولاية الخامسة بقيادة عثمان وقوات الولاية السادسة بقيادة العقيد شعباني[1].

اشتد الخلاف بين الطرفين حول قضية تعيين مرشحي المجلس التأسيسي، حيث اعترضت الولاية الرابعة على ترشح بعض الشخصيات في منطقة الجزائر على غرار الشيخ خير الدين وعبد الرحمان فارس وغيرهم، وفي يوم 19 أوت 1962 نشر المكتب السياسي قائمة الأسماء التي رشحها للانتخابات التشريعية القادمة، فاحتجت الولاية الرابعة على التشكيلة التي عينها المكتب السياسي، كما أن هيئة الأركان استاءت لعدم استشارة بن بلة في اختيار المرشحين[2].

وقد تطورت المواجهة بين الطرفين ابتداء من 20 أوت 1962 فقد جرت مواجهات في أعالي القصبة بين أفواج ياسف سعدي وأفواج الولاية الرابعة، وأصرت هذه الأخيرة بالإضافة إلى الولاية الثالثة أن مجلسيهما سيبقيان قائمين إلى غاية تشكيل دولة جزائرية بشكل قانوني[3].

كما أعلن خيضر استحالة قيام المكتب السياسي بمهامه أمام تمرد مجلس الولاية الرابعة، وقد ردت هي والولاية الثالثة بأنهما سيواجهان أي اعتداء على العاصمة وتم توقيف بعض العسكريين التابعين للمكتب السياسي، وقد تطورت الأحداث يوم 29 أوت باصطدام أفواج مسلحة لياسف سعدي في القصبة مع قوات الولاية الرابعة فسقط على إثرها العديد من القتلى[4].

وفي يوم 30 أوت دعا محمد خيضر وحدات الولاية الأولى والثانية والخامسة والسادسة وقوات هيئة الأركان إلى مساعدة المكتب السياسي لإعادة الهدوء إلى العاصمة محملا بن خدة المسؤولية الكاملة لهذه الأزمة[5]، بدأ جيش الحدود زحفه على العاصمة بمساعدة قوات كل من الولاية الثانية بقيادة العربي بن رجم ورابح بلوصيف الأولى بقيادة الطاهر الزبيري والخامسة بقيادة عثمان، والولاية السادسة بقيادة العقيد شعباني[6]، وقد سارت الوحدات على ثلاث محاور، فمن الجنوب وصلت طلائعهم إلى حدود عين

1- سالمي مختار: مرجع سابق، ص 228.
2- طاهر الزبيري: مصدر سابق، ص 287.
3- محمد حربي: مرجع سابق، ص 302.
4- جودي بخوش: مرجع سابق، ص 192.
5- حكيمة شتواح: مرجع سابق، ص 145.
6- لخضر بورقعة: مصدر سابق، ص 106.

وسارة ومن الشرق انتهوا إلى مشارف سيدي عيسى، ومن الغرب حاصروا مداخل مدينة الأصنام "الشلف حاليا"[1].

كانت نتيجة هذا الاصطدام نشوب معارك بين إخوة الكفاح فسقط جراء هذا الصراع ألف قتيل، حيث يروي خالد نزار في مذكراته إحدى هذه المعارك وهي معركة جبل ديرة في نواحي بوسعادة التي راح ضحيتها عدد من جنود الولاية السادسة، كما أنه روى قصة الجندي الذي انتحر في منطقة جبلية عندما لم يتحمل رؤية اقتتال الإخوة[2].

ومع تقدم قوات هيئة الأركان يروي لخضر بورقعة معركة قصر البخاري التي وصفها ببرلين الثانية، وهي المعركة التي دفعت بكل من بن بلة والعقيدين حسن الخطيب ومحمد بوسماحة النزول إلى ساحة المعركة والمناداة بوقف القتال، وبعدها عقد اتفاق بين الطرفين، نص هذا الاتفاق على أن يظل الوضع السياسي والعسكري على ما هو عليه وأن يجتمع أعضاء المكتب السياسي لتحضير الانتخابات هي أن يتم تشكيل مجلس وحكومة وطنيتين تمثل فيهما جميع الأطراف بكامل الحقوق[3].

وبهذا الاتفاق استقر ثانية المكتب السياسي بالعاصمة يوم 04 سبتمبر 1962 وأعلن خيضر عبر الإذاعة عن وقف إطلاق النار، ليتم الإعداد لانتخابات المجلس التأسيسي المحددة بيوم 16 سبتمبر 1962[4].

انتهت أزمة صيف 1962 بعدما استطاعت جماعة تلمسان بقيادة هواري بومدين أن تحسم الصراع لصالحها، حيث صرح بن بلة «أن المكتب السياسي قد انتصر بفضل الشعب»[5].

المطلب الثاني: استفتاء تقرير المصير

أولا: اتفاقية إيفيان ووقف إطلاق النار

1- المصدر نفسه، ص 107.

2- خالد نزار: مذكرات اللواء خالد نزار، ط01، مطبعة الشهاب، الجزائر، دت، ص 57.

3- علي هارون: مرجع سابق، ص 209.

4- علي هارون: مرجع سابق، ص 209.

5- صالح بلحاج: مرجع سابق، ص 149.

بعد الاتفاق النهائي على مخرجات لقاء ليروس[1] من طرف المجلس الوطني للثورة في اجتماعه الأخير المنعقد في طرابلس من 22 إلى 27 فيفري 1962، تم افتتاح المفاوضات من جديد يوم 07 مارس 1962[2]، كان الوفد الجزائري برئاسة: كريم بلقاسم مع بن طوبال، سعد دحلب، محمود يزيد، بن يحي، رضا مالك، الصغير مصطفاوي وبن عودة عمار، اما الوفد الفرنسي فكان برئاسة لويس جوكس، بالإضافة إلى: برون ديبروفلي، دي كاما، دي سيجين بازيس، دولوس، شابي، لابوري، بيكار، تريكو، فليب تييو، فرونسوا بليزان، ركز الوفد الفرنسي في المحادثات على القضايا العسكرية والتسهيلات الجوية، وكذلك الحركة البحرية، وبينما ركز الوفد الجزائري على وحدة الشعب والتراب الوطنيين[3].

بدأت المفاوضات بين الطرفين ودامت من 07 مارس إلى 18 مارس ولم تعد هذه الاتفاقيات اتفاقيات حول المبادئ كما كان الأمر في لروس بل يجب تطبيقها على أرض الواقع[4].

تم مناقشة كل التعديلات على الاتفاقيات في اجتماع المجلس الوطني للثورة من 22-27 فيفري فيما يخص: أن يكون الاستفتاء موحدا وشاملا في كامل التراب الوطني بما في ذلك مسألة الصحراء، فقد أشار جوكس إلى الصحراء ومسألة الحدود الأمنية والمواقع التقنية لتحديد المواضع والمواقع العسكرية والتسهيلات الجوية[5]. وبعد اثني عشرة يوم من المفاوضات تم التوصل إلى توقيع اتفاقيات إيفيان في 18 مارس 1962، حيث وقع كل من كريم بلقاسم وجوكس على نص اتفاقيات إيفيان ووقف إطلاق النار، وفي نفس اليوم أعلن بن يوسف بن خدة عن وقف إطلاق النار على أمواج إذاعة تونس ونفس الشيء بالنسبة ليدغول توقيف كل العمليات العسكرية للقوات الفرنسية[6]. وقد استقبل أمر وقف إطلاق النار في كل أرجاء البلاد بارتياح عميق. وهذا ما حقق حلم المجاهدين وأجيال عديدة من الجزائريين منذ 1830 ألا هو: الاستقلال الذي لم يشك فيه أحد وكان ذلك هو نهاية لكابوس طويل ملؤه الاغتيالات ومذابح السكان

1- ليروس: مدينة فرنسية صغيرة قريبة من الحدود السويسرية.

2- بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات إيفيان، تعريب لحسن زغدار، محل العين جبائلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د س ط، ص 37.

3- مبروك غريس، إلياس نايت قاسي: المفاوضات الفرنسية الجزائرية 1956-1962 من خلال الكتابات الجزائرية والفرنسية والوثائق الأرشيفية السويسرية، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد05، العدد02، 18-12-2021، ص 801.

4- سعد دحلب: المرجع السابق، ص 158.

5- مبروك غريس، الياس نايت قاسي: المرجع السابق، ص 108.

6- مراد بوعياش: قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، اتفاقيات إيفيان أنموذجا، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد34، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، جوان 2018، ص 226.

المدنيين والتعذيب والاغتصاب... ومن من تنعموا بهذا الاستقلال ذلك الشعب والمجاهدون والمساجين واللاجئين.

وتعد مرحلة إعلان وقف إطلاق النار المرحلة الانتقالية التي سمحت بإطلاق سراح كل المساجين وخروج المكافحين من الظلمات إلى شمس النهار[1].

ثانيا: استفتاء وتقرير المصير

يعتبر استفتاء تقرير المصير المهمة الاساسية أوكلت إلى الهيئة التنفيذية المؤقتة لأنه المحطة الفاصلة بين مرحلة الجزائر المستعمرة ومرحلة الجزائر المستقلة، ونظرا لأهمية هذا الاستفتاء فقد أولى له أهمية بالغة من خلال الحرص على تنظيم هذا الاستفتاء في وقته، والسهر على توفير كل الظروف الملائمة لذلك.

أ/ تنظيم الاستفتاء:

لقد نصت اتفاقية إيفيان على أن تنظيم الاستفتاء هو من صلاحيات الهيئة التنفيذية المؤقتة، وعليه قامت هذه الأخيرة بتشكيل لجنة للإشراف عليه استنادا إلى القانون الانتخابي الصادر في الجريدة الرسمية الفرنسية والذي ينص على تشكيل لجنة مركزية للمراقبة مكونة من رئيس وستة أعضاء، مقرها في روشي نوار مهمتها الإشراف على الجوانب التقنية لعملية التصويت والفرز[2]، وأسندت رئاستها إلى المحامي قدور ساطور العضو القيادي السابق في حزب البيان، وقد سارعت اللجنة بوضع الترتيبات اللازمة بدء بتنصيب اللجان العمالية والشروع في إحصاء الناخبين في ذلك المقيمين منهم خارج التراب الوطني لضمان مشاركتهم في الأجل المحدد.

وضمت اللجنة الأسماء التالية:

- قدور ساطور رئيسا.
- الهادي مصطفى عضوا.
- عبد اللطيف رحال عضوا.

1- سعد دحلب: المرجع السابق، ص 38.

2- ميلودي سهام: دور الهيئة التنفيذية المؤقتة في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية من 19 مارس إلى 05 جويلية 1962، مجلة الفرطاس للدراسات الفكرية الحضارية، م07، ع02، 30-07-2010، ص 243.

- أحمد هني عضوا.
- ألكسندر شولي (Alexander Choulé) عضوا.
- جون غيو (Jean Gyou) عضوا[1].

أما فيما يخص التقسيم الإداري لمراكز إجراء الاستفتاء فاحتفظ بالنظام الذي كان ساري خلال الفترة الاستعمارية والذي يحدد عدد الدوائر الانتخابية لخمسة عشر وهي: **الجزائر، باتنة، عنابة، قسنطينة، المدية، مستغانم، الواحات، وهران، الأصنام (الشلف)، سعيدة، الساورة، سطيف، تيارت، تيزي وزو، تلمسان**[2]، واتفق الطرفان الفرنسي والجزائر على قيام الاستفتاء يوم 01 جويلية 1962 ووضع شروط وضمانات لتنظيم الأحكام العامة في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية[3]، فكانت أول الخطوات لبداية التحضير للاستفتاء هو إعادة اللاجئين إلى أرض الوطن من أجل مساهمتهم في تقرير مصير البلاد وذلك من خلال الانتخاب وإبداء التصويت لصالح استقلال الجزائر رغم الصعوبات التي واجهتهم في عدم توفير وسائل النقل والمواصلات[4].

ب- إجراء الاستفتاء:

لقد عرف استفتاء المصير حملة انتخابية حددت بثلاث أسابيع وصرح قدور ساطور رئيس اللجنة المركزية لمراقبة الاستفتاء يوم 08 جوان 1962 بأن سبع أحزاب ستنخرط في الحملة الانتخابية وهي: الحزب الشيوعي الجزائري (PCA)، حزب الشعب الجزائري (PPA)، الحركة من أجل التعاون (MPG)، الحزب الاشتراكي الموحد (OSV)، الحزب الاشتراكي (SFIO)، لجنة البليدة، متيجة لمساندة اتفاقيات إيفيان لجبهة التحرير الوطني ولكن هذه التيارات غابت عن الساحة بعد الاستقلال.

بالنسبة لجبهة التحرير الوطني فقد قامت بحملة انتخابية كبيرة جدا مستفيدة من عدم اهتمام فرنسا بهذه العملية لاقتناعها بأنها ستكون شكلية، وقد قامت الجبهة أيضا بأعمال خارج حدود الحملة الانتخابية، ومن الأعمال التي قامت بها جبهة التحرير الوطني:

1- محمد عباس: مرجع سابق، ص 747.

2- ميلودي سهام: المرجع السابق، ص 747.

3- المرحلة الانتقالية: تبدأ من وقف إطلاق النار إلى إعلان الاستقلال، (انظر: بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 30).

4- شهرزاد حامي: الهيئة التنفيذية المؤقتة والاستفتاء على استقلال الجزائر 19 مارس 1962- 28 سبتمبر 1962)، رسالة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والآثار، جامعة باتنة، 2017-2018، ص 173-174.

- إحصاء السكان وإعداد القوائم الانتخابية.
- تحضير البطاقات وتوزيعها.
- تعيين أعضاء المكاتب.
- تحضير الصناديق.
- تحديد المقرات التي ستجرى فيها عملية الاستفتاء.
- طبع وصياغة أوراق الانتخاب باللغة العربية والفرنسية.

أما الأحزاب واللجان الأوربيين السابق ذكرها قامت بحملة انتخابية ونظمت مداخلات في الإذاعة والتلفزيون دعت فيها بالتصويت بنعم في استفتاء تقرير المصير لأن أغلبية الشعب الجزائري كان مع استقلال بلاده[1].

ج/ نتائج الاستفتاء:

جرت عملية الاستفتاء في 01 جويلية 1962 وحسب عبد الرحمان فارس صرح قائلا تابعت جزءا كبيرا من العمليات وأن على متن الطائرة المروحية فشاهدت أفواج من الرجال والنساء متوجهين بخطى حثيثة إلى مكاتب الاقتراع[2].

كان السؤال المطروح على الناخبين هو: "هل تريدون استقلال الجزائر في إطار التعاون مع فرنسا حسب الشروط المحددة في بيانات 19 مارس 1962" وجاءت نتائج الجواب كما يلي:

- مجموع المسجلين: 6549.736.
- مجموع المصوتين: 601.7680.
- المصوتون بنعم: 5957.581.
- المصوتون بلا: 16534.
- الأوراق البيضاء الملغاة: 25565.

أعلن عن هذه النتائج رئيس لجنة الاستفتاء صبيحة الثلاثاء 03 جويلية وختمها معلقا: أن الناخبين أجابوا بنعم حسب الأغلبية المعلنة أعلاه، وبناء على هذه النتائج أعلن الرئيس الفرنسي شارل ديغول اعتراف بلاده

1- ميلودي سهام: المرجع السابق، ص 243.

2- ميلودي سهام: المرجع السابق، ص 243.

باستقلال الجزائر، وتوقعا لهذا الاعتراف قام الفرنسيون ليلة الثلاثاء بطي أعلامهم في مختلف أنحاء الجزائر، بعد أن ظلت ترفرف في سمائها طيلة 132 سنة[1].

1- محمد عباس: المرجع السابق، ص 747-748.

المبحث الثاني: بناء مؤسسات الدولة

المطلب الأول: الجمعية الوطنية التأسيسية

بقيت الهيئة التنفيذية المؤقتة مهمة أخيرة بعد الاستقلال وهي تنظيم ثلاثة أسابيع انتخابات المجلس الوطني التأسيسي (الجمعية الوطنية التأسيسية) برئاسة فرحات عباس لتسلم إليه مقاليد الحكم وأدوات السيادة[1]. وبعد دخول قوات الحدود إلى العاصمة وحسم الخلاف لصالح المكتب السياسي، تقرر تنظيم الانتخابات يوم 20 سبتمبر 1962، وذلك عن طريق القائمة الموحدة التي رشحها المكتب السياسي لانتخاب 196 عضوا بالتشاور مع قادة الولايات وقد كان منهم ضباط في جيش التحرير الوطني، سياسيون ورجال أعمال، بالإضافة إلى عدد من الفرنسيين الذين كانوا متعاونين مع الثورة وكانت مدة هذه المجلس سنة واحدة تنتهي في سبتمبر 1963 إلا أن المادة (77) من الدستور نصت على تمديد أجل الوكالة التشريعية لأعضاء المجلس الوطني التأسيسي حتى تاريخ 20 سبتمبر 1964[2].

وقد افتتحت الدورة الأولى للجمعية الوطنية التأسيسية بتاريخ 25 سبتمبر 1962 على الساعة الرابعة و20 دقيقة بالمقر الكائن بـ 07 شارع زيغود يوسف، وبعد انتخاب فرحات عباس رئيسا للمجلس التأسيسي وانتخاب نواب الرئيس والكتاب والمتصرفين، وفي نفس اليوم تم تسليم السلطة بينها وبين الهيئة التنفيذية المؤقتة، وكذلك تم الإعلان عن قيام جمهورية جزائرية ذات طابع ديمقراطي شعبي[3].

1- محمد عباس: المرجع السابق، ص 748.

2- سعد بن بشير العمامرة: المرجع السابق، ص 48.

3- علي هارون: المرجع السابق، ص 213.

المطلب الثاني: تشكيل الحكومة

انتخب المجلس الوطني التأسيسي يوم 20 سبتمبر 1962 وأسند إليه بموجب القانون وظيفتان تمثلت في:

- تشكيل حكومة جديدة.
- إعداد دستور للدولة والتصويت عليه[1].

تشكلت أول حكومة جزائرية في 24 سبتمبر 1962 وعين أحمد بن بلة رئيسا لها بأغلبية 139 صوتا ضد 23 صوت[2]، وفي 28 سبتمبر قدم أحمد بن بلة طاقمه الحكومي أمام المجلس وذلك بعد خطاب طويل ألقاه على مسامع النواب الحاضرين وكان الطاقم الحكومي يضم 17 وزيرا، وهم كالتالي:

- أحمد بن بلة: رئيس الحكومة.
- رابح بيطاط: نائب رئيس الحكومة.
- العقيد هواري بومدين: وزير الدفاع.
- محمد خميسي: وزير الشؤون الخارجية.
- الدكتور أحمد فرانسيس: وزير المالية.
- عمار أرزقان: وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي.
- محمد خبزي: وزير التجارة.
- أحمد بومنجل: وزير البناء والأشغال العمومية والنقل.
- خليفة لعروسي: وزير التصنيع والطاقة.
- بشير بومعزة: وزير العمل والشؤون الاجتماعية.
- عبد الرحمن بن حميدة: وزير التربية.
- محمد الصغير النقاش: وزير الصحة.
- محمدي السعيد: وزير المجاهدين وضحايا الحرب.

1- عمار بوحوش: تاريخ الجزائر السياسي منذ 1962 إلى يومنا هذا، دط، البصائر الجديدة، الجزائر، دت، ص 16.

2- عامر رخيلة: التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980، رسالة لنيل ماجستير، جامعة الجزائر، جوان 1983، ص 110.

- عبد العزيز بوتفليقة: وزيرو الشبيبة والرياضة.
- توفيق المدني: وزير الأوقاف.
- محمد حاج حمو: وزير الإعلام[1].

وبعد الموافقة النهائية من طرف المجلس التأسيسي على التشكيلة الجديدة للحكومة يوم 29 سبتمبر 1962 قام الرئيس أحمد بن بلة بتقديم برنامج حكومة المستمدة من برنامج طرابلس الذي أقره المجلس الوطني للثورة الجزائرية في شهر جوان 1962، كما أن بن بلة تعهد بالعمل من أجل التخلص من البطالة التي كانت لا تقل عن 70%[2].

المطلب الثالث: دستور 1963 وميثاق 1964

أولا: دستور 1963:

لقد أدركت حكومة بن بلة أن الدولة لا يمكن أن تسير عبثا أو تنطلق من فراغ، وإنما تحتاج إلى دستور ينظم ويؤطر مؤسساتها ويؤكد آليات الوصول إلى السلطة وممارستها، جاءت الرغبة لإصدار أول دستور للبلاد على غرار بقية الدول التي خرجت من الاستعمار من أوليات بناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال، لذلك عمل بن بلة على صياغة أول دستور للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وتبرز بعض الدراسات أن صياغة هذا الدستور كان من المفترض أن تكون من اختصاصات المجلس التأسيسي، غير أن الرئيس الراحل أحمد بن بلة أوكل للمكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني مهمة مناقشة وتقويم مشروع الدستور في جويلية 1963 وعرضه على المجلس التأسيسي للتصويت عليه، ثم تقديمه للاستفتاء في سبتمبر 1963، ليتم إصداره في 08 سبتمبر 1963، وقد ضم هذا الدستور ثمانية وسبعين (78) مادة وتضمن مجموعة من الأسس والمبادئ التي تقوم عليها الدولة الجزائرية جاءت على الشكل التالي:

- الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية، تكون جزءا متكاملا مع المغرب العربي والعالم العربي وإفريقيا.
- الإسلام هو دين الدولة الجزائرية.

1- قواسمية عبد الكريم: الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة ما بين 1962-1978، أطروحة لنيل دكتوراه تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، جامعة جيجلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2017-2018، ص 116-117.

2- عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 17.

- عاصمة البلاد هي مدينة الجزائر.

وأقر دستور 1963 أيضا تأسيس المجلس الدستوري، حيث نص في مادته "63" على أنه يتألف المجلس من الرئيس الأول للمحكمة العليا ورئيس الغرفتين المدنية والإدارية في المحكمة العليا وثلاث نواب يعينهم المجلس الوطني الشعبي وعضو يعينه رئيس الجمهورية.

لم يدم عمر الدستور إلا 23 يوما فقط، حيث جمده رئيس الجمهورية أحمد بن بلة في 09 أكتوبر 1963م تطبيقا للمادة "59" من الدستور بسبب خلافات حادة بين قادة الثورة والذي ينص أنه في حالة الخطر الوشيك وقوعه يمكن لرئيس الجمهورية اتخاذ التدابير الاستثنائية لحماية استقلال الأمة والمؤسسات الجمهورية[1].

ثانيا: ميثاق 1964

ميثاق الجزائر بمثابة وثيقة سياسية إيديولوجية يضع الإطار التأسيسي للبناء الاشتراكي محددا التفاصيل للوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي ترك الاستعمار الجزائر عليها ومبينا الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت في ظل سنتين من الاستقلال إلى جانب ما حدده من آفاق مستقبلية[2].

لقد تمخض ميثاق الجزائر من اجتماع مؤتمر جبهة التحرير الوطني في الفترة الممتدة من 16 إلى 20 أفريل 1964 الذي حضره حوال 700 مندوب من مختلف المناطق والمنظمات الوطنية[3].

استعرض ميثاق الجزائر أربعة أقسام تدور حول أربعة محاور كبرى وهي كالتالي:

- **القسم الأول:** تضمن الجوانب التاريخية للحركة الوطنية الجزائرية إلى غاية 1954 مع التركيز على الثورة التحريرية بقيادة جبهة التحرير الوطني من أجل الكشف عن السلبيات وإبراز الإيجابيات.

1- بوضياف خديجة، جيلالي بلوفة عبد القادر: أحمد بن بلة ودوره في بناء معالم الدولة الجزائرية 1962-1965، ومجلة البحوث التاريخية، مجلد06، العدد02، 2022، ص 894-895.

2- عامر رخيلة: مرجع سابق، ص 146.

3- عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 39.

- **القسم الثاني:** عالج مشاكل الفترة الانتقالية ومهام البناء[1].

- **القسم الثالث:** بالنسبة لهذا القسم فقد خصص للحزب والمنظمات الجماهيرية والدولة وجاء تحت عنوان "وسائل البناء".

- **القسم الرابع:** ينص هذا القسم على التنظيم الهيكلي الهرمي للهيئات الحزبية، فإن الميثاق قد حدد ذلك بأن المؤتمر هو الهيئة العليا، ويجتمع في دورة عادية مرة كل سنتين، وبين الدورتين تكون الهيئة العليا للحزب هي اللجنة المركزية[2].

إن إصدار دستور 1963 وتجميده وكذا إصدار ميثاق الجزائر في أفريل 1964 قد رأى دعائم السلطة الجزائرية ووثق السيادة الوطنية واستجاب لطموحات الشعب في العدالة الاجتماعية[3].

1- ميلود بلعالية: قيام الدولة الجزائرية العصرية المرسلة الأولى 1962-1965 التوجهات والمؤسسات، رسالة لنيل ماجستير، تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 110-111.

2- عامر رخيلة: مرجع سابق، ص 150.

3- بوضياف خديجة، جيلالي دلوفة عبد القادر: مرجع سابق، ص 897.

الفصل الثاني:

الجزائر في عهد الرئيس

أحمد بن بلة 1962-1965

المبحث الأول: السياسة الخارجية للدولة الجزائر 1962-1965

المطلب الأول: المغرب العربي

المطلب الثاني: المشرق العربي

المطلب الثالث: دوليا

المبحث الثاني: حركة 19 جوان 1965

المطلب الأول: الأسباب

المطلب الثاني: الأحداث

المطلب الثالث: المواقف الداخلية والخارجية

تمهيد:

سعى الرئيس أحمد بن بلة أثناء فترة حكمه إلى بناء علاقات حسنة مع الدول التي دعمت الثورة، لكن نظام حكمه في البلاد أثار استياء العديد من الخصوم والمعارضين له بما في ذلك هواري بومدين وزير الدفاع الذي دخل في صراع معه وأدى هذا الصراع إلى إنهاء حكم أحمد بن بلة.

المبحث الأول: السياسة الخارجية للدولة الجزائرية

المطلب الأول: المغرب العربي

1- علاقة الجزائر مع المغرب:

مرت العلاقات الجزائرية المغربية بمرحلة التقارب والتعاون خلال الحقبة الاستعمارية، ومرحلة توتر وتأزم بعد الاستقلال، وهذا راجع إلى بروز عدة قضايا طفت على السطح، وهي من مخلفات الاستعمار الفرنسي التي تركها كقنابل موقوت وعلى رأسها الخلاف الحدودي، بحيث الجزائر تريد المحافظة على حدودها كما هي، بينما المغرب يطالب بإعادة رسمها[1]، وفي ظل هذه الأجواء المتوترة بين البلدين أعاد الملك المغربي الحسن الثاني[2]،من خلال زيارته من 13 إلى 15مارس 1963 فتح ملف الحدود وبهذا كان أول رئيس يزوز الجزائر المستقلة إلا أن هذه اللقاءات لم تصل إلى أي نتيجة.

تحركت الدبلوماسية الجزائرية بقوة على الصعيد الإفريقي، حيث وفي تاريخ 28 جوان 1963 صادقت على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الذي يقر «بالمحافظة على الحدود الموروثة عن الاستعمار، الذي ينص على ثبات الحدود وقداستها»، وبعد صدور دستور الجزائر الجديد سنة 1963 ظهر الموقف الرسمي للجزائر في المسألة المتعلقة بالحدود، «الجزائر واحدة موحدة لن تقبل التجزئة من الشرق إلى الغرب»، وفي هذا السياق أعلنت المغرب أن توقيعها على ميثاق منظمة وحدة إفريقيا لا يفسر أنه واعتراف ضمني بالأمر وأنها لا تتنازل عن الحصول على حقوقها بكل الوسائل، لكن تمسك كل من الجزائر والمغرب بمواقفهما زاد من حد توتر العلاقات ووصلت في الأخير إلى قيام حرب بينهما سميت

---

[1]- أمينة شعبوني: العلاقات الجزائرية العربية في استراتيجية السياسة الخارجية لفرنسا 1962-1978، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر02، 2012/2011، ص 50.

[2]- الحسن الثاني: ولد في الرباط عام 1922 ودرس في الكلية التي أسسها أبوه محمد الخامس بالرباط، ثم درس الحقوق، وحصل على الليسانس في جامعة بوردو، تدرب على الفنون البحرية، نفي مع والده إلى جزيرة كورسيكا ثم إلى جزيرة مدغشقر، عاد إلى المغرب بعد الاعتراف بأبيه سلطان شرعيا على المغرب في 01 نوفمبر 1955، عين في 09 جويلية 1957 وليا للعهد شارك والده في إدارة البلاد، خلف والده ملكا على المغرب 26 فيفري 1961، توفي في عام 1999، انظر: صباح نور وهادي العبيدي، المرجع السابق، ص 177.

بحرب الرمال[1]، من أكتوبر إلى نوفمبر 1963[2].

تعرضت الجزائر بعد الاستقلال إلى دخول الوحدات العسكرية المغربية باستمرار، رغم تحذير الجيش الجزائري لعدة مرات، مما جعل قيادة الناحية العسكرية الثالثة التي تضم بشار وتندوف تمنع دخول الجنود المغاربة، الذين حاولوا انتهاك حرمة التراب الوطني، ووقعت اشتباكات أسفرت عن قتلى وجرحى، وحمل كل طرف مسؤولية هذا الاشتباك للطرف الآخر، ودخل الأشقاء في حرب دامية استمرت لأسبوعين من (19 أكتوبر إلى 02 نوفمبر 1963)، سميت بحرب الرمال لوقوعها في الصحراء، وجرت عدة معارك بين الجيشين الجزائري والمغربي في حاسي البيضاء، وعين تينفرشي وبوعرفة وبني ونيف وغيرها من المناطق، واستولى الجيش المغربي على بعض الأراضي الجزائرية، ولكن مقاتلينا أجبروهم على التراجع.

ورغم شراسة المعارك إلا أن قيادة البلدين في الجزائر والمغرب لم يكن متحمسين لهذه الحرب، لذلك حرص البلدان على أن لا تسفك الكثير من الدماء، كما اغتنم المغرب الوضع السياسي المتدهور والجيش المتدهور الذي لم يمر عليه سنة من جيش تحرير إلى جيش نظامي بينما كان الجيش المغربي، حينها أكثر تنظيما ودراية لأنهم استلموا وحدات عسكرية منظمة من فرنسا.

وفي خضم هذه الحرب الغير متكافئة مع المغرب وجه أحمد بن بلة خطاب تاريخي، يوم 16 أكتوبر 1963، حيث أعلن عن تجنيد كل المجاهدين القدامى، كما التحق الكثير من أبناء الشعب بمقر وزارة الدفاع وجبهات القتال، وتم تزويدهم بالبنادق والرشاشات وبهذا شكلت تسعة فيالق من المتطوعين، كما كانت الرغبة في المشاركة في جبهات القتال من طرف النساء الجزائريات، بعد إحساسهم بمرارة حقرة الأشقاء للدفاع عن أرضهم وصون كرامتهم، فقد تجاوز خطاب بن بلة حدود الوطن ليصل إلى عدة عواصم عالمية كالقاهرة وهافانا اللتين أعلنتا وقوفهما إلى جانب الجزائر دبلوماسيا وعسكريا، كما تلقت مساعدات من كوبا ومصر تمثلت في أسلحة وطائرات مقاتلة... لكنها لم تستعملها خلال الحرب ضد الأشقاء.

---

[1]- حرب الرمال، هي النزاع المسلح الجزائري المغربي الممتد من أول أكتوبر إلى غاية 05 نوفمبر 1963، عرف اشتباكات في 03 مناطق، تندوف بالتدقيق في مركال، بشار ومنطقة عين فجيج بالمغرب، وهذه الاشتباكات أطلق عليها حرب الرمال، انظر: (بوزرب رياض، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، ص 63.

[2]- فاطمة وزان، العلاقات الجزائرية المغربية وانعكاساتها على الاتحاد المغاربي من خلال ملفي مشكلة الحدود وقضية الصحراء الغربية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم دراسات دولية، جامعة الجزائر، 2016-2017، ص 123.

ولقد تلقى المغرب تهديدا من كوبا ومصر من أجل إيقافها الاعتداءات على الجزائر، وبهذا بلغ الضغط الدولي على المغرب مداه وتدخل العديد من زعماء العالم لضغط على الملك، الحسن الثاني لوقف عدوانه على الجزائر، فوافق على الرجوع إلى الخطوط الأولى قبل بداية الحرب والبدء في المفاوضات من أجل ترسيم الحدود[1].

خلال يومي 29-30 أكتوبر 1963 انعقدت قمة باماكو بمالي، بحضور الرئيس المالي موديبوكيتا وإمبراطور إثيوبيا هيلاسيلاسي والرئيس الجزائري أحمد بن بلة، والملك المغرب الحسن الثاني، وفي ختام جلسات المؤتمر، صدر بلاغ مشترك يتضمن وقف إطلاق النار ابتداء من تاريخ 02 نوفمبر، وبعد وقف إطلاق النار تم تبادل الأسرى بين الجانبين، ومن جهة أخرى اقتنع المغرب باستحالة اقتطاعه أجزاء من الأراضي الجزائرية بالقوة المسلحة رغم أن الجزائر في حرب الرمال كانت دولة في طور التشكيل، ويبقى هذا المشكل الحدودي بين البلدين الذي إلى حد مواجهة عسكرية ورغم تسويته سيبقى دوما العقدة المتراكمة التي أثرت سلبا على العلاقات الجزائرية المغربية[2].

2- علاقة الجزائر مع تونس:

تميزت العلاقات السياسية الجزائرية التونسية بالدعم السياسي التونسي للقضية الجزائرية والذي طبع بختم الشخصية القوية للرئيس التونسي بورقيبة[3]، وبالرغم من أن المذهب البورقيبي مبني أساسا على التسوية والطرق السليمة، إلا أن الثورة الجزائرية تلقت الدعم الكامل والغير مشروط من طرف الشعب التونسي من مظاهرات شعبية ومواقف بعض الجرائد، والذي حتم على الرئيس بورقيبة اتخاذ قرارات إيجابية لصالح الثورة، كما كان للثورة الجزائرية تأثيرا مباشرا على السياسة الداخلية والخارجية للحكومة

---

[1]- الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد أركان جزائري، دار الصحافة فريد زويوش، الجزائر، القبة، 2011، ص 41-48.

[2]- فاطمة وزان، المرجع السابق، ص 128.

[3]- لحبيب بورقيبة: 1903-2000، ولد يوم 03 أوت 1903م بمدينة المنستير بتونس زاول تعليمه الابتدائي والثانوي بالمعهد الصادقي ثم بمعهد كارنو، تحصل على الباكالوريا عام 1924 ثم التحق بجامعة باريس وتحصل فيها على الإجازة في النحو، انخرط في الحزب الدستوري وكتب في العديد من الصحف ثم أسس جريدة العمل مع نخبة من زملائه، عين عضوا في اللجنة التنفيذية للحزب سنة 1933 فاوض فرنسا على الاستقلال الداخلي وتم الإعلان ذلك في 03 جوان 1955، ثم الاستقلال التام في مارس 1956، واتخذ رئيسا للجمهورية وتم إراحته من الحكم من قبل زين العابدين، توفي في 06 أفريل 2000م، انظر: الصافي السعيد: بورقيبة سيرة شبه محرمة، رياض الرايس للنشر، بيروت، 2000م، ص 30-33.

التونسية، إذ أن حضورها في تونس أعطى لهذه الأخيرة برنامجا واضحا على الساحة الدولية وبعد استقلال الجزائر، تدهورت علاقات تونس بها بحكم خلاف الأيديولوجيات بين نظامي البلدين[1].

شرع البلدين في مفاوضات لتنظيم العلاقات الثنائية بينهما في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية والأمنية والثقافية من أجل تخفيف من حدة التوتر، وقامت الحكومة التونسية بإرسال وفداها إلى الجزائر فيه عدد من الموظفين والخبراء من مختلف الاختصاصات وتواصلت المفاوضات مدة من الزمن وتم تحرير جملة من الاتفاقيات إلا أنها بقيت في الغالب حبرا على الورق رغم مصادقة المحكومين عليها.

في ديسمبر 1962 اندلعت أزمة حادة بين البلدين عند اكتشاف مؤامرة خطيرة في تونس، وقد تورط فيها أحد موظفي القنصلية الجزائرية، مما استوجب اعتقاله، وألقى بورقيبة خطاب حماسي في الجماهير، تهجم فيه على الجزائر وعلى بن بلة شخصيا وأعلن عن سحب السفير التونسي أحمد المستيري والوفد التفاوضي فورا من الجزائر، وتم عقد ندوة ثلاثية في الرباط من أجل إرجاع العلاقات بين تونس والجزائر إلى مجراها الطبيعي وإرساء قواعد التعاون بين الأقطار المغاربية.

أخذت العلاقات مع تونس تتحسن تدريجيا، و تم استئناف المفاوضات وإبرام اتفاقيات التعاون الاقتصادي والثقافي والإداري، وإمضاؤها في الجزائر ثم في تونس، وتبادل الزيارات بين الوفود الرسمية والشعبية وعلى الأخص زيارة الباهي الأدغم على رأس وفد هام من الحكومة التونسية والحزب والمنظمات القومية بمناسبة الاحتفال بذكرى الثورة الجزائرية في نوفمبر 1963 وتواصل هذا التحسن في العلاقات بين البلدين في خريف 1963، كما تعددت من الجانبين بودار حسن النية والمجاملة الشروع في حل المشاكل القائمة وإفساح المجال للتعاون المثمر في شتى المجالات بين سنتي 1964-1965[2].

[1]- لمياء بوقريوة: العلاقات الجزائرية التونسية 1954-1962، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2005-2006، ص 140.

[2]- أحمد المستيري، شهادة للتاريخ ذكريات وتأملات وتعاليق حول فترة من التاريخ المعاصر لتونس والمغرب الكبير، 1940-1990، دار الجنوب، 2011، ص 171-176.

المطلب الثاني: المشرق العربي

1- علاقة الجزائر مع مصر:

تعود العلاقات بين الجزائر ومصر إلى ما قبل الاستقلال أي منذ اندلاع الثورة الجزائرية، حيث دعمت الجمهورية المصرية الثورة الجزائرية بمختلف الوسائل، وكان لها الفضل الكبير في تحقيق الانتصار، فاستمر الدعم المصري إلى ما بعد الاستقلال خاصة لشخص أحمد بن بلة[1].

يعتبر أحمد بن بلة همزة وصل بين القيادة المصرية والثورة الجزائرية، وذلك راجع لمكانته عند زعماء مصر وخاصة جمال عبد الناصر[2]، فبقيت علاقة الوفاء بين الزعيمين الجزائري أحمد بن بلة والمصري جمال عبد الناصر طوال فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة[3]، فقدم جمال عبد الناصر أول دعم لصديقه أحمد بن بلة من أجل الوصول إلى السلطة، وفي إطار ذلك يشير على كافي في مذكراته بأن بن بلة سبق وأن قابل جمال عبد الناصر دون حضور رئيس البعثة علي كافي، وهذا مخالف لتقاليد بروتوكول وزارة الخارجية[4].

من بين مظاهر العلاقات السياسية بين البلدين نذكر الزيارة التي قام بها جمال عبد الناصر إلى الجزائر في 04 ماي 1963 فقال في ذلك محي الدين عميمور: «أن شهر ماي 1963 شهد حدثا بارزا في العلاقات الجزائرية المصرية، إذ قام الرئيس جمال عبد الناصر بزيارة تاريخية إلى الجزائر استقبل فيها استقبالا هائلا لم يعرف مثله خارج بلاده مرتين، الأولى في دمشق عام 1958 والثانية في الخرطوم عام 1967».

---

[1]- عبد السلام كمون، اتفاقية كامب دايفيد 1978 وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية المصرية، مجلة رفوف، ع11، مارس 2017، ص 228.

[2]- ولد جمال عبد الناصر يوم 15 جانفي 1918 بالإسكندرية، تنتمي أسرته إلى منطقة بني مرد وهي إحدى مناطق الصعيد المصري، نشأ وتعلم بمسقط رأسه انتقل إلى الإسكندرية وأنهى تعليمه الابتدائي هناك، ثم انتقل إلى القاهرة، حيث واصل دراسته هناك، التحق عبد الناصر بالكلية الحربية وكان ذلك في 17 مارس 1937، تزوج في سنة 1944، تولى رئاسة مصر في سنة 1956.... انظر: بثينة عبد الرحمن التكريتي: جمال عبد الناصر، نشأة وتطور الفكر الناصري، ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس، 2000، ص 57...97.

[3]- زيان عمار: العلاقات الجزائرية المصرية في عهد الرئيس أحمد بن بلة ما بين 1962-1965، الميدان الثقافي أنموذجا، مذكرة لنيل ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2014-2015، ص 23.

[4]- علي كافي، مصر سابق، ص 293.

فاضطرت السلطات الجزائرية إلى تغيير السيارة الرسمية ثلاث مرات لعجزها عن الحركة أمام حماس الجماهير، بحيث تم اللجوء في نهاية الأمر إلى استعمال سيارة مطافئ»[1]، بالإضافة إلى الزيارة التي قام بها فتحي الديب وعزت سليمان بعد أن وجه أحمد بن بلة لهما دعوة من أجل مشاركتهم بالعيد الأول لاستقلال الجزائر في أول نوفمبر 1962 وفور وصولهم استقبلهم كل من بلة ومحمد خيضر[2].

ومن بين الزيارات الهامة لقادة ومسؤولي البلدين تلك الزيارة التي قام بها المشير عبد الحكيم عامر إلى الجزائر في شهر نوفمبر 1964، حيث حل هذا الأخير على رأس وفد عربي هام، يضم كبار القادة العسكريين والمسؤولين السياسيين وكان في استقبالهم العقيد هواري بومدين نائب رئيس الحكومة ووزير الدفاع الوطني وكبار ضباط الجيش الشعبي الوطني وعدد من الوزراء، وقد أجرى المشير عامر أثناء إقامته بالجزائر محادثات مثمرة مع المسؤولين الجزائريين، كما أن الجزائر كانت تقوم في إطار الصداقة والتعاون مع الدولة الشقيقة مصر منذ الاستقلال سنويا بالانتقال بذكرى الثورة المصرية، فقد كتبت مجلة الجيش في جويلية 1964 مقالا بعنوان "ثورة جويلية 1952"، ومما جاء فيه: «... وثورة 23 جويلية تزحف فتعطي للدول المجاورة المثل في الثورة على الظلم، والمثل في السير بالبلاد نحو إعادة التخطيط الاقتصادي لها وخلق صناعة وطنية قوية تحمي حرية الشعب من أعدائه، وتثور الجزائر، وتساندها الثورة المصرية...»[3].

ومع بروز الصراع بين الجزائر والمغرب ودخول الأشقاء في حرب دامية استمرت أسبوعين (من 19 أكتوبر إلى 02 نوفمبر 1963) التي سميت بحرب الرمال، تدخلت كل من مصر وكوبا وأعلنتا وقوفهما إلى جانب الجزائر دبلوماسيا وعسكريا فأرست مصر كتيبة من الرجال كما زودت الجزائر بسرب من الطائرات المقاتلة، ولكنها لم تستعمل في الحرب[4].

كما شارك كل من بلة وعبد الناصر في قيام منظمة الوحدة الإفريقية في عام 1963 في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا ثم كان لهما تنسيق تام في ما يعرف بلجنة تحرير المستعمرات التابعة للمنظمة نفسها، وأبرز اجتماعاتها هو الذي تم في دار السلام بتانزانيا، إذن فالعلاقة كانت واضحة بين الرجلين فالتقت رؤى الزعيمين في مواضيع كثيرة، خاصة فيما يتعلق بمحاربة الاستعمار ودعم حركات التحرر الوطني[5].

---

[1]- زبان عمار، مرجع سابق، ص 71.

[2]- فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط02، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص 594.

[3]- عمان زبان، مرجع سابق، ص 73.

[4]- الطاهر زبيري، نصف قرن من الكفاح، مصر سابق، ص 42.

[5]- زهرة الجزائر، مرجع سابق، ص 40-41.

ومن مظاهر العلاقات أيضا المشاركة في المؤتمرات العربية، حيث احتضنت القاهرة أول مؤتمر قمة التي قادت إلى إنشاء الجامعة العربية، وعرفت هذه القمة التي ترأس الوفد الجزائري فيها الرئيس الأسبق أحمد بن بلة نشاطا جزائريا معتبرا، كما تميزت بوضوح التقارب الشديد بين الرئيس الجزائري والرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، والتي وصلت طبقا لما قاله لي الأخ جمال بن عودة: «أن بن بلة أجاب عن سؤال حول الحجم الذي ستكون عليه مساهمة الجزائر، فقال بأن تحديد حجم المساهمة هو بيد الرئيس عبد الناصر، في الخرطوم عام 1967، وهو تعبير ربما رأى فيه بعض المصريين أمرا يبعث على الاعتزاز بينما رأى فيه خصوم بن بلة وضعا لقرار جزائري في يد الرئيس المصري، ورأى فيه أنصار بن بلة عملية ذكية تخفف عن الجزائر بعض الأعباء انطلاقا من أن الرئيس المصري كان سيراعي الوضعية التي تجتازها الجزائر»[1].

وفي جانب التعاون الاقتصادي بين البلدين نجد أن مصر أقامت العديد من المنشآت الاقتصادية، فكان المهندس المعماري المصري مصطفى موسى يستعد مع عدد من معاونيه لافتتاح عدة ورشات من بينها: مبنى قصر الأمم ومبنى فندق الأوراسي، ثم مبنى مسجد الأمير عبد القادر بقسنطينة[2].

وفي إطار التعاون والدعم الثقافي الذي كانت تقدمه جمهورية مصر العربية للحكومة الجزائرية، وخاصة في ميدان التعليم فقد قامت ببناء بعض المدارس المصرية بالجزائر، ومن أمثلة ذلك المدرسة التي أقامها أول سفير مصري بالجزائر على خشبة بأوامر الرئيس جمال عبد الناصر، حيث قام السفير المصري بتوقيع عقد شراء المدرسة في 16 أوت 1962 في الجزائر العاصمة بعد 41 يوما فقط من الاستقلال[3].

والحدث الأخير الذي طرأ على الساحة الجزائرية وتوترت فيه العلاقات بين البلدين وهي الحركة التي قام بها وزير الدفاع هواري بومدين ضد الرئيس أحمد بن بلة، فكان هذا الحدث بالنسبة لمصر هو صدمة فقامت مصر بإرسال المشير عبد الحكيم إلى الجزائر من أجل لقاء أحمد بن بلة لكن الجزائر رفضت ذلك واعتبرت أن القضية قضية داخلية[4].

2/ علاقة الجزائر مع فلسطين:

---

[1]- محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى، ط01، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ص 160-161.

[2]- محي الدين عميمور، المرجع السابق، ص 155.

[3]- زيان عمار، مرجع سابق، ص 98.

[4]- زيان عمار، مرجع سابق، ص 77.

ارتبط الجزائريون بفلسطين ارتباطا روحيا عميقا باعتبار أن فلسطين أرض مقدسة، وفيها مسجد الأقصى المبارك[1]، لقوله تعالى: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا ٱلَّذِي بَٰرَكۡنَا حَوۡلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنۡ ءَايَٰتِنَآۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾[2].

من بين مظاهر العلاقات الوطيدة بين البلدين خلال فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة، فهو الأول الذي سمح لحركة فتح بفتح مكتب لها وهو مكتبها الأول والأبرز في الجزائر، وذلك بعدما سافر أبو جهاد مع الشهيد الخالد ياسر عرفات[3]، إلى الجزائر في عام 1963 فتم تأسيس أول مكتب لحركة فتح فتولى جمال عرفات مسؤوليته ليعقبه أبو جهاد بعد ذلك بأشهر قليلة في نهاية 1963، وفي ظل رئاسة بن بلة القصيرة نجح أبو جهاد خلال توليه مسؤولية مكتب فتح في الجزائر في تعزيز العلاقات مع الحكومة الثورية الجزائرية، فحصل على مواقفتهما على قبول آلاف الطلاب الفلسطينيين في جامعات الجزائر، كما تم السماح بالتدريب العسكري لطلاب فلسطين في الكلية الحربية الجزائرية في شرشال[4].

كما قام الجزائر بنشاط دبلوماسي كبير في سبيل دعم ونصرة القضية الفلسطينية فقد احتضنت الجزائر مؤتمر الإعلام العربي في 17 جوان 1964، وقد جاء في جدول أعمال هذا المؤتمر مذكرة بشأن المطامع الصهيونية التي تنفث سمومها في إفريقيا، واحتجت الجزائر أيضا على دعم إدراج

القضية الفلسطينية على جدول أعمال مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية الثاني المنعقد بالقاهرة في جويلية 1964، كما دعا بن بلة الزعماء الأفارقة أن يولوا القضية الفلسطينية الاهتمام الكامل واعتبارها مشكلة القارة بأكملها، فقال: في الوقت الذي ندعوا فيه لمقاطعة جنوب إفريقيا... نعلم أن إسرائيل ليست قضية الدول فحسب، بل مشكلة إفريقيا كلها، ويجب أن نولي هذه المشكلة كل غايتنا واهتمامنا... فالكفاح ضد الصهيونية في فلسطين عمل متمم للكفاح ضد العنصرية والاستعمار في القارة[5].

---

[1]- أحمد شنتي، الجزائر والقضية الفلسطينية.. صفحات من الجهاد المشترك، مجلة دراسات وأبحاث، ع19، ص 11.

[2]- سورة الإسراء، الآية 01.

[3]- ولد ياسر عرفات في 04 أوت 1929 بالقاهرة، وهو من أصول فلسطينية واسمه الكامل محمد عبد الرحمن عبد الرؤوف القدوة الحسين، درس في القاهرة، تزوج سنة 1990... انظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج07، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 31-01-1994، ص 381-382.

[4]- هيا عبد الناصر إبراهيم الدويك: العلاقات الفلسطينية الجزائرية في عهد الرئيس هواري بومدين 1965-1978، مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الخليل، 2021، ص 71.

[5]- أحمد شنتي، القضية الفلسطينية من خلال جريدة الشعب الجزائرية 1962-1967، مذكرة لنيل ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 116-117.

3- علاقة الجزائر مع العراق:

تميزت العلاقات الجزائرية العراقية خلال فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة بأنها كانت علاقات طيبة تجمع بين البلدين، ومن بين مظاهر العلاقات الطيبة بين البلدين اعتراف الجزائر بحركة 08 فيفري 1963[1]، في العراق وذلك بعد أن أرسل الرئيس أحمد بن بلة برقية إلى مجلس قيادة الثورة قال فيها: «لنا الشرف أن نعلمكم بأن حكومة الجمهورية الجزائرية قد قررت الاعتراف بحكومة العراق... نرجو لكم وللحكومة العراقية والشعب العراقي الشقيق أصدق التمنيات الأخوية مقرونة بالسعادة والتوفيق ولنا عظيم الثقة من أن المجلس الوطني لقيادة الثورة سيتحقق بالجهد الصادق لشعب العراق الشقيق الحرية والطمأنينة وتعملون على تحقيق وحدة العرب... إن الجمهورية الجزائرية تساندكم بكل قواها وتبعث لكم أطيب تمنياتها...» [2].

ومن مظاهر التي تجسد أواصر التعاون بين البلدين نذكر الزيارات التي كانت تتم بين العراق والجزائر، فزار الجزائر في يوم 23 فيفري 1963 نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية على رأس وفد رسمي شعبي فرحب الرئيس أحمد بن بلة بالوفد العراقي وأوضح أن الجزائر تعمل دائما إلى جانب العراق لتحقيق هدف الوحدة العربية المقدسة، وقال أننا نعتقد أن زيارة الأشقاء إلى الجزائر ستفتح صفحة جيدة للعلاقات الأخوية بين البلدين، كما عقد الوفدان في اليوم نفسه جلسة مباحثات تناولت العلاقات بين البلدين ووسائل تطويرها، كما بعث رئيس الوفد برقية شكر إلى الرئيس الجزائري أحمد بن بلة عند مغادرته الجزائر عبر فيها عن المشاعر العميقة التي يكنها أبناء العراق نحو الجزائر العربية، كما أكد أن التجاوب الكامل في النظرة والالتقاء حول الأهداف عمق الثقة والإيمان بأن الأمة العربية مقبلة على انتصارات تحقق لشعبنا العربي الأمل، بالإضافة إلى أنه وجه دعوة باسم المجلس الوطني لقيادة الثورة لوفد جزائري من أجل زيارة العراق[3].

---

[1]- نويشي زينب، العلاقات العراقية الجزائرية 1965-1978، مذكرة لنيل ماجستير تاريخ معاصر، قسم التاريخ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2015، ص 48.

[2]- جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968، ج06، ط02، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2005، ص 38.

[3]- جعفر عباس حميدي، مصدر سابق، ص 63.

وخلال سنة 1963 شهدت الجزائر حدثا هاما على أراضيها ألا وهو التجارب النووية التي قامت بها فرنسا في الصحراء الجزائرية[1]، فاستنكرت الحكومة العراقية هذا العمل البربري في الجزائر المستقلة، ومما جاء في بيان وزارة خارجيتها أنها تستنكر وبشدة عمل فرنسا الدنيء وتحديها للرأي العام العربي والإفريقي بإجراء تجاربها النووية في الصحراء الجزائرية، ولابد أن توجه أنظار دول العالم إلى الأخطار التي ستنجم من استمرار فرنسا في طغيانها تجاه الجزائر وتعريض شعبها إلى الدمار[2].

كما زار وفد عسكري عراقي الجزائر في أوت 1963 والذي ضم عددا من ضباط الجيش العراقي برئاسة منذر الونداوي القائد العام لقوات الحرس القومي وكانت هذه الزيارة بهدف الاطلاع على التقدم الذي أحرزه الشعب الجزائري، كما قدم الوفد العراقي هدية رمزية للجيش الجزائري باسم الجيش العراقي، وخلال عام 1964 تم تعيين أول سفير عراقي في الجزائر وهو قاسم المفتي الذي قدم أوراق اعتماده للرئيس أحمد بن بلة يوم 02 جويلية من نفس السنة، وقد قال الرئيس أحمد بن بلة للسفير: «بقلوب عامرة بالإيمان بوحدة مصيرنا نستقبلكم ولا يسعنا إلا أن نجدد شكرنا وتقديرنا البالغ للمساعدة الفعالة التي قدمها العراق الشقيق لنا منذ التحرير»[3].

المطلب الثالث: دوليا

1- فرنسا:

شهدت الجزائر خلال الفترة الانتقالية التي أعقبت توقيع اتفاقية إفيان وصول السيد أحمد بن بلة إلى السلطة كأول رئيس للجمهورية الجزائرية المستقلة يوم 26 سبتمبر 1962، أما فرنسا التي كانت تحت حكم شارل ديغول[4]، الذي أكد على ضرورة التعاون مع الجزائر والاستفادة من الامتيازات التي حققتها اتفاقيات إيفيان لهم، لكن الاختلاف يظهر بين البلدين منذ الوهلة الأولى من استقلال الجزائر التي اختارت

---

[1]- نويشي زينب، مرجع سابق، ص 49.

[2]- مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص 267.

[3]- نويشي زينب، مرجع سابق، ص 50.

[4]- شارل ديغول، ولد في 22 نوفمبر 1890، التحق بمدرسة سانسير في عام 1908، وشارك في الحرب العالمية الأولى، ثم لجأ في بداية الحرب العالمية الثانية إلى لندن في 17 جوان 1940، ومن هناك وجه نداءه في 18 جوان من أجل مواصلة الحرب إلى جانب بريطانيا، عاد إلى فرنسا عام 1944 رئيسا للحكومة المؤقتة ليرتكب مجزرة 08 ماي 1945 ضد الجزائريين، ثم استقال سنة 1946 ليتفرغ لكتابة مذكرات الحرب، نادى به ضباط الجيش الفرنسي لتولي الحكم قصد القضاء على الثورة الجزائرية ثم استقال عام 1969 وتوفي في 09 نوفمبر 1970، انظر: ميلود بالعالية، المذكرات الشخصية لديغول وكتابة تاريخ الجزائر، مجلة تاريخ العلوم، ع03، جوان 2020، ص 245.

النهج الاشتراكي لاقتصادها، وهذا لا يتماشى مع النهج الفرنسي الليبيرالي بالإضافة إلى نقد أحمد بن بلة لاتفاقية إيفيان واعتبرها اتفاقية مرحلية يمكن تعديلها[1]، وتأزمت العلاقات الفرنسية الجزائرية بعد ستة أسابيع من استرجاع الاستقلال بالضبط، وبتاريخ 13 أوت 1962 أصدر محمد خيضر الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني تصريح في إذاعة الجزائر جاء فيه أن الحكومة الجزائرية لن تسمح لفرنسا في المستقبل القيام بالتجارب النووية في صحراء الجزائر، وقد حرص الرئيس الجزائري أحمد بن بلة على التواصل مع نظيره الفرنسي الجنرال ديغول بهذا الشأن، ومع أوائل سنة 1963 أبدى الطرف الفرنسي تمسكه على تطوير برامجه وإنشاء القوة النووية على الحلف الأطلسي[2].

زيادة على ذلك واجهت الجزائر مشاكل اجتماعية واقتصادية، وفي نفس الوقت شهدت ظاهرة الرحيل الجماعي للمستوطنين الفرنسيين من الجزائر، فقامت بالسيطرة على أموالهم وأراضيهم، هنا بدأت مشكلة الأملاك الشاغرة بين الجزائر وفرنسا، وتم إصدار وثيقة رسمية لتنظيم الأملاك الشاغرة، ومع بداية شهر أكتوبر 1963 بدأت الجزائر تطبق التجربة الاشتراكية بإعلان لائحة تأميم الشامل لأراضي المستوطنين ردا على قيام فرنسا بالتجربة النووية على أرض الجزائر ونتج عن ذلك توتر العلاقات، وبدأت المفاوضات حول مبدأ تقديم الجزائر تعويضات إلى الفرنسيين المتضررين من التأميم.

والمشكلة التي عرقلت مسار العلاقات بين البلدين مرة أخرى هي مشكلة التعاون في مجال المبادلات التجارية من أبرزها صادرات النبيذ الجزائر إلى فرنسا الذي أصبح يخضع لاتفاقية خاصة تجارية، مما جعل الحكومتين القيام بمباحثات لإيجاد حل لتسويق النبيذ، ومن جهة أخرى إصدار الجزائر لقانون الجنسية الجزائرية يوم 27 مارس 1963 مخالفة لما جاء في اتفاقيات إيفيان، ظهرت طيلة سنة 1963 تطورات خطيرة في العلاقات إذ قررت الجزائر إعادة تنظيم واستغلال للبترول وذلك وفق ثلاث موضوعات أساسية إنشاء خط أنابيب يربط بين حقول حاسي مسعود وبين الشواطئ المتوسطة غربي وهران، وإلزام كافة الشركات البترولية العاملة في أراضينا بأن تعيد خمسون بالمئة (50%) من حصيلة مبيعاتها، فلقي هذا العمل معارضة فرنسية ممثلة في شركتها ترابال التي شككت في قدرات الجزائر، وفي يوم 13 مارس 1964 جرى لقاء بين بن بلة وديغول ووزير الدولة الفرنسي ديبوجلي إضافة إلى سفيري البلدين ونتج عن ذلك

[1]- أمينة شعبوني، المرجع السابق، ص 21.

[2]- حيمد مسعود، بلبل محمد، العلاقات الجزائرية خلال حكم الرئيس أحمد بن بلة 1962-1965، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، م05، ع01، جانفي 2022، ص 538.

إصدار بيان يوم 06 أفريل 1965 يقتضي برفع أرباح الجزائر من عائدات البترول من 50% إلى 75% وهكذا تكون قد انتهت الجولة الأولى من المعركة حول استعادة واستغلال البترول[1].

2- علاقة الجزائر مع بعض الدول الإفريقية:

شهدت فترة الرئيس الراحل أحمد بن بلة زيارات ومحادثات عديدة مع بعض زعماء الدول الإفريقية كغانا وغينيا ومالي والسينغال وإثيوبيا، وشكل مع رؤساء هذه الدول الصف المتقدم لمحاربة الاستعمار وبقاياه في إفريقيا، فشخصيات مثل سوكوتوري[2]. ومودیبو كايتا[3]. بحيث كانت هذه الشخصيات أكثر فاعلية في إدارة الدبلوماسية الإفريقية حينئذ، كما أن سنة 1963 كانت سنة العمل الإفريقي من خلال الاجتماع التاريخي لتأسيس المنظمة الإفريقية من 25 إلى 28 ماي 1963 بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، كما قام الرئيس أحمد بن بلة بتوقيع اتفاقية حسن الجوار مع دولة النيجر وكان ذلك خلال سنة 1963[4]. وفي منتصف شهر نوفمبر من نفس السنة قدمت الجزائر أسلحة ونقود وفتحت معسكرات لتدريب المقاتلين (06 دول إفريقية على الأول: أنغولا ، الكونغو، الموزمبيق، غينيا البرتغالية، جنوب إفريقيا، ناميبيا)، كما قامت بإيصال سفينة على متنها العديد من الأسلحة إلى برازفيل أواخر شهر سبتمبر من سنة 1964[5].

3- علاقة الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية:

---

[1]- أمينة شعبوني، المرجع السابق، ص 22-26.

[2]- ولد في غينيا في 09 جانفي 1922 في فارانا، درس في المدارس القرآنية ثم درس في المدرسة الفرنسية، وفي سنة 1940 عمل كاتبا في شركة النيجر الفرنسية، وفي سنة 1952 أصبح أمين عام للاتحاد الفيديرالي، وبعد انتخابات 1957 صار رئيس وزراء غينيا، توفي في 26 مارس 1984، انظر: الزعيم الغيني أحمد سيكوتوري، مجلة إفريقيا قارتنا، ع04، أفريل 2013، ص 01...03.

[3]- ولد يوم 04 جوان 1915 بمدينة باماكو، وهو أول رئيس جمهورية في دولة مالي، تلقى تعليما قرآنيا بمسقط رأسه، كما أنه درس بثانوية ويليام بونتي في داكار (السينغال)، اشتغل في التدريس، ثم عين مفتشا تربويا، توفي في 16 ماي 1977... انظر: عبد الوهاب كيالي، موسوعة سياسية، ج06، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1985، ص 414...416.

[4]- جمال بلفردي، فاتح زياني، إفريقيا في ميزان الدبلوماسية الجزائرية 1962-1973، مجلة الإحياء، م21، ع28، جانفي 2021، ص 1108.

[5]- العربي غانم، الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في إفريقيا 1954-1963، أطروحة لنيل دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2018-2019، ص 285-286.

مع إعلان استقلال في 03 جويلية 1962 أعلن الرئيس كيندي[1]: «إن هذه اللحظة من الاستقلال الوطني للشعب الجزائري هي مناسبة جليلة وفرح عظيم في نفس الوقت... وبفخر خاص أتقدم بالتمنيات الطيبة من الشعب الأمريكي إلى الشعب الجزائري، كما نرغب في تعزيز ومضاعفة روابط الصداقة الأمريكية مع حكومة وشعب الجزائر في الأيام المقبلة ونتطلع للعمل معكم من أجل الحرية والسلام ورفاهية الإنسان»[2].

كانت أول زيارة لرئيس أحمد بن بلة للولايات المتحدة الأمريكية في 15 أكتوبر 1962 ومن خلال هذه الزيارة تم الاتفاق على شكل المساعدات الأمريكية في الشؤون الإنسانية والاقتصادية والعسكرية والسياسية[3].

ومن مظاهر العلاقات بين البلدين قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفتح قنصليتين في قسنطينة في 07 جوان 1962 وفي وهران في 11 جوان 1962 تحسبا للاستقلال، كما تم افتتاح مركزين ثقافيتين تابعين للولايات المتحدة الأمريكية في نفس المدينتين خلال عام 1963[4].

ومن الناحية السياسة كانت الولايات المتحدة تريد شرح سياسة عدم الانحياز التي تتبناها الجزائر، مع أنها لاحظت الالتزام الجزائري بالمبادئ العالمية (مناهضة الإمبريالية والاستعمار والتمييز العنصري والتجارب النووية، وسباق التسلح ومناطق النفوذ)، وأبدت تفهمها على مضض للعلاقة بين الجزائر وكوبا نظرا لسعي المسؤولين الجدد للسيطرة على الأوضاع الداخلية المضطربة بعد الاستقلال.

---

[1]- ولد جون كينيدي في 29 ماي 1917 والده يسمى جوزيف كينيدي، تخرج كينيدي من جامعة هارفارد الأمريكية، وفي عام 1946 انتخب في مجلس النواب عن الحزب الديمقراطي، ثم أعيد انتخابه في مجلس الشيوخ عام 1952، وأصبح عضو في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ تولى الرئاسة عام 1961، وكان عمره آنذاك ثلاثة وأربعين سنة توفي مقتولا في 22 نوفمبر 1963 في دالاس تكساس... انظر: عبد الحق كركب: جون كينيدي ومواقفه تجاه القضية الجزائرية 1954-1962، مجلة عصور جديدة، م11، ع03، نوفمبر 2021، ص 371.

[2] - Christopher ross : The united states mission in algeria, Ambassador to algeria, April, 1991, P 24.

[3]- عبد الرحمن خرمازة، جمال منصر، العلاقات الأمريكية الجزائرية 1954-1962 بين سياقات الثورة ومتطلبات الاستقلال، مجلة الفكر المتوسطي، ع02، 2022، ص 427.

[4] -Christopher Ross : Op- Cit, P 24.

كما ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في الاستقرار السياسي للجزائر والانتعاش الاقتصادي، ولأجل هذا فقد خصصت من ميزانية سنتي 1962-1963 تجاه الدعم الاقتصادي، كما عملت على تنسيق المساعدات الاقتصادية والشرح السياسي للدور الأمريكي في المدى المنظور تجاه الجزائر[1].

4- الاتحاد السوفياتي:

بعد الاستقلال عام 1962م تحسنت العلاقات الجزائرية السوفياتية وتمنت أكثر، حيث سعت الجزائر للشراكة مع النظام الاقتصادي والسياسي السوفياتي، وتم الاتفاق على تكثيف التعاون في عدة قطاعات، والتزمت الجزائر بإعطاء الاتحاد السوفياتي الأفضلية في التعاون العسكري، وتميزت العلاقات الجزائرية السوفياتية أثناء حكم الرئيسان بن بلة وخرتشوف[2]. بالودية والتآزر[3]. وفي ماي 1964 كانت أول زيارة رسمية لرئيس جزائري للاتحاد السوفياتي، ورافق بن بلة في هذه الزيارة وفد حكومي وعسكري إلى موسكو والعديد من الدول الاشتراكية ذات النهج الاشتراكي وضمن هذا الوفد كلا من عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية وعمار أوزقان وزير الفلاحة، ودخلت هذه الجولة في إطار زيارة الصداقة للدول الاشتراكية التي ساندت الثورة الجزائرية، كما كانت فرصة لتبادل الآراء في ما يخص السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الاشتراكية، والتوقيع على صفقات سلاح لتدعيم الجيش الوطني الشعبي بأسلحة ثقيلة كالدبابات والمدافع والعربات المصفحة[4].

---

[1]- عبد الرحمن خرمازة، جمال منصر، مرجع سابق، ص 472.

[2]- نيكتا خرتشوف، (1894-1971) زعيم شيوعي ورجل دولة سوفياتي، ولد في مقاطعة كورسك الواقعة على الحدود الفاصلة بين روسيا وأوكرانيا، حكم خروتشوف الاتحاد السوفياتي من 1953-1964 وتميز حكمه بالمعاداة الشديدة للتسالينية، وإرساء الدعائم الأولى لسياسة الانفراج الدولي والتعايش السلمي، انظر (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج02، ط01، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981، ص 456-457.

[3]- حمودي أبرير، العلاقات الجزائرية السوفياتية أثناء فترة التعايش السلمي وموقع القضية الفلسطينية فيها فيما 1962-1989، مجلة التمكين، الاجتماعي، ع01، مارس 2021، ص 117.

[4]- الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح، مصدر سابق، ص 87.

المبحث الثاني: حركة 19 جوان 1965

تسارعت الأحداث في عهد الرئيس أحمد بن بلة بشكل كبير وهو أمر طبيعي لأي بلد قد احتل لفترة طويلة، وكانت القرارات التي اتخذها الرئيس أحمد بن بلة، أكثرها سريعة و قد تكون غير مدروسة والتي أثرت سلبا على الجزائر بصفة عامة وظهور مؤشرات سلبية على حكمه للبلاد بصفة خاصة، مما جعل معارضيه يتخذون أسباب ممهدة للإطاحة به[1]، فقد اختلف العديد من الباحثين حول حركة 19 جوان 1965 فبعض يعتقد أنها انقلاب عسكري، وبعض آخر يعتقدها تصحيح ثوري أو انتفاضة ولكل طرف مبرر، فالأصدقاء يعدونها تصحيحا وأما الأعداء يعدونها انقلابا[2].

المطلب الأول: الأسباب

اتبع الرئيس أحمد بن بلة سياسة الحكم الفردي في إدارة أمور البلاد وعمل على التركيز المفرط للقوة في يديه واتخذ لنفسه ست أو سبع مسؤوليات، كالإعلام والداخلية والمالية وغيرها وعمد على نظام الحزب الواحد وجعله أحد المبادئ الأساسية لنظام حكمه واستخدمه للإطاحة بكل معارضيه[3].

- تصفية العناصر النضالية التي أسهمت إيجابيا في الثورة وتمكين العناصر الانتهازية والغير الثورية من مراكز السلطة والإثراء الشخصي وكذا إهدار حريات المواطنين والقبض عليهم وتعذيبهم بدون مبررات وأسباب[4].
- ومن الأسباب التي كانت وراء حركة 19 جوان 1965 أن الرئيس أحمد بن بلة جعل الجزائر بلدا مفتوحا أمام النفوذ الأجنبي وأنه أسرف في دعم قضايا تحرير إفريقيا وتحقيق الحرية الاقتصادية لدول أمريكا الجنوبية ورفع مستوى العيش في آسيا.
- تقليصه لدور الجيش في السياسة، فبعد استقالة فرحات عباس وتنحية محمد خيضر عن الحكم لم يبق على الساحة السياسية إلا مجموعة برئاسة أحمد بن بلة التي تمثل الحكومة والحزب ومجموعة برئاسة العقيد هواري بومدين تمثل الجيش.

---

[1]- كفاح عباس بن رمضان صالح الحمداني، الجزائر في عهد هواري بومدين 1965-1978 دراسة في الأوضاع الداخلية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2007، ص 41.

[2]- أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص 15-16.

[3]- كفاح عباس بن رمضان صالح الحمداني، المرجع السابق، ص 42.

[4]- فاضلي إدريس، حزب جبهة التحرير الوطني عنوان ثورة ودليل دولة نوفمبر 1954-2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، الجزائر، بن عكنون، 2004، ص 184.

- قرار إنشاء قوات شعبية مستقلة عن الجيش، وكانت هذه الميليشيات تابعة للحزب أي تابعة لسلطته ومنفصلة عن الجيش، وجاء هذا القرار بحجة توفير أداة مرنة لمواجهة القوى المضادة للثورة خوفا من زيادة نفوذ الجيش ومحاولة الجيش السيطرة على مقاليد الحكم في البلاد[1].
- بعثرة أموال الدولة والشعب في غير فائدة الدولة والشعب واستخدامها لأغراض مناوراته ومساوماته السياسية من أجل استمتاعه بالحكم الفردي والديكتاتوري[2].
- أما السبب المباشر والمهم الذي دفع العقيد هواري بومدين إلى القيام بهذا العمل العسكري هو رغبة الرئيس أحمد بن بلة بإقالة وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة مستغلا غياب بومدين في القاهرة لتمثيل الجزائر في اجتماع رؤساء الحكومات العربية لمساندة القضية الفلسطينية، ولكن بوتفليقة رفض طلب أحمد بن بلة، لأنه ليس من صلاحياته إقالته من منصبه، وعند علم بومدين بهذا الأمر عاد بسرعة دون إتمام أشغاله وبدأ يخطط مع زملائه للإطاحة بحكومة الرئيس أحمد بن بلة[3].

المطلب الثاني: الأحداث

1- التحضير:

جرت العديد من الاجتماعات قبل تنفيذ هاته الحركة في ليلة 19 جوان 1965 ويمكن القول أن هذه الاجتماعات لم تكن كلها تدرس كيفية التحضير للإطاحة على الرئيس أحمد بن بلة، بل كانت هذه الاجتماعات تنفذ أيضا السياسة المتبعة والمنتهجة من طرف أحمد بن بلة سواء في طريقة حكمه أو طريقة تسييره للبلاد، وفي اجتماعات أخرى تحول انتقاد سياسة بن بلة إلى إجماع بضرورة الإطاحة به والقضاء على سياسة الحكم الفردي الذي يتبناها، كما تم الاتفاق على أن العملية لابد أن تحصل قبل انعقاد المؤتمر الأفروآسياوي المزعم عقده في الجزائر أواخر جوان 1965، فاتفقوا في هذا الاجتماع على أن تكون ليلة 19 جوان 1965 هو تاريخ لإنهاء الحكم الفردي للرئيس أحمد بن بلة[4].

يقول طاهر زبيري أنه اقترح فكرة القبض عليه عندما يذهب إلى وهران لمشاهدة المباراة الودية في كرة القدم بملعب وهران، لكن هذه الفكرة يمكن أن تخلق لهم مشاكل كقيام مناوشات بين الشعب

---

[1]- كفاح عباس بن رمضان، صالح الحمداني، المرجع السابق، ص 43.

[2]- لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين، منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي، الجزائر، ص 88-89.

[3]- كفاح عباس بن رمضان صالح الحمداني، مرجع سابق، ص 45.

[4]- طاهر زبيري، نصف قرن من الكفاح، مصدر سابق، ص 106...112.

وأصحاب هاته الحركة، لكون أن الرئيس بن بلة يحظى بشعبية كبيرة، فتم رفض هذه الخطة وتم الاتفاق على اعتقاله مباشرة من مقر إقامته في فيلا جولي[1].

إن القبض على الرئيس أحمد بن بلة ليس بالأمر الهين، بل هو خطير للغاية، لكن رغم ذلك لابد من المغامرة من أجل إزاحة هذا الدكتاتور الطاغي على حسب قول المصححين وأصحاب هاته الحركة الانقلالبية[2]. ثم استبدال حراس الرئيس من الأمن الوطني بحراس من الجيش الوطني الشعبي التابعين لمدرسة شرشال، وذلك بعد الاتفاق مع أحد دراية مسؤول وحدات الأمن الوطني من أجل تسهيل عملية تنفيذ الخطة، كما قام هواري بومدين بعقد اجتماعات مع قادة النواحي الحساسة والمؤثرة في العملية وهي الناحية العسكرية الأولى (البليدة) والناحية العسكرية الثانية (وهران) والناحية العسكرية الثالثة (بشار)، وخلال هذا الاجتماع وضع هواري بومدين قادة النواحي العسكرية أمام حقيقة الوضع فاستجابوا له، كما تم وضع دراسة على مقرات الإذاعة والتلفزيون والبنوك والولايات والدوائر ومختلف المصالح الإدارية ومفترق الطرقات الكثيفة الحركة، وذلك من أجل مواجهة أي عصيان مدني يقوم به أنصار بن بلة أو أحداث شغب أو سرقات قد تحدث هنا وهناك[3].

2- التنفيذ:

في الواحدة فجرا من صبيحة 19 جوان 1965 وصل العقيد الطاهر زبيري ومعه 13 شخصا مسلحا ثلاثة منهم قادة بارزون في الجيش الوطني الشعبي وهم (الرائد محمد صالح يحياوي والرائد سعيد عبيد والرائد عبد الرحمن بن سالم)، فتوجهوا نحو فيلا جولي وصعدوا الدرج حتى وصلوا إلى الطابق الخامس أي كان الرئيس أحمد بن بلة نائما في غرفته.

يقول طاهر زبيري أنه عندما فتح أحمد بن بلة الباب لهم قلت له: «سي أحمد أنت لم تبق رئيس للجمهورية، وقد تشكل مجلس الثورة، وعليك أن تمشي معنا الآن...» [4].

---

[1]- عبد الكريم قواسمية، الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة ما بين 1962-1978، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة جيلالي إلياس، سيدي بلعابس، 2017-2018، ص 180.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، بيان مجلس الثورة 19 جوان 1965، ع56، 06-07-1965، ص 803-804.

[3]- الطاهر زبيري، نصف قرن من الكفاح، مصدر سابق، ص 117...120.

[4]- المصدر نفسه، ص 123-124.

لم يبد بن بلة أية رد فعل والتزم الهدوء ثم لبس ثيابه وتوجه معهم إلى أحد القصور بحيدرة وهناك تم وضع أحمد بن بلة تحت الإقامة الجبرية كما صرح العقيد الطاهر الزبيري في مذكراته أنه عامل أحمد بن بلة باحترام كما أن يقابله لم يعف ذلك لكن أورد بن بلة أنه تم كسر باب الغرفة عليه والدخول عليه بقوة فيما لا يذكر ذلك العقيد الطاهر زبيري[1].

انتقل بن بلة عشية مؤتمر الآفروآسيايوي الذي كان سيجعل منه بطل العالم الثالث، كما أن أصدقائه عجزوا عن تنظيم مقاومة من أجل مساعدته فسجن عدد منهم، ولكن 1500 معتقل سياسي من عهد الرئيس بن بلة تم إخلاء سبيلهم[2].

وفي نهار 19 جوان 1965 خاطب العقيد هواري بومدين الرأي العالم الوطني عبر شاشات التلفزيون فأخبرهم عن الإطاحة بالطاغية الدكتاتور بن بلة، كما أخبرهم كذلك عن تشكيل "مجلس الثورة" الذي سيكون السلطة التي ستقود البلاد في المرحلة القادمة[3].

المطلب الثالث: المو اقف الداخلية والخارجية

1- المو اقف الداخلية:

ذكر أحمد بن بلة خلال حواره مع الصحفي أحمد منصور بعد هذا التصحيح الثوري ظهرت احتجاجات ومظاهرات في عدة مدن من بينها: الجزائر العاصمة وعنابة ووهران وتلمسان، وكانت هذه المظاهرات من الشعب فقط[4]. وبالنسبة للحزب الشيوعي الجزائري الذي تحول إلى حزب الطليعة الاشتراكية وصف حركة بومدين بالفاشية والرجعية وقال أنه يدخل في إطار الإطاحة بما سماه بالأنظمة التقدمية في العالم، كما شبهه بما يرى في أندونيسيا بإسقاط سوكارنو أوغاتا بعد الإطاحة ونكروما وأنشأ

---

[1]- عبد الكريم قواسمية، مرجع سابق، ص 181.

[2]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، ط01، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982، ص 200-201.

[3]- بيان مجلس الثورة 19 جوان 1965، مصدر سابق، ص 803-804.

[4]- أحمد بن بلة، برنامج شاهد على العصر، الحلقة 13، حوار مع الصحفي أحمد منصور، قناة الجزيرة القطرية، قطر، 29 ديسمبر 2002، تاريخ الولوج 16-04-2024، على الساعة: 20:45

الرابط الإلكتروني: http://youtube.com/watch?v=08suqDVBBDs

الشيوعيون منظمة المقاومة (ORP) الإرهابية للإطاحة بنظام بومدين باستعمال العمل المسلح، فقام بومدين بإلقاء القبض على الكثير من الشيوعين ومن بينهم المؤرخ ومساعد بن بلة محمد حربي[1].

أيد ضباط في الجيش الجزائري حركة 19 جوان 1965، إذ شعروا أنها نابعة من إيمان العسكريين بضرورة التخلص من ممثلي الحزب الذين تدخلوا في شؤون الجيش الفنية، التي رسخت قناعة لدى معظمهم بأن هذا التدخل لم يزد الجيش الجزائري إلا ضعفا وظهر ذلك واضحا خلال اشتباك الجيش الجزائري مع الجيش المغربي، وكانت هذه النقطة الأساسية أول شيء ركز عليها نظام حكم بومدين الجديد عندما أكد على الفصل بين العملين العسكري- الفني وبين السياسي المحض، لكن بالنسبة للاتحاد العام للعمال الجزائري فاتخذ في البداية موقف متحفظ من حركة 19 جوان 1965، إذ قام بإصدار بيان عبر من خلاله عن دعمه لبومدين، لأن الاعتقاد الذي كان سائدا هو أن هذه الحركة تمثل العسكريين في مواجهة جبهة التحرير ذات النهج الاشتراكي ولكن مع مضي الوقت تبين أن الاتجاه العام لم يتغير وأن عمليات التأميم مستمرة والعمل بنظام التسيير الذاتي مستمر، وإذا كان قد حدد في قطاع الصناعة، مما دفع بالاتحاد في الثاني من جويلية 1965 إلى الإعلان عن ترحيبه بقيادة بومدين الجديدة، وانضمامه إلى تطبيق مبدأ القيادة الجماعية ضد الحكم الفردي[2].

2- المو اقف الخارجية:

لقد كانت ردود الأفعال عبر العالم تتراوح بين الإدانة والصمت والحياد[3]، أما بالنسبة لمصر لم ينقض سوى يوم واحد على نجاح التصحيح الثوري حتى أرسل جمال عبد الناصر وفدا عسكريا بقيادة المشير عبد الحكيم ووزير الدفاع المصري، وكان أول سؤال قد طرح على بومدين من قبل وزير لدفاع المصري هو ما تعلق بصحة بن بلة، ومعرفة ما إذا كان حيا أو ميت؟ فأكد أن بن بلة على قيد الحياة ولا ينوي إعدامه[4].

---

[1]- رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 189.

[2]- صباح نوري الهادي العبيدي، مرجع سابق، ص 92-93.

[3]- الشاذلي بن جديد، مذكرات الشاذلي بن جديد، ملامح حياة 1929-1979، ج01، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011، ص 219.

[4]- الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح، مصدر سابق، ص 129.

ولقد عارضت القوى الاشتراكية في العالم حركة 19 جوان 1965 وأدان فيدال كاسترو بعنف هذه الحركة بحكم العلاقة التي كانت تربطه بالرئيس المخلوع، أما الولايات المتحدة الأمريكية كانت أول من بعث ببرقية تأييد لنظام بومدين[1].

عبر كل من رئيس كوبا ويوغسلافيا عن انتقادهم الشديد لهذا العمل، كما نظمت مظاهرات صاخبة في بعض بلدان الشرق الأوسط مثل مصر والأردن، أما الموقف الرسمي الفرنسي في عهد الرئيس بونابيدو فكان محايدا واعتبر أن الأمر شأن داخلي للجزائريين، وبالنسبة للاتحاد السوفياتي فلم يكن مهتما برحيل بن بلة بقدر اهتمامه ببقاء النظام الاشتراكي في الجزائر، رغم الاستقبال التاريخي الذي خص به بن بلة قبل عام، ولكنه لم يتدخل كثيرا في شؤوننا الداخلية[2].

[1]- الشاذلي بن جديد، نصف قرن من الكفاح، مصدر سابق، ص 210.

[2]- الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح، مصدر سابق، ص 130...132.

الفصل الثالث:

علاقات الجزائر الخارجية في عهد الرئيس هواري بومدين 1965-1978

المبحث الأول: علاقة الجزائر مع الدول العربية

المطلب الأول: المغاربية

المطلب الثاني: دول المشرق العربي

المبحث الثاني: علاقة الجزائر الدولية

المطلب الأول: فرنسا

المطلب الثاني: الاتحاد السوفياتي

المطلب الثالث: الولايات المتحدة الأمريكية

الفصل الثالث: علاقات الجزائر الخارجية في عهد الرئيس هواري بومدين 1965-1978

تمهيد:

يكتسي النشاط الدبلوماسي الجزائري فترة الرئيس هواري بومدين أهمية كبيرة سواء على المستوى العربي والأفريقي والدولي، بالرغم أن الجزائر كانت حديثة الاستقلال إلا أنها كونت رصيدا دبلوماسيا كبير، كما أن دبلوماسيتها لم تتوقف على الجانب السياسي فقط بل شملت كل الجوانب.

المبحث الأول: علاقة الجزائر مع الدول العربية

المطلب الأول: مع دول المغرب العربي

1- المغرب:

اتسمت العلاقات بين الجزائر والمغرب بعد تسلم بومدين السلطة عام 1965 بالتأرجح بين التوتر والودية وعقدت العديد من الاتفاقيات بين البلدين وأجريت اللقاءات بين قادة الحكومتين، ولكن في 8 ماي 1966 شهدت العلاقات بين الطرفين نوعا من التأزم، على إثر قرار الحكومة الجزائرية بتأميم ثروتها المنجمية، ومن بينها منجم (غار جبيلات)، في منطقة تندوف الغنية بالحديد على الحدود الجزائرية المغربية، خفت حدة التوتر قليلا بعد استقبال بومدين أحمد الطيب بن هيمة مبعوث الملك المغربي الراحل الحسن الثاني وتناقشا حول مشكلة الحدود وقرر طرحها على لجنة التوقيف التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية، وشرعا بعدها بومدين والحسن الثاني بتبادل الرسائل واستأنفت اللجان المشتركة اجتماعاتها، وتم عقد الاتفاقات بين الطرفين ونشطت حركة النقل على الحدود وتضخم حجم التبادلات التجارية بين البلدين[1] منذ عام 1968 سعا بومدين إلى تسوية النزاعات القديمة في 15 جانفي 1969 اختتم زيارته، بالمغرب بمعاهدة الاخوة وحسن الجوار والتعاون والمعروفة باسم معاهدة إفران والتي صادق بموجبها الحسن الثاني على قرارات منظمة الوحدة الإفريقية وفي 14 ديسمبر 1971، اجتمع في مدينة نوا ذيب الموريتانية الملك الحسن الثاني والرئيس هواري بومدين والرئيس الموريتاني المختار ولد داده من أجل تبادل وجهات النظر فيما يتعلق بدراسة القضايا الجوهرية والوضع السائد في الصحراء الغربية الواقعة تحت السيطرة الاسبانية وقرروا تقوية أواصر تعاونهم للتعجيل بتحرير أراضيهم المختلفة طبقا لقرارات الأمم المتحدة[2].

[1]- صباح نوري وهادي العبيدي: المرجع السابق، ص 177-179.

[2] - paul balta, cLaudine rulleau :L'algerie des algeriens vingt ans après, les èdition ourières, paris, 1981 ; p 225.

- زار بومدين الرباط لتوقيع على معاهدة بين البلدين في 15 جوان 1972 المتعلقة بالحدود الجزائرية المغربية والتي تنص على تخلي المغرب على المناطق التي كانت مغربية تندوف وبشـــار لكن الملك الحســـن الثاني احتج ورفض المصادقة عليها[1].

- وفي 23 جويلية 1973 جرى لقاء جديد بين القادة الثلاثة بومدين والحسن الثاني وولده داده في آغادير بالمغرب جاء هذا اللقاء على أثر صـدور قرار الأمم المتحدة القاضـي بشـرعية النضـال الذي كان يخوضـه سـكان الصـحراء الغربية معلنا عن تضـامن المنظمة الدولية مع سـكان هذا الاقليم، أما بالنسـبة لسـنة 1974 فأعلن بومدين خلال حضـــوره مؤتمر القمة العربية في الرباط بأنه ســـوف يغلق ملف الصـــحراء مؤكدا على مبدأ تقرير المصـير موضـحا بأن القضـية يجب أن تأخذ طريق المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية.

اتخذ مســـار العلاقات بين الجزائر والمغرب منحى جديدا بعد عقد اتفاقية مدريد الثلاثية في 14 نوفمبر 1975 بين المغرب وموريتانيا واسبانيا تنازلت عن الصحراء وسلمتها إلى المغرب وموريتانيا ذلك دون إشـــراك الجزائر في تلك الاتفاقية على عكس الاتفاقيات والمعاهدات القديمة، لذلك تفجر الصـــراع بين الجزائر والمغرب وموريتـانيا بعـد دعم الجزائر لجبهـة البوليزاريو، وتبنيهـا لمطـالبهـا بـاســـتقلال الصـــحراء ومساندة مبدأ تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة هناك لسكان الشعب الصحراوي.

تصـــاعدت الأحداث بين المغرب والجزائر حتى وصـــلت في 27 جانفي 1976 إلى حد الاشـــتباكات العســـكرية في منطقة المغلا داخل الصـحراء الغربيـة واســـتمرت إلى 3 فيفري ولم تتوقف إلا على أثر الوسـاطة المصـرية بين الطرفين لوقف الاشـتباك، واسـتمر هذا التوتر إلى غاية 1978 إذ أرسـل الحسـن الثاني رسـالة إلى بومدين على اثر حدوث مشـاكل على الحدود بين البلدين وأوضـح فيها ضـرورة وضـع خطة للسلام الدائم بين البلدين، ورد على رسالة بومدين وكانت آخر رسالة له قبل وفاته بين فيها مدى استجابته في وضع حد لمشكلة الصحراء والمشاكل الأخرى بين البدلين[2].

بقيت العلاقات بين الجزائر والمغرب متوترة لتمثل أكبر عائق حقيقي أمام إتمام مشروع بناء وحدة مغاربية وتكامل ينهض بهذه الدول، في مصاف الدول الأخرى، حتى بعد وفاة بومدين وصلت إلى درجة رفض

[1]-أسامة بوشماخ: تأثير الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية دراسة حالتي الجزائر والمغرب، رسالة لنيل الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر 03، ديسمبر 2012، ص 118.

[2]-صباح نوري والعادي العبيدي: المرجع السابق، ص 181-184.

الحكومة الجزائرية استقبال وفد لتعزية الذي أرسله المغرب للمشاركة في تشييع جنازة الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين[1].

2- تونس:

بعد استقلال الجزائر في 5 جويلية 1962 وبحكم اتفاقيات إيفيان تحولت المطالب التونسية الحدودية إلى قضية تونسية جزائرية وبذلك صار ذلك المطلب من المطالب المتعلقة بإنهاء الاستعمار جزءا من السياسة المغاربية لتونس وكانت الحكومة التونسية والحكومة المؤقتة الجزائرية قد وقعتا في 1961 اتفاقا خاصا بالعلامة 233 أي أن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية كان قد أبرم قبل أياما قليلة من مغادرته للحكومة المؤقتة اتفاقا مع تونس تنازل بموجبها لها مكافأة للتضحيات التي قدمتها أثناء حرب التحرير الجزائرية عن فتح منطقة يتراوح عرضها بين 140 إلى 300 كلم جنوب العلامة 233[2]. وفي جويلية 1964 أثناء القمة الإفريقية المنعقدة بالقاهرة، عرض بورقيبة على بن بلة مشكلة رسم الحدود انطلاقا من العلامة 233 فوافق الرئيس أحمد بن بلة شفويا على تسوية تعترف بالسيادة التونسية على تلك الحدود، لكن عند عودته إلى الجزائر رفض هواري بومدين وزير الدفاع وعبد العزيز بوتفليقة وزير الشؤون الخارجية المصادقة على هذا الاتفاق، وما زاد حدة التوتر في العلاقات بين البلدين وهو تصريح الوزير قايد أحمد يقول أن «الجزائر تمتد من العلامة 233 إلى تندوف»[3].

لم تكن الإطاحة بن بلة في 19 جوان 1965 عاملا مساعدا على حل الخلاف إذ اضطرت القيادة التونسية إلى تمكين القيادة الجزائرية الجديدة من مهلة جديدة لدراسة الملف بعد أن قال «قادة الجزائر الجدد بأن السيد أحمد بن بلة لم يحطهم علما بذلك الإتفاق، وطلبوا من إفساح الوقت لهم لكي يدرسوا القضية»[4].

---

[1]-جبران لعوج: التوازي والتقاطع في واقع العلاقات الجزائرية المغربية (1962-1994)، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، المجلد 08، العدد 01، جوان 2022، ص 64.

[2]- سعيد جلاوي: النظام البورقيبي وقضايا المغرب العربي 1956-1987، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، 2015-2016، ص 234، ص 235.

[3]- الطاهر بلخوجة: الحبيب بورقيبة سيرة زعيم، شهادة على عصر، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 1999، ص 200.

[4]-سعيد جلاوي: مرجع سابق، ص 238.

مرت العلاقات الجزائرية التونسية على مراحل متعددة حيث أنها كانت قائمة منذ حرب التحرير، غير أن الطابع الحقيقي الذي تميزت به تجلى أكثر في مطلع السبعينيات حين تكثفت الاتصالات بين مسؤولي الجزائر وتونس[1]. فكانت أول زيارة هي زيارة وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الذي قام بزيارة رسمية إلى تونس التي تواصلت من 4 إلى 8 جانفي 1970، وذلك بعد دعوته من طرف الحبيب بورقيبة الإبن، كما وقع الطرفان سلسلة من الاتفاقيات في مختلف المجالات والقطاعات بالإضافة إلى معاهدة أخوة وحسن الجوار والتعاون[2]. في 6 جانفي 1970[3]. كما أكد عبد العزيز بوتفليقة على الطابع الأخوي لاجتماعاته وأعرب عن قناعته بأن عهد جديد سيفتح لعلاقات جيدة بين البلدين، فخصصت الصحافة التونسية مساحة كبيرة للزيارة التي قام بها وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة إلى تونس، كما أكدت على أن هذه الزيارة يجب أن يكون لها انعكاسات إيجابية على البلدين الشقيقين وعلى منطقة المغرب العربي، كما كتبت صحيفة أكشن مساء أمس تحت عنوان: «اتفاقيات غير مسبوقة في المغرب العربي»[4].

تواصلت العلاقات بين تونس والجزائر وذلك عند تبادل زيارات بين كبار المسؤولين في البلدين ولقاءاتهم العديدة ومن بينها زيارة الرئيس هواري بومدين إلى تونس في 20 أفريل 1972 وخلال زيارته هذه أكد على وحدة الشعبين وذلك من خلال روابط الدم واللغة والثقافة والدين[5]. بالإضافة زيارة بورقيبة في ماي 1972 حيث قضى مع الرئيس بومدين، أسبوعا كاملا وركز الزعيمان في خطبهم الرسمية على مصيرنا المشترك[6].

---

[1]-بلعيد عبد السلام: هل الوحدة الاقتصادية المغاربية ممكنة؟ عودة إلى اصول الوحدة المغاربية، تر: عبد السلام عزيزي، دار الخطاب، 2014، ص 119..

[2] -La presse : M. Bouteflika signera un traoté de fraternité, debon voisinge et de coopération avec la tunisie, Centre de document entation nationale tunisie, 04-01-19970. المركز الوطني التونسي للتوثيق: ملف العلاقات الجزائرية التونسية، ع/08، الملف 142/218.

[3]- لكن الخلاف الحدودي لم يسوى إلى في اتفاقية الأخوة والوفاق الموقعة في 19 مارس 1983 بين الدولتين التي نصت على إقرار وتأكيد وضعية الحدود بين البلدين... أنظر: سعيد جلاوي: مرجع سابق، ص 243 .

[4] -Elmoudjahid : le sejour de M. Bouteflika en tunise, Centre dr documentation, Algerie, 06-01-1970..142/218 المركز الوطني التونسي للتوثيق: ملف العلاقات الجزائرية التونسية، ع/08، الملف

[5]- paul balta. Claudine rulleau. Op cit. p 274.

[6]- الطاهر بولخوجة، المصدر السابق، ص 203.

كما تلت معاهدة حسن الأخوة وحسن الجوار سلسلة من الاتفاقيات نذكر منها:

- اتفاقية التي تحدد الحدود المشـــتركة بين الجزائر وتونس واتفاقية تتعلق بإقامة لجنة حكومية مختلطة للتعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والتقني.

- اتفاقية حول وضعية الأشخاص والممتلكات والأراضي، والممتلكات الفلاحية للرعايا الجزائريين في تونس.

- اتفاقية حول التعاون المالي.

- اتفاقية حول التعاون في الميدان الصناعي والسياسي.

وعلى ضـــوء هذه الاتفاقيات يتجلى أكثر مدى التعاون بين البلدين على مختلف المســـتويات ولا يمكن التعرض إلى محتوى كل الاتفاقيات التي تمت بين البلدين بل تقتصـــر فقط ما تمر في مطلع هذه السنة التي شهدت زيارة الرئيس هواري بومدين إلى الجمهورية التونسية[1].

وتعزيزا لدعوة بومدين في بناء مغرب عربي موحد ولتأكيد قوة الترابط بين البلدين، بادر الرئيس هواري بومدين في 11 ماي 1973 بزيارة تونس ووصـــفت بأنها فتحت آفاقا جديدة بين البلدين لمواصـــلة التعاون، والتقى بورقيبة في مدينة الكاف التونســـية حيث اقتراح عليه الاتحاد الكلي للبلدين لتشـــكيل شعب واحد ودولة واحدة وحكومة واحدة من خلال اشتراك كل مواردنا سنقاسم كل شيء وسننظم تنميتنا بطريقة تمنع أي اختلال في التوازن بين كل مناطق إقليمنا الذي ســـوف يصـــبح واحدا[2]. كما تمر على مستوى هذه الزيارة تجسيد التضامن والتكامل الاقتصادي في الميادين الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وأصـدرت تعليمات من الجانبين لإنجاز المشـاريع مشـتركة تحقق الترابط وتسـاهم في خلق المناخ المناسـب لتدعيم المعبر المشترك وتقرر مواصلة التشاور والتعاون في جميع المجالات[3].

[1]- مجلة الجيش، جبهة الصمود والتصدي، مجلة الجيش الوطني الشعبي، ع 168، مارس 1978، ص 27..

[2]- بلعيد عبد السلام، المرجع السابق، ص 131-132.

[3]-. مجلة الجيش، مصدر سابق، ص 28.

بالإضـــافة إلى الزيارة التي قام بها الرئيس هواري بومدين إلى تونس في 17 جانفي 1978 وخلال هذه الزيارة دار الحديث مع الرئيس الحبيب بورقيبة حول العلاقات الثنائية بين البلدين بالإضـــافة إلى الحديث عن مشاكل الساعة وخاصة المشاكل العربية ومشاكل المنطقة بصفة عامة[1].

3- ليبيا:

عمل بوميدين على تجسيد هذا التعاون بنفس الوتيرة مع ليبيا ففي لقائه مع الأمير حسن رضا ابن ملك ليبيا إدريس الأول في 10 أفريل 1969 بالجزائر ذكره بوجود أهداف جديدة بعد الاســتقلال على المســتوى الثنائي والعربي وهي القضـاء على التخلف ورواسـب الاسـتعمار، كما بين بومدين أنه مسـتبشـر لمسـتقبل العلاقات الأخوية بين ليبيا والجزائر، خاصـة بإبرامهما لمعاهدة حسـن الجوار والأخوة والتعاون وكذا الاتفاق العام وغيرهما من اتفاقيات التعاون والتبادل في مختلف المجالات والتي سـتكون خطوة أولى نحو الهدف المغاربي المشترك.

بنفس العزيمة واصل بومدين حرصه على التكامل الجزائري الليبي بعد وصـول العقيد القذافي إلى الحكم[2]، حيث قام هذا الأخير في 18 أفريل 1970 بزيارة للجزائر صـدر في نهايتها ببيان مشـترك يدعو إلى اتصـالات دائمة بين الثورتين بغاية تحقيق الانسـجام والتنسـيق الكامل في نشـاطهما حيث أكد له بومدين أن الاتفاقيات التعاونية تتطلب المزيد من الجهد لتكرسها في جميع الميادن خاصة التنموية.

وفي شـهر ديسـمبر، من السـنة نفسـها، قام بومدين بزيارة لجمهورية ليبيا العربية، وبدأت المباحثات يوم 26 وشـهدنا جعجعة حقيقية، أن جميع أعضـاء الوفد الليبي يناولون الكلمة مسـتشـهدين بأقوال عبد الناصـــر بل خيل إلينا أنهم حفظوا خطبه، وفي هذا الســـير ألقي بوميدن خطابا يقول فيه إلى الوفد الليبي أنهم أحرار في الســـير ســـيرا أعمى وراء مصـــر أما الجزائر فهي تعترف بدور هذا البلد وبوزنه، كما علق على نقطتين مهمتين تعزيز الجبهة العربية وتنســـيق مواقف بلدينا، وانخفضـــت حدة التوتر خلال اليوم الثاني الذي انتهى بحفل غناء المالوف تبعه حفل عشاء أقامه القذافي[3].

---

[1]- جريدة الصباح: محادثات تونسية جزائرية حول العلاقات الثنائية ومشاكل الساعة، مركز الوثائق القومية، تونس، 17 جانفي 1978، المركز الوطني التونسي للتوثيق: ملف العلاقات الجزائرية التونسية، ع/08، الملف 142/218.
انظر الملحق رقم 04.

[2]- بن بابا على توفيق: المرجع السابق، ص 168.

[3]-أحمد طالب الابراهيمي: مصدر السابق، ص 319-320.

تفاءل بومدين خيرا في تحقيق الوحدة والتكامل بوصـــول العقيد القذافي إلى الحكم في ليبيا وكل ما يعنيه ذلك من تناسق إيديولوجي بين القائدين، خاصة في تبنيها للاشتراكية ولنفس المواقف الشجاعة أمام الأحداث العربية فيقول بومدين مايلي في رســـالة موجهة للقذافي « ... إنني لعلى يقين من أن أوامر اللقاء والتضـــامن التي توجد بين بلدينا وتجمع بين ثورتينا، ســـتزداد على الدوام قوة ومتانة مما يحقق الأهداف المشتركة ويدعم كفاح أمتنا من أجل تقديمها ونهضتها ووحدتها».

تطورت علاقات الجزائر مع ليبيا خاصة بإبرامها لمعاهدة الإخاء وحسن الجوار سنة 1969 وتطور في أواخر جانفي 1970 باتفاقهما على رفع ســـعر النفط، مما أجبر الشـــركات النفطية على دفع العوائد المســـتحقة عليها، كما حاول بومدين مرارا من توافقه الايديولوجي والتقدمي مع العقيد معمر القذافي، تنسـيق الجهود العملية في السـياسـة النفطية لكن لم يصـلا إلى النتيجة التي كانا ينتظرانها رغم التجانس النظري والمبدئي بينهمافي إدراكاتهما العربية التقدمية والتحررية وهذا بســـبب الضـــغط الإمبريالي عليها لإفشـــال تكاملها وتكاتلهما[1]. كما قام بومدين بآخر زيارة إلى طرابلس بليبيا في شـهر فيفري 1976 ضـمن وفـد يتكون من رابح بيطاط وعبـد العزيز بوتفليقـة ومســـؤولين جزائريين وأعـدت لـه مـأدبـة غـذاء بهـذه المناسبة[2].

المطلب الثاني: مع دول المشرق العربي

1- علاقتها مع مصر:

تعثرت العلاقات بين البلدين وذلك بعد حركة 19 جوان 1965 عندما رفض هواري بومدين طلب عبد الناصر باستضافة بن بلة في مصر نظرا للمكانة التي يحظى بها هذا الأخير في الأوساط المصرية بصـفة عامة وعبد الناصـر بصـفة خاصـة، لكن العلاقات تحسـنت نتيجة الموقف البطولي الذي أبدته الجزائر في حرب جوان 1967 والتي كانت عبارة عن فخ نصب لعبد الناصر شـاركت فيه إلى جانب بعض القيادات السـورية قيادات عربية أخرى، فشـاركت الجزائر إلى جانب مصـر مشـاركة فعالة في حرب جوان

[1]- بن بابا علي توفيق: المرجع السابق، ص 169.

[2]- بلعيد عبد السلام: المرجع السابق، ص 143.

1967 هذا الكيان الصهيوني حيث سجلت في الجزائر عدة مواقف مشرفة كان أهمها أن الجزائر قطعت علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية[1].

بالإضافة إلى مساندة الجزائريين للأشقاء المصريين بعد هزيمة حرب جوان 1967 بحيث فقدت الجزائر خلال حرب الاستنزاف هذه نحو 17 جندي جزائري[2].

وبناء على شهادة خالد نزار في مذكراته أن القوات الجزائرية كان لها دور رائع في هذه الحرب خاصة أنهم قاموا بعمليتين كان لهما وقع على حرب الاستنزاف[3].

تعود توتر العلاقات الجزائرية المصرية إلى ما بعد حرب أكتوبر 1973 وذلك عندما لجأ السادات إلى إقصاء بعض أبطال حرب أكتوبر وعلى رأسهم الفريق سعد الدين الشاذلي واللواء واصل عبد المنعم، بالإضافة إلى قبول أنور السادات لاقتراح الكيان الصهيوني وذلك للدخول في محادثات عسكرية عن طريق كيسنجر وهو ما أحدث صدمة كبيرة للوطن العربي، والجزائر بشكل أساسي وفي نهاية أكتوبر 1973 دخلت العلاقات المصرية الجزائرية في نفق مظلم وهي فترة بداية استعدادات وزير الخارجية هنري كسنجر لزيارة القاهرة يوم 06 نوفمبر 1973 وقابل السادات على انفراد، وخلال هذا اللقاء وافق السادات على ستة نقاط وضعها الكيان الصهيوني وأدت في الأخير إلى سلام معه، بحيث أدانت الجزائر هذا اللقاء الثقافي المغلق واعتبرته الجزائر انحرافا في مسار القضية العربية، ومن بين القضايا التي كان لها أيضا تأثير سلبي على العلاقات المصرية الجزائرية هي الوساطة التي قامت بها الجزائر بين إيران والعراق في منتصف السبعينات والتي وفقت فيها الجزائر بتوقيع معاهدة في سنة 1975 بين البلدين أو ما عرف باتفاقية الجزائر، وكانت هذه المبادرة تعتبر أول تدخل جزائري في القضايا المشرقية العربية مما أدى إلى أن مصر اعتبرت الوساطة الجزائرية هي محاولة لتهميش دورها[4].

ومن أبرز الأحداث المباشرة التي أصابت العلاقات الجزائرية المصرية بشرخ لن يلتئم أبدا والتي كانت آخر المحطات المؤدية إلى اتفاقية كامب دايفيد وهي كالتالي:

---

[1]- عبد السلام كمون: مرجع سابق، ص 230.

[2]- الطاهر زبيري: نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري، ط 1، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011، 164-165.

[3]- خالد نزار: مصدر سابق، ص 91-92.

[4]- عبد السلام كمون: مرجع سابق، ص 234-237.

- زيارة محمد أنور السادات للقدس في 19 نوفمبر 1977 وقد تسببت هذه الزيارة في انقسام الدول العربية إلى ثلاث مجموعات، فالمجموعة الأولى تضم الدول التي كانت أكثر راديكالية وشملت كل من الجزائر وليبيا وسوريا واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينية وقامت هذه المجموعة بعقد اجتماع في العاصمة الليبية طرابلس في بداية شهر ديسمبر1977 وكونت ما يسمى بالجبهة القومية للصمود والتصدي لكن المجموعة الثانية هي التي أيدت هذه المبادرة ولعبت دورا بارز في التقارب المصري والكيان الصهيوني وعلى رأسها المملكة المغربية أما المجموعة الثالثة فكان موقفها سلبي وغامض فهي لم تؤيد المبادرة ولا هاجمتها وفضلت التريث وشملت كل من المملكة العربية السعودية والأردنية وجميع دول الخليج باستثناء اليمن الجنوبي، فأصدرت هذه الجبهة "جبهة الصمود والتصدي" بيانا قررت فيه تجميد العلاقات مع مصر[1].

يمكن القول أن السبب الرئيسي أو النقطة التي أفاضت الكأس في قطع العلاقات بين مصر والجزائر وهي التوقيع على اتفاقية كامب دايفيد الثلاثية بين مصر والكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية وهذا يعني سلخ مصر عن الدول العربية الأخرى، وخصوصا تلك التي تناضل من أجل تحرير أراضيها ويعني أيضا انسحاب مصر من النضال العربي المشترك[2].

2- علاقاتها مع العراق:

اتسمت العلاقات بين الجزائر والعراق بعد حركة 19 جوان 1965 بانتقاد الحكومة العراقية هذه الحركة وعدتها عدوانا على الشرعية والتوجهات العروبية الشرعية القومية في الجزائر، كم اتخذ الشعب والقوى السياسية العراقية وخاصة القوى المتمثلة بالناصريين والوحدويين نفس موقف حكومتها، كما اتهمت الصحف العراقية هواري بومدين بالانقلاب على رفيقه وأكدت أيضا على ضرورة سلامة بن بلة، وبقاءه على قيد الحياة، كما أشار الأستاذ صبحي ناظم توفيق المرافق للركن عبد السلام عارف رئيس جمهورية العراق في كتابه من انقلاب هواري بومدين بأن وسائل الإعلام العراقية توقفت عن إبراز موقف العراق المتشنج تجاه حركة 19 جوان 1965، خاصة بعدما أرسل الرئيس هواري بومدين رسالة شفهية

[1]- عبد السلام كمون، مرجع سابق، ص 238-241.

[2]- سعاد زواوي، عبد المجيد بن عدة: انعكاسات اتفاقية كامب ديفيد 1978م، على الصراع العربي الإسرائيلي وعلى القضية الفلسطينية، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، م 13، ع 1، جانفي، 2021، ص 602-603.

مع السـيد الأخضـر الإبراهيمي إلى الرئيس عبد السـلام عارف يوم 31 جويلية 1965 وذلك من أجل تحسين علاقات بين الرئيس هواري بومدين ورؤساء وزعماء العرب الذين لم يؤيدوا هذه الحركة[1].

اتسـمت العلاقات بين البلدين في الفترة الممتدة من سـنة 1965 إلى سـنة 1978 بأنها كات جيدة على العموم، والميزة البارزة من خلال العلاقة الطيبة بين البلدين هي مسـاندة بعضهم البعض في قضاياهم السـياسـية والاقتصـادية وذلك من خلال تبادل الزيارات والرسـائل بين البلدين ومن بين هذه الزيارات وهي زيارة الوفد العراقي إلى الجزائر وكان ذلك في شـهر نوفمبر من سـنة 1968 حيث كان الوفد العراقي برئاسـة صـالح مهدي عماش نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وعضـوية كل من أحمد عبد السـتار وزير التربية والتعليم وعبد الحسـين جمالي مدير عام الدائرة العربية بوزارة الخارجية العراقية وجاءت هذه الزيارة بمناسـبة احتفالات الجزائر بالذكرى الرابعة عشـر لاندلاع الثورة بحيث أسـتقبل الوفد العراقي من طرف الرئيس هواري بومدين[2]. بالإضـافة إلى الزيارة التي قام بها المبعوث العراقي الخاص للرئيس العراقي أحمد حسـن البكر رشـيد الرفاعي وزير الدولة، وصـرح الرفاعي بعد مقابلة الرئيس الجزائري قائلا: «إن وجهات النظر العراقية الجزائرية حول مختلف القضايا العربية كانت متفقة، ووقوف العراق وتضامنه مع الجزائر حول حقوقها الشرعية في المحادثات التي تجريها مع الشركات العالمية»[3].

وفي إطار تعزيز العلاقات بين البلدين في الجانب الثقافي قامت الجزائر بتوطيد علاقتها بالعراق من خلال التوقيع على العديد من الاتفاقيات بين القطرين لتطوير العلاقة وتوطيدها، وهذا ما صـرحت به جريدة الشـعب العراقية، وخلال سـنة 1974 حصـل تعاون جامعي بين الجزائر والعراق حيث سـافر الدكتور عبد الحق برارجي رئيس جامعة قسـنطينة الجزائرية على رأس وفد من الجامعة في زيارة للعراق وذلك من أجل تعزيز التعاون والتبادل بين الجامعات العراقية وجامعة قسنطينة[4]. بالإضافة إلى وضع

[1]- نويشي زينب: العلاقات العراقية الجزائرية 1965-1978، مذكرة لنيل شـهادة ماجسـتير في التاريخ المعاصـر، قسـم العلوم الإنسـانية، شعبة تاريخ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016، ص 53-54.

[2]- قيس فاضل محمد: ملامح من العلاقات العراقية الجزائرية 1968-1978، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، م 2، ع 4، 2013، ص 721.

[3]- مرجع نفسه، ص 722.

[4]- نويشي زينب: مرجع سابق، ص 67.

اتفاقيات اقتصـــادية وتعاملات تجارية بين البلدين فتم القيام بإنشـــاء لجنة مشـــتركة عراقية جزائرية منصـــوص عليها في الاتفاقية التجارية المعقودة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـــعبية والحكومة العراقية بتاريخ 18 أكتوبر 1968، وذلك من أجل تنمية العلاقات التجارية بين القطرين الشقيقين[1].

[1]- نويشي زينب: مرجع سابق، ص 58.

المبحث الثاني: علاقة الجزائر الدولية

المطلب الأول: فرنسا

بدأ عهد جديد من العلاقات الفرنسية الجزائرية مع بداية عهد الرئيس هواري بومدين الذي وصل إلى السلطة يوم الجمعة 19 جوان 1965 بعد أن أنهى عهد الرئيس أحمد بن بلة وشهدت هذه الفترة عدت تطورات من خلال القرارات الحاسة والمصممة على التخلص من التبعية الاقتصادية والثقافية مما ساهم باستمرار في توتر العلاقات بين الجزائر وفرنسا وإن تم وضع حلول القضايا مثل الوجود العسكري في الجزائر.

فاقتراب سنة 1967 كانت مدة استئجار القواعد العسكرية والمطارات لمدة 5 سنوات على وشك الانقضاء، فسلمت السلطات الفرنسية إلى الجزائر قاعدة رقان قبل انتهاء مدتها أما قاعدة بشار فتم تسليمها يوم 01 جويلية 1967 بانتهاء مدتها، وتم استرجاع قاعدة المرسى الكبير يوم 01 فيفري 1968 قبل انقضاء المدة بـ 3 سنوات.

وبقي التعاون الثقافي والفني الوحيد الذي لم يتأثر بالمشاكل بين البلدين عندما كانت العلاقات على حافة القطيعة، ففرنسا سياستها ثابتة في هذا المجال بيسارها ويمينها، لكن المجال الذي كان مصدر دائما لتوتر العلاقات وفي مستقبل السوق تؤدي إلى القطيعة هو التعاون لاستغلال الثروات الطبيعية على رأسها البترول والغاز[1].

ومن أجل تسوية المسائل التي تمس قطاع المحروقات والتنمية الصناعية في الجزائر جاء الاتفاق الجزائري الفرنسي في 29 جويلية 1965 الذي سجل تقدما محسوسا إذا ما قورن باتفاقيات إيفيان عشية الاستقلال ولقد اعتبر اتفاق الجزائر نموذجا حيث أن هذه الوثيقة رفعت العلاقات البترولية إلى مستوى الدول[2].

وساءت العلاقات الفرنسية الجزائرية بعد مطالبة الجزائر برفع سعر البترول المستخرج من أراضيها والرفع من نسبة الضرائب المفروضة على عائداته وأرباحه وهذا الخلاف أدى لقيام مفاوضات

---

[1]- أمينة شعبوني: المرجع السابق، ص 26-27.

[2]- الحاج موسى بن عمر: بترول الجزائر بين حسابات الثورة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، بن عكنون، 2009، ص 254.

شـــاقة بين الجزائر وفرنســـا بدأت في شـــهر نوفمبر 1969 إلى 01 أفريل 1970 وبعد ثماني أشـــهر من المفاوضـــات اتضـــح عقمها في حل الخلاف وفي يوم 20 جويلية 1970 طلب وزير الاقتصـــادي والطاقة الجزائري السيد بلعيد عبد السلام من كافة الشركات تسديد التزاماتها المالية تجاه الحكومة الجزائرية.

تميزت فترة حكم جورج بومبيدو الذي وصـل إلى السـلطة سـنة 1969 بعد شـارل ديغول بالتوتر ووصـلت إلى حد القطيعة مع الجزائر ويعود السـبب إلى مشـكلة البترول واقدام الجزائر يوم 20 جويلية 1970 إلى رفع سـعر البترول الجزائري وبعد أيام من هذا القرار جاء سـفير الجزائر بفرنسـا السـيد عبد المالك رضـا يحمل رسـالة من الرئيس جورج بومبيدو إلى الرئيس هواري بومدين يدعو فيها إلى إيقاف القرار واستئناف المفاوضات وفي 24 فيفري 1971 أمام مجموعة من النقابيين أعلن هواري بومدين قرار تأميم البترول والغـاز الطبيعي وردت الحكومـة الفرنســـيـة إلى الحكومـة الجزائريـة مـذكرة بينـت وجهـة نظرهـا بخصـــوص إجراءات التأميم لكن الجزائر رفضـــت مناقشـــة القرار لأنه متعلق باســـتكمال ســـيادتها، كما أوقفت فرنســـا خلال هذه الســـنة دخول صـــادرات النبيذ الجزائرية إليها فكانت مرحلة حرجة في علاقة البلدين وازدادت الضـــغوطات الفرنســـية على الجزائر من خلال إثارة مشـــكلة التواجد العمالي في فرنســـا وإصـــدار عدة قوانين تقيد العمال المهاجرين حيث تقلص إلى 25 ألف شـخص لسـنتي 1972 و 1973 ولم تكتفي فرنســـا بذلك بل وصـــل بها الأمر بالقيام بأعمال تخريبية واعتداءات على المهاجرين الجزائريين والقتل العمد والتفجيرات على مقر شـــركة الخطوط الجوية الجزائرية ... إلخ[1]. إلى أن تأتي فترة حكم فاليري جيســـكار ديســـتان ســـنة 1974 بعد وفاة الرئيس جورج بوميدو وهو معروف بأنه أنصـــار الجزائر فرنســـية لكن بالرغم من ذلك حاول تحســـين علاقة فرنســـا مع الجزائر وفي يوم 10 أفريل 1975 قام جيسكار ديستان بأول زيارة رسمية إلى الجزائر المستقلة وكان في استقباله الرئيس بومدين الذين اجتمعوا في الجزائر لكي يواجهو بصـــورة متضـــامنة المعارضـــين من الغربيين لحق البلدان المنتجة للبترول في حرية التصـــرف في موادها الأولية، بقيت فقط المســـألة الخاصـــة بأمن المهاجرين الذين كانوا هدف المفضـــل للعنصـــرية ازدادت حدة بفعل أهواء بعض الأوســـاط الرجعية الحاقدة على الأجانب، وانتهت هذه الزيارة يوم 12 أفريل 1975 تم توديعه إلى غابة المطار من طرف الرئيس بومدين.

تحسـنت العلاقات لفترة قصـيرة بعد زيارة جيسـكار وصـفها بطي صـفحة الماضي إلى الأبد لكن بعد فترة بدأت تظهر مشـــاكل للجزائر بتجدد الاعتداءات العصـــرية التي كانت تســـتهدف من حين إلى آخر

[1]- أمينة شعبوني، المرجع السابق، ص 28-30.

المهاجرين الجزائريين وممتلكاتهم بالتالي صفحة الماضي لم تعد طويلا إذ تم تفجير القنصلية الجزائرية بنيس وكذلك مست التفجيرات مقر الصحيفة الوطنية المجاهد، وفي 21 فيفري 1976 وجهت الحكومة الجزائرية مذكرة شديدة اللهجة إلى الحكومة الفرنسية بخصوص السلوكات تهدف في الأساس ضرب استقرار الجزائر ومن خلال هذا نلاحظ أن العلاقات الجزائرية كانت غير طبيعية، لاق فترات التوتر أكثر من فترات الانفراج والتعاون[1].

المطلب الثاني: الاتحاد السوفياتي

تميزت العلاقات الجزائرية السوفياتية ببروز حالة من التوتر السياسي في العلاقة بين البلدين، وذلك بعد حدوث تغير على هرم السلطتين بعزل خروتشوف في الاتحاد السوفياتي وتسليم ليوبند بريجنيف مقاليد الحكم عام 1964 وعزل بن بلة في الجزائر وتولي هواري بومدين مقاليد الحكم منتصف 1965 بالإضافة إلى حدوث تطورات صاحبة على مسرح الأحداث في الشرق الأوسط وذلك بحلول سنة 1967، كما أن القضية الفلسطينية ظلت تمثل المحك الذي تقاس به متانة تلك العلاقات فتوترت العلاقات بين البلدين بسبب ما اعتبره الجزائريين بالموقف المتخاذل من موسكو عندما لم تقدم ما يكفي من الدعم خاصة العسكري فكتبت صحيفة المجاهد الرسمية في 12 جوان 1967 معلقة في ذلك على تفاصيل السوفيات لخيار التعايش السلمي على مبدأ دعم الشعوب المكافحة قائلة: «في الوقت الذي أصبح فيه التعايش السلمي خط عام ثابت في سياسة الدول الاشتراكية أصبح تضامنها مع شعوب العالم الثالث مهد بضربة قاسية ...»[2]. وبعد مدة عادت الاتصالات بين الطرفين وما يأكد ذلك زيارة الرئيس هواري بومدين إلى موسكو وكان ذلك في 11 جوان 1967 بحيث دام اللقاء بين هواري بومدين وليونيد بريجنيف الرئيس السوفياتي خمسة ساعات وتم خلال هذا اللقاء عقد صفقة جديدة من شراء أسلحة تتمثل في 60 طائرة مقاتلة و 150 سيارة مصفحة و 100 دبابة سوفياتية[3]. بالإضافة إلى زيارة عمل ودية

[1]- أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص 440...442.

أنظر الملحق رقم 06.

[2]- حمودي إبرير: العلاقات الجزائرية السوفياتية أثناء فترة التعايش السلمي وموقع القضية الفلسطينية فيها 1962-1989م، مجلة التمكين الاجتماعي، م 03، ع 01، مارس 2021، ص 178-179.

[3]- محمد تامالت: العلاقات الجزائرية الإسرائيلية، ط 1، دار الأمة، الجزائر، 2001، ص 69.

قام بها بومدين ما بين 15 إلى 19 أكتوبر 1978 إلى الاتحاد السـوفياتي حيث أكد الجانبان خلال هذه الزيارة إدانتهم لإتفاقية كامب دايفيد[1].

كما اتفق البلدين على عقد اتفاقيات طويلة من أجل تنظيم العلاقات بين اتحاد الجمهوريات الاشـتراكية السـوفياتية، وبين الجمهورية الجزائرية في مختلف الميادين ولاسـيما في الاقتصـاد والعلم والتقنية والتجارة والملاحة وذلك بالتنسـيق مع مخططات التنمية لكلا الجانبين، كما تم إنشـاء اللجنة الدائمة على مسـتوى الحكومتين للتعاون الاقتصـادي والعلمي والتفي بين البلدين وقد أشـاد بومدين في حديثه مع مراسـل جريدة البرافدا السـوفياتية عام 1969 بالخبرة والتخطيط السـوفياتي قائلا: «إن خبرة التخطيط السـوفييتية عام 1969 بالخبرة والتخطيط السـوفياتي قائلا: «إن خبرة تخطيط السـوفياتيين شأنها شأن خبرة الدول الاشتراكية»[2].

جدول يوضح بعض التعاون الاقتصادي بين الاتحاد السوفياتي والجزائر:

السنة	نوع التعاون الاقتصادي
1965	إنشاء مصنع للزجاج بوهران من طرف الاتحاد السوفياتي قدرت قيمته بـ 27 م دج.
1968	إبرام عقد بين الشـركة الوطنية الجزائرية سـوناريم والشـركة السـوفياتية تيكني اكسبور للتنقيب عن المعادن في منطقة الهقار.
1969	سـلم الاتحاد السـوفياتي للجزائر تجهيزات تضـم قطع غيار وآلات متنوعة لعدة مؤسـسـات جزائرية أهمها بن باديس «العتاد الفلاحي» مؤسـسـة CAPMA، مؤسسة FMOC ... حيث كانت القيمة الاجمالية لهذه التجهيزات تقدب بـ 6.180 دج.
1970	اتفاق بين شـركة سـونطراك والشـركة السـوفياتية تيكني اكسـبور للتنقيب عن البترول في المدى البعيد بهدف رفع انتاج الجزائر من البترول إلى 100 مليون طن سنويا.

[1]- صباح نوري الهادي العبيدي، مرجع سابق، ص 204-205.

[2]- المرجع نفسه، ص 202.

1971	توسيع مركب الحجار ببومرداس بعد أن تم انشاؤه في سنة 1964 من طرف الاتحاد السوفياتي
1976	توقيع اتفاق بين الاتحاد السوفياتي والجزائر يتعلق بأربع مشاريع: - انجاز قسم من السد الأخضر ودراسة جغرافية نباتية للسهوب. - تطوير الزراعة الخاصة بعلف الحيوانات في منطقة أم البواقي. - حماية مساحة سيوس المزوية (عنابة). - تطوير زراعة الذرة في مغنية والشلف[1].

إن العلاقات العسكرية بين البلدين ظلت الجانب الأكثر بروزا وأهمية في التعاون بين البلدين فقد أرسلت الجزائر منذ سنة 1966 عددا كبيرا من المسؤولين إلى الخارج للتكوين وأغلبهم عناصر من الجيش فتوجه معظمهم إلى الاتحاد السوفياتي وقد قدرتهم المصادر الأمريكية بنحو 2045 عنصر[2]. كما تطرق بومدين خلال حواره مع الصحفي لطفي الخولي على الاتحاد السوفياتي فقال: «أثبتت التجارب وخاصة في أوقات الشدة، وعلى الرغم مما يكون هناك من خلافات حول بعض وجهات النظر، أنه صديق حقيقي من منطلق الصداقة يجب أن ننظر بمسؤولية وأمانة إلى علاقتنا مع الاتحاد السوفياتي»[3].

[1]- حل العين جبائلي: علاقات الجزائر مع الكتلة السوفياتية 1962-1978، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، م 01، ع 01، 1984، ص 44-47.

[2]- حمودي إبرير: مرجع سابق، ص 177.

[3]- لطفي الخولي: عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين، دط، دار الهدى، عين مليلة، د ت، ص 199.

المطلب الثالث: الولايات المتحدة الأمريكية

بحدوث الحركة التي قام بها هواري بومدين على الرئيس أحمد بن بلة بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين، فبعد 17 يوم هذه الحركة اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بالحكومة الجديدة وكرد فعل بعث الرئيس الجزائري برسالة إلى الرئيس جونسون معربا له عن رغبته في توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة في كل الميادين[1]. وخلال سنة 1967 شهدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين توترا، وقد كانت مجرد إجراء شكلي لم تعكس لزوما العلاقة السياسية الرقيقة بين البلدين وذلك بسبب موقف بومدين من قضية الفيتنام، كما أن في هذه الفترة شهدت تراجع في الاقتصاد الجزائري مع الولايات المتحدة الأمريكية[2].وفي جوان 1967 قامت الحكومة الجزائرية بقطع علاقتها مع واشنطن وذلك بسبب دعمها للكيان الصهيوني في حرب 1967 ومعارضتها للقضية العربية، بالإضافة إلى ذلك أعلنت الجزائر أن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للفلسطنيين، كما شاركت أيضا في رفض المشاريع والخطط الأمريكية كخطط روجرز وعملية السلام في كامب دايفيد[3].

وفي نفس السنة عزمت الدول العربية على القيام بحظر بيع النفط والغاز للولايات المتحدة وبريطانيا بحيث دام هذا الحظر 11 أسبوعا وانتهى في 12 سبتمبر 1967، واستمر التوتر في العلاقة بين البلدين لفترة غير وجيزة، وفي 11 أفريل 1974 استقبل الرئيس الأمريكي نظيره الجزائري في البيت الأبيض عندما جاء هذا الأخير إلى الدورة الخاصة للأمم المتحدة حول المواد الأولية وهذه الحادثة تعتبر في حد ذاتها سابقة حيث يقوم الرئيس الأمريكي باستقبال رئيس دولة لا تربطه معها علاقات في تلك الفترة ومع زيادة الاهتمام الأمريكي بالجزائر أدرك وزير الخارجية الأمريكي كيسنجر أنه سيكون لها دور مهم في حل قضية الشرق الأوسط، فقام بالاجتماع مرتين مع الرئيس هواري بومدين خلال 1973-1974 وذلك لمناقشة تطورات قضية الشرق الأوسط وكنتيجة لهذه الاتصالات الدبلوماسية المتكررة تم إعادة العلاقات بين الطرفين من جديد 12 نوفمبر 1974، وخلال سنة 1976 أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الشريك

---

[1]- نور الدين حشود: العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992-2004، مذكرة لنيل درجة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005، ص 24.

[2]- وزارة المجاهدين: الولايات المتحدة الأمريكية الجزائرية 1954-1980 توازن بين المصلحة والمبدأ، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الكرامة للطباعة والنشر والاتصال، 2007، ص 303.

[3]- كبداني فؤاد: براغماتية العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد الاستقلال، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية التاريخ، م 14، جوان 2023، ص 499...502.

التجاري الرئيسي للجزائر بدل فرنسا وذلك باستحواذها على 24.4 بالمائة من التجارة الخارجية الجزائرية[1].

وعلى العموم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لم يكن اتخاذ موقف من الجزائر ثابت بشكل دائم اتسمت العلاقات بين البلدين في الفترة الممتدة من 1965 إلى 1978 بالشجاعة الدبلوماسية التي تتمثل في الحفاظ على المبدأ الذي يمنع من التواصل مع الغير، وكما هو معروف كانت الجزائر في ذلك الوقت في طليعة الرافضين للسياسة الأمريكية وبالتالي وجدت الجزائر نفسها في طليعة خط دول عدم الانحياز وفي مواجهة مباشرة مع واشنطن، كما رافعت الجزائر خلال المحافل الدولية بخطاب معادي للصهيونية والامبريالية[2].

لكن وجود الدولة الجزائرية على قائمة الدول المعادية للإدارة الأمريكية علنا لا يمنعها من نقل بعض من أهم قطاعات اقتصادها إلى الشركات الأمريكية مثل شركة بكلت Bechtel وشركة انجرسول راند Ingersoll rand للصناعة الميكانيكية[3].

[1]- نور الدين حشود: مرجع سابق، ص 24-25.

[2]- كبداني فؤاد: مرجع سابق، ص 513.

[3]- المرجع نفسه، ص 514.

الفصل الرابع:

موقف الجزائر من بعض القضايا العربية والدولية 1965-1978

المبحث الأول: موقفها من قضايا المغرب العربي والمشرق العربي

المطلب الأول: المغرب العربي

المطلب الثاني: المشرق العربي

المبحث الثاني: دعم حركات التحرر في إفريقيا ودورها في حركة عدم الانحياز

المطلب الأول: دعم حركات التحرر في إفريقيا

المطلب الثاني: دور الجزائر في حركة عدم الانحياز

تمهيد:

تهدف السياسة الخارجية للجزائر أثناء فترة حكم الرئيس هواري بومدين إلى الدفاع عن الاستقلال الوطني واستعادة الهوية الوطنية، كما اهتمت الجزائر بالدفاع عن القضايا العادلة في العالم، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية أو رفض كل أنواع التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول، كما ناشدت الجزائر بقوة على الساحة الدولية من أجل السلم للنزاعات، بالإضافة إلى التضامن الفعال مع حركات التحرر كما لعبت الجزائر دورا فعالا داخل حركة عدم الانحياز وذلك من خلال المؤتمر الرابع المنعقد في سنة 1973.

المبحث الأول: موقفها عن قضايا المغرب العربي والمشرق العربي

المطلب الأول: المغرب العربي

1- قضية الصحراء الغربية:

تعود جذور القضية إلى ظهور المقاومة الوطنية في الصحراء للاحتلالين الفرنسي والإسباني سنة 1957، وبعد عام من استقلال المغرب أصبحت الحدود الجزائرية المغربية في منطقة تندوف متداخلة مع قضية الصحراء الغربية، إذ يرجع المغرب ملكية الصحراء الغربية وترجع الجزائر ملكية تندوف لها وهو الأساس التاريخي للأزمة بين الجزائر والمغرب بعد الانسحاب الإسباني من الإقليم 1957، وبعد إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974 بحق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصير بقيادة جبهة البوليزاريو[1]، وهنا بدأت ملامح القضية الصحراوية تتبلور، فقد قرر المغرب اعتماد المرجعية التاريخية، واعتمدت الجزائر المرجعية القانونية ودعمت جبهة البوليزاريو كقوة عسكرية.

تشترك كل من حركة البوليزاريو والمغرب والجزائر في المشكلة الصحراوية، وتعد المغرب الطرف الذي أدى إلى تأزم الوضع للوصول إلى حل هذه المشكلة بالطرق السلمية، وهكذا أصبح إقليم الصحراء الغربية موضوع نزاع وتنافس بين الدول الأوروبية الاستعمارية[2].

وفي منتصف القرن العشرين ميلادي حدثت تحولات إقليمية هامة، فقد كان استقلال كل من المغرب وموريتانيا من جهة والانتصارات المتتالية للثورة الجزائرية من جهة ثانية وخسارة الحركات الاستعمارية ومستعمراتها وإحلال محلها حركات التحرر في العالم من جهة ثالثة، إعلانا بقرب نهاية الاستعمار الإسباني في أراضي الصحراء الغربية، الأمر الذي أدى إلى ظهور أطراف جديدة تطالب بأحقيتها في هذا الإقليم.

---

[1]- جبهة البوليزاريو، برزت إلى الوجود بتاريخ 10 ماي 1973م، وهي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي في تقرير مصيره، انظر: (أحمد طالب الإبراهيمي، المصدر السابق، ص 412).

[2]- دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل الشعوب في تقرير مصيرها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ع02، 15 ماي 2018، ص 266.

ومنذ الوهلة الأولى دعمت الجزائر القضية الصحراوية وأوضحت رأيها منذ البداية بكل وضوح، وأكدت في جميع المؤتمرات أنه ليس لديها أية مطامع ترابية في الصحراء الغربية، وأن كل ما تريده هو مساندة حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ككل شعوب العالم.

تمثلت أوجه الدعم التي قدمتها الجزائر للقضية الصحراوية منذ بدايتها بتفعيل مختلف المنظمات الدولية ابتداء من هيئة الأمم المتحدة، وبالضبط غداة التصويت على قرار 2229 المؤرخ في 20 ديسمبر 1966 الخاص بقضية الصحراء الغربية دافعت الجزائر خلال جلسة التصويت على القضية، إذ صرح الممثل الجزائري قائلا: «إن مشكل الصحراء الغربية مشكل معقد ولا يمكن لأي كان أن يتجاهل بأن هذا المشكل مشكل استعماري، تشكل تصفيته ضرورة قصوى ليس فقط بالنسبة لإفريقيا وإنما كذلك بالنسبة للبلدان التي لها حدود مع هذا الإقليم». يتضح هنا أن الدعم الجزائري على مستوى الأمم المتحدة كان مرهونا بالوضع الداخلي والخارجي وبخصوصيات الإقليم[1].

أما في منظمة الوحدة الإفريقية اختلف دعم الجزائر عن ما هو في هيئة الأمم المتحدة كون المنظمة هي صاحبة الحق في حل المشاكل الإفريقية، وهنا سعت الجزائر داخل المنظمة إلى تحقيق الاعتراف بجبهة البوليزاريو كممثل للشعب الصحراوي، وبدأ ذلك منذ الدورة السادسة والعشرون لمجلس وزراء المنظمة سنة 1976 أين طرحت ملف ترشح الجبهة لأجل الاعتراف بها كحركة تحررية وتواصل الدعم في القمة 13 للمنظمة في 1976 وعلى مستوى أدنى تم في اجتماع لجنة التحرير التابعة للمنظمة ثم الاعتراف بجبهة البوليزاريو كممثل وحيد للشعب الصحراوي وكحركة تحررية[2].

سعت الجزائر من وراء مساندتها لجبهة البوليزاريو إلى تحقيق توازن القوى في المنطقة خاصة بعد اتفاقية مدريد التي لم تأخذ في حسبانها موقف الجزائر من القضية الصحراوية، وهو ما عبر عنه الرئيس بومدين في قوله: «لا سلم ولا استقرار يمكن أن يحدث في المغرب العربي ما دام لم يعترف بحق الشعب الصحراوي، وإن كل ما يقوم به المغرب هو تهديد للثورة الجزائرية»، وما يؤكد دعم الجزائر للقضية الصحراوية هي تلك العلاقة القوية التي تربط الجزائر بجبهة البوليزاريو، حيث أنهما يشتركان في عدة مبادئ

[1]- عبد السلام كمون: الجزائر ودورها في القضايا العربية المعاصرة 1979-1992، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2018-2019، ص 430-432.

[2]- رياض بوزرب، المرجع السابق، ص 111-112.

ووجهات نظر، حيث تقرر في المادة (24) من الدستور الصحراوي أن الجمهورية العربية الصحراوية تعمل في سياستها الخارجية على مساعدة ودعم الشعوب في تقرير مصيرها[1].

كما يتجلى دعم الجزائر للأزمة الصحراوية في تبني القضية إعلاميا بطلب من جبهة البوليزاريو، حيث تم بث حصة إذاعية (صوت الصحراء الحرة) بإشراف الجبهة التي نجحت في تغطية الحدث وشرح المشكل الصحراوي، ومن جهة أخرى أطلقت حصة إذاعية يومية تدعى (حصة مغرب الشعوب)، وفي المنحى نفسه كرست الصحافة الجزائرية المكتوبة وقتها في خدمة القضية الصحراوية وخصصت صفحاتها لنضال الشعب الصحراوي[2]، ولم يقتصر الدعم الجزائري للقضية الصحراوية على الصعيد الداخلي فحسب، بل سعت جاهدة إلى مناصرة القضية على الصعيد الخارجي، ففي 16 مارس 1976م، استغلت الجزائر مشاركتها في اجتماع مجلس وزراء الشؤون الخارجية لجامعة الدول العربية المنعقد بالقاهرة لجس نبض المشاركين حول القضية الصحراوية، لأنها كانت ترى أن أغلب مواقف الدول العربية تجاه القضية الصحراوية غير عادلة، ومع ذلك ظلت الجزائر متمسكة بمبادئها اتجاهها على غرار القضية الفلسطينية[3].

وفي الأخير من خلال ما سبق ذكره من كافة أشكال الدعم الجزائري للقضية الصحراوية وموقفها يمكن تلخيصه فيما يلي:

- إعلان الحكومة الجزائرية من جانبها أن لا أطماع إقليمية لها بخصوص الصحراء الغربية.
- تخليص الإقليم الصحراوي من الاستعمار طبقا للمبادئ التي أقرتها هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية.
- إعطاء سكان الإقليم إمكانية ممارسة حقهم في تقرير المصير والتصرف بكل حرية في مصيرهم.
- مساندتها للشعوب الراغبة في تقرير مصيرها يستمد شرعيته من التجربة الثورية والمواثيق الرسمية للدولة الجزائرية[4].

---

[1]- عبد السلام كمون، المرجع السابق، ص 456-457.

[2]- أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص 427.

[3]- المرجع نفسه، ص 432.

[4]- المرجع نفسه، ص 481.

2- قضية موريتانيا:

لم يكن التعاون الموريتاني الجزائري وليد اللحظة السياسية لميلاد الدولتين حسب ما سجله التاريخ، وحتى منذ أن نال استقلالها، ضل التفاهم يطبع سياستها الخارجية، ولذلك تعترف موريتانيا الحديثة للجزائر بدورها التاريخي في مساعدة الشعب والحكومة اقتصاديا وسياسيا خاصة في بداية تأسيس الدول وما صاحبها من مشاكل مع المغرب.

كما أن الجزائر لم تنس المواقف الموريتانية أمام فرنسا أثناء حرب التحرير وأمام المغرب في حرب الرمال، وهذا ما دل به الرئيس الموريتاني الراحل المختار ولد داده[1] بقوله: «على مستوى المغرب العربي كان لدينا هدف مشترك هو محاربة التوسع المغربي أما خارجه فإننا ندعم كلانا القضايا نفسها»، ولم يقتصر التعاون الثنائي الموريتاني الجزائري على الصعيدين السياسي الدبلوماسي فقط، بل على الصعيد الثقافي أيضا، حيث كونت خلال هذه الفترة الكثير من الأطر العليا والمتوسطة المدنية منها والعسكرية في الجزائر، وفي المجال التجاري تم التوقيع على اتفاقية تجارية لتوسيع نطاق النظام التفضيلي لجميع المبادلات التجارية بين البلدين، أما في المجال الاقتصادي والمالي لم يكن العون الجزائري على قلته عديم الجدوى على سبيل المثال هبة بمبلغ 250 مليون فرنك غرب إفريقي قدمتها الجزائر لموريتانيا[2].

وفي 24 مارس 1967 قام السيد مختار ولد داده بزيارة إلى الجزائر، وفي زيارته: «إن الجمهورية الإسلامية الموريتانية التي تتمتع بمكانة متميزة باعتبارها حلقة وصل بين ما سمى بإفريقيا البيضاء وإفريقيا السوداء قادرة على القيام بدور فعال بتعزيز الروابط التي توحد مختلف أجزاء قارتنا»[3].

لقد كانت الجزائر المستقلة وفية لأشقائها في موريتانيا، فقد ساندتهم بقوة في المحافل الدولية ووفرت لهم العون السخي في أصعب الظروف، ومن أمثلة ذلك فإبان رئاسة الجزائر لمجلس الجامعة

---

[1]- ولد في 24 ديسمبر 1924 بأبي تالمين في جنوب غرب موريتانيا، عمل محاميا قبل أن يتزعم منصب أول حكومة منبثقة عن القانون الدولي، حيث انتخب رئيسا للجمهورية الإسلامية الموريتانية في ماي 1961، ليعاد انتخابه ثلاث مرات في هذا المنصب قبل الانقلاب العسكري في جويلية 1978، تعرض للنفي مدة عشرين سنة ليستقر في وطنه بصفة نهائية، توفي سنة 2003. انظر: مذكرات الرئيس الأسبق الموريتاني مختار ولد داده: موريتانيا رهام التحديات الكبرى، الطبعة العربية، سنة 1924، 2003، ص 587.

[2]- مذكرات الرئيس الأسبق الموريتاني مختار ولد داده: المصدر السابق، ص 424-427.

[3] -paul balta, Claudine rulleau : l'algerie des algériens…, Op-Cit, P 270.

العربية سنة 1973 قام السيد بومدين بالكثير من الجهود من أجل انضمام موريتانيا إلى الجامعة أثناء انعقاد مجلس الرئاسة، وليس اجتماع وزراء الشؤون الخارجية[1].

وفي عام 1975 تحولت العلاقات الثنائية الجزائرية الموريتانية وأخذت منحى آخر، فتغيرت بصفة جذرية، وهذا راجع إلى ثلاث تصرفات أولهما وقع أثناء اجتماع وزراء الخارجية بالعاصمة الأوغندية كامبالا لإعداد قمة منظمة الوحدة الإفريقية، حيث فاجأ رئيس الوفد الجزائري جميع الحاضرين بهجوم علني عنيف على الجمهورية الإسلامية الموريتانية بخصوص إنكارها بموقفها من الصحراء الخاضعة للاستعمار الإسباني، وثانيهما خلال مؤتمر القمة المنعقد ما بين 08-09 أوت 1975، والذي خص معاملة بومدين الغير عادية مع رئيس موريتانيا في مثل هذا النوع من المناسبات، فلم يقابله كما يفعل في مثل هذا النوع من الاجتماعات، وأخيرا عندما انعقد المؤتمر الرابع لحزب الشعب الموريتاني لم يغب عن هذه المناسبة من الأحزاب المدعوة غير وفد جبهة التحرير الوطنية الجزائرية رغم أن الوفود جاءت من ثلاث قارات هي: إفريقيا وآسيا وأوروبا[2].

وفي 10 أكتوبر 1975 جرى اللقاء الذي جمع الرئيس الموريتاني مختار ولد داده مع الرئيس الجزائري هواري بومدين ببشار وتعرض الرئيس الموريتاني إلى تهديدات قوية من قبل هواري بومدين، لكن الرئيس مختار ولد داده تشبث بالتحالف مع المغرب من أجل تحرير الصحراء من الاستعمار الإسباني، لذلك قامت الجزائر بإرسال عصابات للاعتداء على موريتانيا، وكلما قامت جبهة البوليزاريو بهجمات ناجحة تسببها موريتانيا إلى الجزائر بهدف تأليب الرأي العام ضدها، وقد شكل هذا اللقاء تحولا جذريا في موقف الجزائر من موريتانيا حيث شنت وسائل إعلامها هجوما عنيفا على موريتانيا، كما عبأت جبهة البوليزاريو لتستهدف الاستقرار السياسي موريتانيا حتى يفك الارتباط والتحالف مع المغرب، وهو ما تأتى لها بعد أن انقلب العسكر على الرئيس الموريتاني في 1978، حيث أعلنوا عن انسحابهم من الصحراء (واد الذهب) حيث طالبت العديد من القبائل الصحراوية التي كانت تحت السيطرة الموريتانية المطالبة بالعودة إلى المغرب[3].

---

[1]- مذكرات الرئيس الأسبق الموريتاني مختار ولد داده، المصدر السابق، ص 428.

[2]- المصدر نفسه، ص 437.

[3]- الداهية ولد محمد فال المختار: موريتانيا وقضية الصحراء من الحرب إلى الحياد قراءة في الحصيلة والآفاق، ط01، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2015، ص 94-95.

المطلب الثاني: المشرق العربي القضية الفلسطينية والعراق أنموذجا

1/ القضية الفلسطينية:

تعتبر القضية الفلسطينية في نظر الرئيس بومدين القضية المركزية للعرب، وأن الشرق الأوسط لا يمكنه أن يعيش في سلام إلا بحل هذه القضية، ففلسطين بالنسبة لهواري بومدين هي قلب العرب، لكن الكيان الصهيوني هو داء سرطان فكان يحذر من انتشار هذا الداء، كما أن بومدين كان مشهورا بمقولة «نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة»[1].

واصلت الجزائر في فترة الرئيس بومدين مساعيها لنصرة القضية الفلسطينية، ففي مؤتمر القمة الإفريقي للبلدان المتحررة المنعقد في القاهرة 04 إلى 07 أفريل 1967 قال بومدين: «إن القضية الفلسطينية ليست قضية عنصرية بين العرب واليهود، وليست قضية دينية بين المسلمين واليهود، إنما هي قضية استعمارية وعنصرية لا فرق بينها وبين القضايا الإفريقية»، وقد توج هذا المؤتمر بإعلان القادة الأفارقة عند تأييدهم التام لنضال الشعب العربي في فلسطين ولكافة حقوقه المشروعة[2].

كما اعترفت الجزائر رسميا إلى جانب الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وذلك بعد قمة الرباط سنة 1974، وفي هذا الصدد دعا محي الدين عميمور إلى أن الجزائر اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية مسبقا وذلك من خلال القمة التي عقدت في الجزائر العاصمة وترأسها واستضافها الرئيس هواري بومدين في نوفمبر 1973، ومن خلال هذه القمة تقرر التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، كما أكد محي الدين عميمور على أن قمة الرباط أكدت فقط على هذا القرار[3].

---

[1]- عمار بومايدة، مرجع سابق، ص 238.

[2]- أحمد شنتي، القضية الفلسطينية من خلال جريدة الشعب الجزائرية...، مرجع سابق، ص 118.

[3] -Radia Kesseiri : Ideolgised foreign policy and the pragmatic Rationale the case of algeria under houari boumedienne 1965-1978, Subnitted in accordance with the requirenemts for the degree of doctor of philosophy, The département of arabic and middle Eastern Studies University of leeds, November 2005, P 140.

اعترف الرئيس هواري بومدين خلال اجتماع كوادر الأمة المنعقد في 30 أكتوبر 1974 بما يلي: «في الحقيقة أن الجزائر دعت إلى الاعتراف بشرعية منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني في قمة الجزائر، وأكدت ذلك خلال القمة العربي في الرباط»[1].

أ- موقف الجزائر من مشاريع التسوية:

لما ظهرت مشاريع التسوية بعد حرب جوان 1967 كان موقف الجزائر منها متطابقا مع وجهة النظر الفلسطينية فأكد الرئيس في أكثر من مناسبة موقف الجزائر من الأمن الذي يجري تصوره في الشرق الأوسط، فقال: «... وإنه لا يمكن تنفيذ قرار مجلس الأمن 242 تنفيذا كاملا إلا على حساب القضية الفلسطينية، وأن الجزائر رفضت قرار مجلس الأمن لاقتناعها بأن تنفيذه ينطوي على تصفية القضية الفلسطينية، وعلى الاعتراف بالصهيونية وعلى الاستسلام، ومنع مواصلة الكفاح»[2]، كم صرح هواري بومدين في 24 جويلية 1970 بما يلي: «قلنا بأننا نرفض تمام الرفض إيقاف النار دون قيد ولا شرط، لأن ذلك معناه الاستسلام وقبول شروط العدو، وقلنا هذا قبل الخامس من جوان ويوم التاسع جوان، ويوم 19 جوان 1967 وقلنا هذا في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن على لسان وزير خارجية الجزائر ورفضنا لائحة مجلس الأمن»[3].

ب- موقف الجزائر من مشروع ويليام روجرز:

بعد طرح مشروع وليام روجرز[4] الأمريكي في بداية السبعينات حول مستقبل الصراع العربي الصهيوني، وحول تطورات القضية الفلسطينية رفضت الجزائر هذا المشروع[5]، حيث احتجت وقامت بسحب قواتها المقدرة بين 2000 و2500 جندي كانوا متمركزين في قناة السويس منذ شهر جويلية 1967 دفعة واحدة وذلك جاء ردا على قبول مصر لهذا المشروع، فخطب بومدين في عناصر الجيش

---

[1] -Radia Kesseiri : Op. Cit, P 140.

[2]- أحمد أبو جزر: بومدين وقضية الإسمنت المسلح، دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع28، ص 323-324.

[3]- سعد بن البشير العمامرة: الرئيس الجزائري هواري بومدين والقضية الفلسطينية، 1967-1978، سامي للطباعة والنشر والتوزيع، الوادي، الجزائر، 2016، ص 19-20.

[4]- وليام روجرز william rogers محامي سياسي أمريكي تولى عدة مناصب قضائية واستشارية قبل أن يعينه الرئيس إيزنهاور كوزير للعدل عام 1953، وهو صاحب مشروع روجرز لفرض السلام الأمريكي على المنطقة العربية عام 1970... انظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج02، دار الهدى للنشر، بيروت، ص 838.

[5]- هيا عبد الناصر الدويك: مرجع سابق، ص 83.

الشعبي الوطني التي سحبها في 24 أوت 1970 خطاب مطولا أعاد فيه التأكيد على السياسة الجزائرية اتجاه الصراع العربي الصهيوني[1].

رفض بومدين مشروع روجرز لأنه يهدف إلى حل القضية الفلسطينية بطريقة سلمية، مقارنا اقتراح مخطط روجزر بوقف إطلاق النار ثم البدء في المفاوضات بسلم الشجعان الذي اقترفته فرنسا على ثوار جبهة التحرير، وهو الذي تم رفضه جملة وتفصيلا، مختتما كلامه بعبارات أوضح فيها أن قرار مجلس الأمن الصادر في 22 نوفمبر 1967 ومشروه روجرز لا يمكن تطبيقهما بدون شرط تصفية المقاومة الفلسطينية، كما عكست الكتابات الصحفية الجزائرية خاصة تلك المقالات الواردة في جريدة المجاهد موقف الجزائر بوضوح من مشروع روجرز منها مقال ورد في الجريدة بتاريخ 26 جويلية 1970 وما جاء فيها المخطط لم يعني سوى بشرعنة العدوان الصهيوني، وخاصة جريمة الاحتلال الصهيوني في فلسطين... إن تصفية المقاومة الفلسطينية تبقى الهدف الأول للمخطط [2].

2/ موقف الجزائر من الصراع العراقي الإيراني:

أ- أسباب الصراع العراقي الإيراني:

اتسمت العلاقات العراقية الإيرانية بالشد أحيانا والجذب أحيانا أخرى، ويعتبر الصراع العراقي الإيراني من أبرز الصراعات المعاصرة، كما يمكن القول بأن مشكلة الحدود العراقية الإيرانية مشكلة سياسية ويمكن إيجاز أهم الأسباب لمشاكل الحدود بين العراق وإيران فيما يلي:[3]

- كان الخلاف على مياه الأنهار والأودية التي تجري من إيران نحو العراق، حيث كانت إيران تبني سدودا عليها أو تهدر المياه حتى تنقطع عن المدن والقرى العراقية، وتحدث الشكوى وتجرى الاتصالات بين الدولتين وغالبا ما كانت تحتج إيران بشح المياه، ومن هذه المدن مندلي وزرباطية وخانقين وغيرها.

[1]- مودي إبرير: مواقف الجزائريين من القضية الفلسطينية 1945-1973، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015، ص 404.

[2]- المرجع نفسه، ص 405.

[3]- نويشي زينب، مرجع سابق، ص 76.

- كما كان الخلاف يقع على الثروة النفطية في منطقة "خانقين" في المناطق الداخلية، وكذلك في المياه الإقليمية، إذ عرفت إيران استثمار ثرواتها النفطية في مياهها الإقليمية عام 1957 فلاحظت العراق أن العمل يشمل جزء من مياهها الإقليمية فحدث الخلاف[1].

ب- دور الجزائر في حل الصراع العراقي الإيراني من خلال اتفاقية 1975:

تعتبر اتفاقية الجزائر من أنجح الوساطات العربية والأجنبية التي قامت بها الدول لتخفيف الصراع العراقي الإيراني والتأثير عليه، وقد تجلى هذا الأثر بشكل واضح في الدور الذي أدته الجزائر، وذلك ليس لأنها نجحت فقط في الجمع بين صدام حسين[2]، والشاه محمد رضا بهلوي[3]، وجها لوجه فحسب بل لأنها أسهمت في إنجاح المشروع الذي تمت بلورته في مؤتمر إسطنبول وما تلته من اجتماعات بين ممثلي الجانبين العراقي والإيراني والذي تم إعلانه على أراضيها، فقد كانت الجزائر الطرف الثالث الذي أخذ صفة الشاهد والمراقب على تنفيذ ذلك الاتفاق[4].

أثناء انعقاد مؤتمر القمة للدول الأعضاء في منظمة الأوبك في عاصمة الجزائر وبمبادرة الرئيس هواري بومدين تقابل مرتين شاه إيران وصدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة وأجريا محادثات مطولة حول العلاقات بين العراق وإيران، وقد اتسمت هذه المحادثات التي جرت بحضور الرئيس هواري بومدين ببديع الصراحة الكاملة وبإرادة مخلصة من الطرفين للوصول إلى حل نهائي دائم لجميع المشكلات القائمة بين بلديهما، وتطبيقا لمبادئ سلامة التراب، وحرمة الحدود وعدم التدخل بالشؤون الداخلية[5]،

---

[1]- محمود شاكر: التاريخ الإسلامي: التاريخ المعاصر بلاد العراق 1924-1991، ط01، المكتب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 448.

[2]- ولد صدام حسين في 28 أفريل 1937 من قرية العوجا في منطقة تكريت، حصل على ما يكفي منه العلم على الأقل في المرحلة الثانوية والبدايات الجامعية، كان يحفظ بسرعة أدق التفاصيل، بدأ في العمل السياسي التنظيمي والسري مبكرا، وفي عام 1969 لعب صدام حسين ابن 32 عاما دورا كبيرا في بناء أجهزة السلطة التي أوصلت إلى مناخ الاستقرار الذي شهده العراق في العقد الذي أجهزة السلطة التي أوصلت إلى مناخ الاستقرار الذي شهده العراق في العقد الذي تلا انقلاب 1968... انظر: كمال ديب: موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الأمريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية، ط01، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2013، ص 102.

[3]- ولد الشاه محمد رضا البهلوي في 26 أكتوبر 1919 من مدينة طهران الإيرانية وكان آخر شاه يحكم إيران قبل الثورة الإسلامية عام 1979، واستمر حكمه من 1941 إلى 1979... انظر: مركز الخليج العربي بجامعة البصرة: مذكرات شاه إيران محمد رضا بهلوي حياته، زوجاته، وفاته، ط01، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 2016، ص 07.

[4]- نويشي زينب: مرجع سابق، ص 81.

[5]- محمود شاكر: مرجع سابق، ص 448.

قسمت مياه النهر من أجل مراقبة الملاحة فيه، وتم تثبيت تلك التسوية بعد ثلاث سنوات من معاهدة بغداد، كما نصت أحكام هذه الاتفاقية على أن يمتلك كل بلد ضفة الخاصة به[1].

وبعد ظهر يوم الخميس المصادق لـ 06 مارس 1975 أعلن الرئيس هواري بومدين في نهاية الاجتماعات قمة الدولة المصدرة للنفط (الأوبك) أن العراق وإيران قد توصلا بشأن حل الخلافات التي كانت قائمة بينهما واتفقا على النقاط التالية:[2]

أولا: إجراء تخطيط نهائي لحدودهما البرية بناء على اتفاق القسطنطينية لسنة 1913 ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة 1914[3].

ثانيا: تحديد الحدود في شط العرب على طول طريق الوادي.

ثالثا: إعادة الأمن والثقة المتبادلة على طول الحدود المشتركة وكذلك رقابتهما المشددة لمواجهة العبور غير شرعي للحدود وما يترتب عليه من أعمال تخريبية[4].

رابعا: كما اتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المشار إليها أعلاه كعناصر لا تتجزأ لحل شامل، وبالتالي فإن أي مساس بإحدى مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر، وسيبقى الطرفان على اتصال دائم مع الرئيس هواري بومدين الذي سيقدم عند الحاجة معونة الجزائر الأخوية من أجل تطبيق هذه القرارات، كما قرر الطرفان إعادة الروابط التقليدية لحسن الجوار والصداقة وذلك على الخصوص بإزالة جميع العوامل السلبية التي تعكر علاقتهما وتبادل وجهات النظر ذات المصلحة المشتركة بطوق سلمية وتفاوضية وتنمية التعاون المتبادل كما يعلن الطرفان "العراق وإيران" أن تبقى المنطقة الحدودية في مأمن من التدخلات الأجنبية وعدم السماح للدول الطامعة في استغلال هاته المشاكل من أجل تلبية مصالحها[5].

---

[1]- بيار ميكال: تاريخ العالم المعاصر 1945-1991م، تر: يوسف ضومط، ط01، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1993، ص 513.

[2]- نويشي زينب: مرجع سابق، ص 83.

[3]- محمود شاكر: مرجع سابق، ص 448.

[4]- فاضل رسول: العراق – إيران... أسباب وأبعاد النزاع، الهيئة العامة للاستعلامات، 1991، ص 22.

[5]- محمود شاكر، مرجع سابق، ص 449.

ولضمان سيرورة اتفاقية الجزائر ونجاحها قرر القيام باجتماع آخر لوزراء الخارجية من العراق وإيران وبحضور وزير الخارجية الجزائري بتاريخ 15 مارس 1975 في طهران، وذلك لوضع ترتيبات عمل اللجنة المختلطة الإيرانية العراقية التي أسست من أجل تطبيق القرارات المتخذة في اتفاق مشترك ومنصوص عليها سابقا، وطبقا لرغبة الطرفين ستدعى الجزائر إلى اجتماعات اللجنة التي ستقوم بتحديد جدول أعمالها وطريقة عملها[1].

وقد تمخض عن اجتماعات اللجنة[2] في 17 مارس 1975 في طهران ما عرف ببروتوكول طهران والذي تقرر فيه تأليف ثلاث لجان مختلطة (عراقية، إيرانية، جزائرية)، فبالنسبة للجنة الأولى كانت لتخطيط الحدود البرية بين البلدين وفقا لبروتوكول القسطنطينية عام 1913 ومحاضر لجنة تخطيط الحدود عام 1914، أما اللجنة الثانية فقد كانت لتجديد الحدود المائية بين البلدين واللجنة الثالثة كانت للرقابة على الحدود ومنع التسلسل والتخريب، كما صرح وزير الخارجية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة بما يلي: «أن العراق وإيران والجزائر وضعوا في اجتماعهم الأول في طهران الخطوط العريضة لسير عمل اللجان المنبثقة عن اتفاق الجزائر، وأضاف أن حكومة الجزائر تتابع باهتمام سير أعمال اللجان، وقال إنني سعيد جدا لما تناهى إلى سمعي عن الجهود الجبارة التي بذلها أعضاء اللجان من عراقيين وإيرانيين وجزائريين في سبيل إنجاح المهمات المناطة بهم»[3].

لقد كان لاتفاقية الجزائر تأثيراتها في تحديد وتوجيه سياسة العراق الخارجية، فبعد توقيعها تغير العداء المتبادل الذي كان يسود العلاقات بين البلدين "العراق وإيران"، حيث تبدلت بشكل ملحوظ منذ اتفاقية الجزائر وأصبحت تتسم بطابع الودية والتقارب وتمثل ذلك في تبادل الزيارات الودية والشروع في عقد اتفاقيات بينهما وتغيرت ما كانت عليه آنفا[4].

---

[1]- نويشي زينب: مرجع سابق، ص 85.

[2]- وهي لجنة وزارية ثلاثية تتكون من وزراء خارجية الجزائر عبد العزيز بوتفليقة، العراق سعدون حمادي وإيران عباس خلمتبري.

[3]- نويشي زينب: مرجع سابق، ص 85-86.

[4]- المرجع نفسه، ص 87.

المبحث الثاني: دعم حركات التحررفي إفريقيا ودورها في حركة عدم الانحياز

المطلب الأول دعم حركات التحررفي إفريقيا

أدرجت الجزائر في مواثيقها الأساسية منذ اللحظة الأولى من استقلالها التوجهات الرئيسية في سياستها الخارجية القائمة على مساندة ودعم الحركات التحررية في العالم وفي إفريقيا على وجه الخصوص اعتمادا على التوجهات من ماضيها البطولي ومن تجربتها الصعبة في مقارعة الاحتلال الفرنسي الاستيطاني على مدار 132 سنة، وانطلاقا من تجربتها المريرة فهذا التوجه لم يتوقف في عهد الرئيس هواري بومدين، بل تواصل الدعم سواء في إفريقيا أو خارج إفريقيا أين تواجد الاستعمار مباشر كان أو غير مباشر، فأصبحت الجزائر قبلة الثوار كما وصفها المناضل الثوري الغيني أميلكار كابرال (Amilcar Cabral) خلال تواجده بالجزائر ألقى كلمة بمناسبة المهرجان الإفريقي الذي كان في أكتوبر 1969 حيث قال: «إذا كانت مكة أو الكعبة قبلة المسلمين والفاتيكان قبلة المسيحين فالجزائر قبلة الثوار، قبلة الأحرار قبلة الحركات التحررية العالمية خاصة الحركات التحررية الإفريقية ضد الاستعمار... لذلك أخذت الثورة الجزائرية على عاتقها وهي في أمس الحاجة ماديا إلى التكفل بالحركات التحرير الإفريقية ماديا ومعنويا، سياسيا ودبلوماسيا[1].

ويعتبر دعم الجزائر ما هو إلا امتداد طبيعي للكفاح الذي خاضته ضد الإمبريالية الفرنسية، ومن هذا المنطلق فتحت الجزائر أبوابها إلى زعماء الحركات التحررية الإفريقية.

وعلى هذا الأساس كانت السياسة الخارجية تعتمد على مبدأ اختيار الحركات الأكثر تمثيلا وشعبية مثل الحزب الإفريقي من أجل استقلال غينيا والرأس الأخضر بزعامة أميلكار كابرال، وجبهة تحرير موزمبيق والجبهة الشعبية لتحرير أنغولا والاتحاد الشعبي الإفريقي لزمبابوي (روديسيا سابقا) الذي تأسس سنة 1961 بزعامة جوشوا نكومو، والإتحاد الوطني الإفريقي لزمبابوي الذي تأسس سنة 1963 بزعامة روبرت موغابي والمنظمة الشعبية لجنوب غرب إفريقيا (سوابو) (swapo) التي تأسست سنة 1959 بزعامة سام

[1] -Mohamed guentari : organisation politico Administrative de la revoultion algerienne de 1954 a 1962, Vol2, office de publication universitaires, 2011, P 887.

نجوما... كما كان لهذه الأحزاب تمثيليات دائمة بالجزائر إضافة إلى استفادة مناضليها من التدريب العسكري في الأراضي الجزائرية[1].

كما كان للجزائر جهاز خاص تابع لجبهة التحرير الوطني برئاسة جلول ملايكة وكان مقره فيلا بموعران كما أوكلت له مهمة التنسيق مع حركات التحرر الإفريقية فكان يتوافد عليها زعماء الحركات التحررية لعقد مؤتمرات الصحفية ونشر البيانات المهمة من أجل الترويج لأهداف تحركاتهم[2]. كما تم تدريب مئات من الشباب الإفريقي على يد ضباط جيش التحرير الوطني والجيش الشعبي الوطني بين عامي 1960 و1970 في مراكز التدريب العسكري المنتشرة في مختلف المناطق من الجزائر، ومن بين هذه المراكز التكوينية (مركز مغنية ومركز تلمسان)[3].

تعد سنة 1968 منعرجا حاسما للدور الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية في تحرير إفريقيا، وتجلى ذلك في انعقاد سلسلة من الاجتماعات الإفريقية التي توجت بانعقاد مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية، وعلى هذا الأساس انعقدت الدورة 13 للجنة تحرير إفريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية يوم 15 جويلية بخطاب ألقاه الرئيس الراحل هواري بومدين ضمنه ضرورة مواصلة الكفاح ضد الاستعمار الأجنبي، لاسيما الاستعمار البرتغالي الذي يهمن على أنغولا والموزمبيق وجزر الرأس الأخضر وغينيا بيساو وساوتومي وبرانسيب، ويبدو أن تأثير الجزائر كان وراء استصدار قرارات جوهرية لاسيما تلك المتعلقة برفع ميزانية منظمة الوحدة الإفريقية بنسبة 100%، إضافة إلى تكثيف دعم الحزب الإفريقي من أجل استقلال غينيا والرأس الأخضر[4].

كما أكد ذلك الدعم الذي كانت تقدمه الجزائر لأنغولا السيد لويس نيتو كيامياتا مساعد رئيس الجمهورية الأنغولية أثناء انعقاد المؤتمر الدولي حول الاستعمار بالجزائر صيف 2006 قائلا: «يسرني أن أجد نفسي مجددا في هذا البلد الذي كان مهدا للعديد من محاربي الحرية، وممثلي عدة شعوب الذين كانوا آنذاك مضطهدين ومحبين للحرية والسلام... استفاد الشعب الأنغولي خلال كل مسيرته النضالية والاتفاقية المناهضة للاستعمار من أجل الاستقلال من المساعدة اللازمة القادمة من البلدان الصديقة لكي

---

[1]- منصف بكاي: دور الجزائر ما بعد الاستقلال في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية، مجلة الدراسات الإفريقية، م01، ع01، 2014، ص 09.

[2] -paul balta, Claudine rulleau : l'algerie des algériens…, Op-Cit, P 237.

[3] - Mohamed Guentari, Op-cit, P 872.

[4]- منصف بكاي: دراسات وأبحاث في تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء، دار الأمة، الجزائر، 2022، ص 87-88.

يصبح حرا وسيدا ... ساعدت شعبنا عدة شعوب ومن بينها الشعب الجزائري الذي كان يكافح أيضا ضد الاستعمار الفرنسي... وبعد استقلال الجزائر تعززت الصداقة أكثر... العديد من الإطارات الأنغولية تم تكوينها هنا بالجزائر وشاركوا في الكفاح من أجل الاستقلال... يتوجب على من جديد أن أهنئ الشعب الجزائري للمساعدة التي قدمها لنا...» ([1]).

كما قدم لنا الكاتب منصب بكاي من خلال كتابه "دور الجزائر في تحرير إفريقيا..." دليلا ملموسا على دعم الجزائر لأنغولا، وذلك عندما ذكر لنا أحد الأعمدة العسكرية الذين قاموا بتدريب المقاتلين الأنغوليين وهو العقيد مختار كركب([2])، حيث ساهم في تكوين مستعمرات لتدريب جيش الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا وجبهة تحرير موزمبيق، كما أن الجزائر واصلت دعمها للثورة الأنغولية حتى إعلان استقلالها بتاريخ 11 نوفمبر 1975([3]).

لعبت الدبلوماسية الجزائرية دور فعال في اعتراف هيئة الأمم المتحدة باستقلال غينيا بيساو، وفي نهاية سنة 1973، كما دعمت الحزب الإفريقي من أجل استقلال غينيا والرأس الأخضر([4]).

كما كان للضغط المتزايد من طرف الجزائر والمجموعة الإفريقية في أروقة الأمم المتحدة أثره البالغ في إصدار مجلس الأمن لقرارات ولوائح أدانت البرتغال، الأمر الذي ساهم في إضعافها وعزلها دوليا، ولعل أهم تلك اللوائح اللائحة رقم 312 بتاريخ 04 فيفري 1972 ومن بين ما تضمنت ما يلي:

المادة الأولى: يحدد مجلس الأمن حق شعوب أنغولا وموزمبيق وغينيا بيساو وفي تقرير مصيرها، واستقلالها طبقا للائحة رقم 1514 المؤرخة في 14 ديسمبر 1960، كما يعترف المجلس بشرعية كفاح هذه الشعوب.

المادة الرابعة: وضع حد للحروب الاستعمارية وكل مظاهر القمع ضد شعوب أنغولا وموزمبيق وغينيا بيساو، والإضافة إلى سحب كل القوات العسكرية المستعملة في مظاهر القمع ضد هذه الشعوب.

---

[1]- العربي غانم: مرجع سابق، ص 284.

[2]- يعد المجاهد مختار كركب واحدا من خريجي المدرسة العليا للاتحاد السوفياتي أكاديمية فروتزي العام 1964، شغل في عدة مناصب سياسية كعضو اللجنة المركزية للأفلان بين 1979 إلى 1986 ثم أصبح سفيرا في موريتانيا سنة 2001، توفي يوم 17 أوت 2013. انظر: مصطفاوي سعاد: تطور الحركة الوطنية في أنغولا واسترجاع السيادة الوطنية 1926-1975، أطروحة لنيل دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، أبو القاسم سعد الله، 2016-2017، ص 112.

[3]- المرجع نفسه، ص 112.

[4]- منصف بكاي، دور الجزائر وما بعد الاستقلال...، مرجع سابق، ص 15.

المادة السادسة: يطلب المجلس من كل الدول الكف عن تقديم المساعدات للحكومة البرتغالية قصد تمكينها من مواصلة قمعها للشعوب التي هي تحت إدارتها، وأخذ التدابير اللازمة لمنع بيع أو تزويد الحكومة البرتغالية بالسلاح أو التجهيزات العسكرية([1]).

قدمت الجزائر الدعم المادي والمعنوي لجبهة تحرير الموزمبيق ما ساعد هذه الأخيرة على توسيع نطاق عملياتها الفدائية، كما أن الجزائر لم تكتف بتدريب المقاتلين الموزمبيقيين على أرضها فحسب بل ساهمت في إنجاز مراكز تدريب في تنزانيا لمساعدة ثوار جبهة تحرير الموزمبيق([2]).

لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا تاريخيا وموقفا مشرفا إزاء مكافحة التمييز العنصري "نظام الأبرتايد" بجنوب إفريقيا من طرف السيد عبد العزيز بوتفليقة، فعند رئاسته للدورة 29 للجمعة العامة للأمم المتحدة سنة 1974 اتخذ قرار بتعليق عضوية جنوب إفريقيا بسبب ممارسة التمييز العنصر وهو ما حصل بالفعل، ولم تنظم دولة جنوب إفريقيا للأمم المتحدة إلا بعد سقوط نظام الأبرتايد، وقد أسهم قرار تعليق العضوية لدولة جنوب إفريقيا بالقضاء النهائي على التمييز العنصري، وبناء على ما سبق نذكر ما قاله سفير جنوب إفريقيا بالجزائر دونيسكو تورانيد ولومو «لا ننسى فضل الجزائر في تحرير جنوب إفريقيا من التمييز العنصري»([3]).

المطلب الثاني: دور الجزائر في حركة عدم الانحياز

انضمت الجزائر إلى حركة عدم الانحياز([4]) بعد استقلالها، وكانت حاضرة دائما في كل قممها([5]) ولعبت دورا مميزا داخل حركة عدم الانحياز وذلك من خلال احتضانها واحد من أهم مؤتمراتها، وهو المؤتمر الرابع التي تألقت فيه الجزائر سنة 1973، حيث أولى اهتماما كبيرا للقضايا السياسية والاقتصادية([6]).

---

[1]- منصف بكاي: دراسات وأبحاث في تاريخ إفريقيا...، مرجع سابق، ص 89-90.

[2]- العربي غانم، مرجع سابق، ص 297.

[3]- فاطمة الزهراء قلواز: النشاط الدبلوماسي في فترة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين من 1965 إلى 1978، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، ع01، جوان 2016، ص 207.

[4]- عدم الانحياز: فهو سياسة تأخذ بها الدولة بإرادتها الحرة وبحقها في سلوك السياسة التي تراها مناسبة لمصلحتها في علاقتها مع الدول الأخرى، ظهرت بوادرها في مؤتمر الصداقة الأفرو-آسيوية في باندونغ عام 1955م.

[5]- صالح بن قبي، الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم ومحاضرات أخرى، ANEP، الجزائر، 2002، ص 10.

[6]- محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين، ص 177.

1- ظروف انعقاد المؤتمر:

بناء على القرار الذي اتخذه الاجتماع الوزاري الاستشاري للدول الغير المنحازة المنعقد في نيويورك في 01 أكتوبر 1971 انعقد مؤتمر لوزراء خارجية الدولة غير المنحازة في مدينة جورج تاون في غوايانا في الفترة ما بين 08 إلى 12 أوت 1972، وقد صدر عن المؤتمر بيان تضمن ثلاثة وأربعين بندا تتصل بمختلف المسائل الدولية والسياسية والاقتصادية والتحررية، وقرر المؤتمرون دعوة مؤتمر قمة جديدة قبل الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وفعلا انعقد هذا المؤتمر وهو الرابع من نوعه في الجزائر في الفترة ما 05 إلى 09 سبتمبر عام 1973 في قصر الأمم بنادي الصنوبر، وقد حضره رؤساء دول وحكومات أبرزهم هواري بومدين، فيدال كاسترو، الملك فيصل، سلفادور أليندي، بالإضافة إلى ممثلي ست وسبعين دولة وأربعة عشر حركة تحرير ودول أوروبية، استغرقت مناقشات المؤتمر أكثر من 132 ساعة[1].

تتمثل البلدان المشاركة بصفة عضو في ما يلي: (**أفغانستان، المغرب، المملكة العربية السعودية، الجزائر، الأرجنتين، بانغلاديش، البحرين، بورما، بوتسوانا، بورندي، بوتان، كامبوديا، الكاميرون، الشيلي، قبرص، الكونغو، ساحل العاج، كوبا، الداهومي، مصر، الإمارات العربية المتحدة، أثيوبيا، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا الاستوائية، الهند، غانا، أندونيسيا، العراق، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، لاووس، لوسوتو، لبنان، ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، ماليزيا، مالي، موريس، موريتانسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، عمان، أوغندا، البيرو، قطر، جمهورية إفريقيا الوسطى، رواندا، السينغال، سيراليون، سنغفورة، الصومال، السودان، سيريلانكا، سوازيلاند، سوريا، تنازانيا، التشاد، التوغو، ترينيتادو توباغو، تونس، فولتا العليا، فيتنام الجنوبية، جمهورية اليمن العربية، جمهورية اليمن الجنوبية، يوغسلافيا، الزائير، زامبيا**.

والبلدان المشاركة بصفة ملاحظ تتمثل فيما يلي: **بربادوس، بوليفيا، البرازيل، كولومبيا، الإكوادور.**

أما حركات التحرير تتمثل فيما يلي:

- **الحركة الشعبية لتحرير أنغولا.**

[1]- شكري محمد عزيز، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، (د.ط)، عالم المغرفة، الكويت، 1978، ص 95-96.

- **الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا.**
- **جبهة تحرير الموزمبيق.**
- **الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا الإستوائية وجزر الرأس الأخضر.**
- **المنظمة الشعبية لجنوب غرب إفريقيا.**
- **المؤتمر الوطني الإفريقي.**
- **المؤتمر الإفريقي.**
- **تحاد الشعب الإفريقي لزيمبابوي.**
- **جبهة التحرير الوطني لجزر القمر.**
- **جبهة تحرير ساحل الصومال**
- **منظمة التحرير الفلسطينية.**
- **الحزب الاشتراكي ليبورتوريكو**[1].

حيث احتوى جدول أعمال مؤتمر الجزائر 1973 على النقاط التالية:

- افتتاح المؤتمر.
- انتخاب المكتب.
- الموافقة على جدول الأعمال.
- تقرير رئيس مؤتمر القمة الثالث.
- توصيات اجتماع وزراء خارجية الشؤون الخارجية.
- تنظيم الأشغال.
- دراسة شاملة لتطور الوضع الدولي.
- دور حركة عدم الانحياز في السياسة الدولية.

[1]- مختار مزراق: حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية 1961-1983، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 369-370.

- دراسة القضايا الاقتصادية والعمل على المستوى الدولي بهدف الإسراع للتقدم الاقتصادي والاجتماعي لبلدان حركة عدم الانحياز.
- اتخاذ الإجراءات الهادفة إلى إنعاش التعاون والتنسيق بين دول عدم الانحياز.
- قضايا أخرى متنوعة([1]).

2- القضايا المطروحة في المؤتمر:

ألقى بومدين في افتتاح المؤتمر خطابا شاملا استوفى فيه أغراض جدول الأعمال التي سار عليها المؤتمر، حيث ركزا أساسا على القضايا الاقتصادية إلا أنه أولى اهتماما كبيرا بالقضايا السياسية[(2)]، حيث ناقش المشاركون في المؤتمر على:

القضايا السياسية:

- ضرورة تصفية الاستعمار والتأكد مرة أخرى على حق الشعوب في تقرير مصيرها خاصة شعوب جنوب إفريقيا (الرأس الأخضر، الصومال، جزر القمر، السيشل).
- تدارسوا باهتمام كبير وضع شعوب بلدان شعوب إفريقيا (ناميبيا، أنغولا، موزمبيق، غينيا بساو) التي تتعرض لأخطر أشكال الاستغلال والقمع من طرف الاستعمار والتمييز العنصري[(3)].
- كما طالب المؤتمر بانسحاب الكيان الصهيوني الفوري من الأراضي العربية ودعا الأعضاء إلى العمل على مقاطعة إسرائيل دبلوماسيا واقتصاديا وعسكريا.
- ركزوا على تجنب الأحلاف والتكتلات وإزالة القواعد العسكرية.

---

[1]- مختار مرزاق، المرجع السابق، ص 370.

[2]- صباح نوري وهادي لعبيدي، المرجع السابق، ص 207.

[3]- مختار مرزاق، المرجع السابق، ص 187.

- ضرورة قيام عدم الانحياز بعمل أكثر حزما تهدف للوصول إلى حل الصراعات التي تدور على مسرح العالم الثالث[1].
- أكدوا من جديد مساندته لجهود الحكومة الثورية المؤقتة التي هي الممثل الوحيد لشعب جنوب الفيتنام في نفس هذه المنطقة يعلن شعب كامبوديا هو الآخر عن رفضه للخضوع أمام المؤامرة الإمبريالية[2].

القضايا الاقتصادية:

- طالبوا في تقديم مشروع اقتصادي بديل وأكثر عدلا بعد أن تأكدت بلدان الانحياز أن النظام الاقتصادي الدولي الحالي غير قابل للتطور لأنه قائم على أسس جائزة إذ أصبح لازما على هذه البلدان أن تخوض نضالا اقتصاديا على غرار نضالها السياسي.
- كما طال المؤتمرون بالضرورة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية عن طريق تحديد حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية.
- أكدوا على العمل من أجل تحقيق التنمية والقضاء على البطالة والفقر والرفع من المستوى المعيشي[3].
- العمل على قيام تعاون دولي على أساس المساواة التامة بين شعوب لتحقيق المشاريع التنموية والعلاقات الدولية[4].
- تطوير وتوسيع التبادل التجاري بين البلدان النامية.
- إقامة تعاون وطيد وتشاور مستمر بين البنوك المركزية بهدف تطوير تعاونها في مجالات التبادل النقدي والمالي.

---

[1]- مختار مرزاق، المرجع السابق، ص 230.

[2]- مجلة البلاغ، التأميم صرخة العالم الثالث، دار البلاغ، ع118، بيروت، أفريل، 1974، دص.

[3]- مختار مرزاق، المرجع السابق، ص 317...321.

[4]- سعد بن بشير لعمامرة، المرجع السابق، ص 151.

- تدعيم وتشجيع مؤسسات العالم الثالث فيما يتعلق بأهم الموارد الأولية التي تشكل أهمية بالنسبة للاقتصاد العالمي([1]).

3- نتائج مؤتمر الجزائر 1973:

صدر في ختام المؤتمر بيانان أحدهما سياسي والآخر اقتصادي، ومن أهم النقاط التي تضمنها البيان السياسي ما يلي:

- أكد المؤتمر على ضرورة قيام دول عدم الانحياز بعمل أكثر حزما من أجل الوصول إلى حل للصراعات التي تدور على مسرح العالم الثالث، حيث تحول سياسة القوى الاستعمارية دون تحقيق الأماني المشروعة للشعوب.
- أن الموقف في الشرق الأوسط لا يزال متدهورا، فعناد إسرائيل في استمرار سياساتها العدوانية والتوسعية، وضم الأراضي وممارسة القمع ضد سكان المناطق التي تحتلها بالقوة يشكل تحديا للمجتمع الدولي والأمم المتحدة ولحقوق الإنسان كما يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.
- ذكر المجتمع بعدم شرعية ضم الأراضي بالقوة وطالب بانسحاب إسرائيل الفوري وغير المشروط من جميع الأراضي المحتلة وتعهد بمساعدة مصر وسوريا والأردن على تحرير أراضيها بكل الوسائل.
- شجع المؤتمر الجهود التي تبذلها الشعوب العربية في الخليج لدوام الأمن والاستقرار في المنطقة، وتعزيز استقلالها والصمود للتدخلات الأجنبية في شؤونها والمناورات الإمبريالية في المنطقة.
- كرس اهتمام الدول غير المنحازة في الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدد بعدد من المسائل وعلى رأسها أزمة الشرق الأوسط ومشاكل التنمية والنضال ضد الاستعمار وحماية سيادة الدول على مواردها الطبيعية.

أما بالنسبة للنقاط التي تضمنها البيان الاقتصادي تتمثل في ما يلي:

- تضمن تصميم الدول المعنية على الإشراف عن قرب على نشاطات الشركات متعددة الجنسية.
- اعترف البيان بأن أي تأميم تقوم به دولة لاستعادة مواردها الطبيعية هو حق من حقوق السيادة.

[1]- مختار مرزاق، المرجع السابق، ص 344-345.

- أوصى البيان بالعمل على تشكيل منظمات للدفاع عن مصالح الدول المنتجة للمواد الأولية على غرار منظمة الأوبك واللجنة الدولية المصدرة للنحاس.
- اتفقت دول عدم الانحياز المجتمعة في الجزائر على إنشاء لجنة متابعة أو مكتب دائم للمجموعة تضم وزراء سبع عشر دولة تكون مهمته السهر على حسن تنفيذ مقررات القمة اقتراح سبل منحها الفعالية اللازمة.
- قرار إنشاء صندوق للتنمية والتضامن بين البلدان غير المنحازة[1].

[1]- شكري محمد عزيز، المرجع السابق، ص 96...98.

خاتمة

في ختام موضوع دراستنا يمكننا حوصلة ما توصلنا إليه من نتائج فيماي يلي:

- كان للوسط العائلي الذي نشأ فيه هواري بومدين دور في صقل شخصيته منذ الطفولة، فقد نشأ وسط عائلة فقيرة ومحافظة عانت من اضطهاد الاستعمار الفرنسي شأنها شأن غالبية الشعب الجزائري وتحت هذه الظروف تبلور الوعي الوطني لدى هواري بومدين، كما لمسنا كذلك أيضا انخراطه في سن مبكرة في النشاط الوطني خاصة وأنه عايش مجازر 08 ماي 1945 بمسقط رأسه.
- خلال أحداث صيف 1962 لعب هواري بومدين دورا كبيرا وذلك من خلال ترجيح الكفة لصالح أحمد بن بلة التي كانت بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان، كما تم انتخاب الجمعية التأسيسية في 25 سبتمبر 1962 ليضع هذا الحدث حدا للخلافات التي كانت قائمة عشية الاستقلال، وبموجب انتخاب هذه الجمعية تم تزكية أحمد بن بلة رئيسا للحكومة في 27 سبتمبر 1962.
- بعد تعيين أحمد بن بلة رئيسا للحكومة عمل على بعث مؤسسات الدولة الجزائرية المستقلة بداية بدستور 1963 وصولا إلى الميثاق الوطني الذي صدر في أفريل 1964.
- واجهت الجزائر خلال السنوات الثلاث الأولى باسترجاع السيادة الوطنية مصاعب ومشاكل مع بعض دول الجوار تمثلت أساسا في النزاعات الحدودية التي غذتها الأطماع المغربية والتونسية.
- أبقت الجزائر على سياسة التوازن في علاقاتها الخارجية وذلك من أجل تحقيق مصالحها، كما انتهج هواري بومدين سياسة موالية للمعسكر الشرقي على حساب المعسكر الغربي، كما أولى اهتمام كبير بالسياسة الخارجية للجزائر وذلك من خلال الدفاع عن القضايا العادلة في العالم ودعم حركات التحرر.
- رغم انشغال الجزائر بإعادة هيكلة سياستها الداخلية إثر أحداث حركة 19 جوان 1965، إلا أنها لعبت دورا كبيرا في دعم الدول العربية ضد التحرش الصهيوني، كما سخرت الجزائر كل إمكانياتها المادية والبشرية ووضعتها تحت تصرف الأشقاء خلال حرب 1967 بالإضافة إلى كونها من بين الدول التي شاركت في الحرب ضد الكيان الصهيوني في أكتوبر 1973، وعملت كذلك على المصالحة بين العراق وإيران حول الخلافات التي كانت قائمة بعر اتفاقية عرفت باتفاقية الجزائر 1975.
- مناهضة الدبلوماسية الجزائرية لكل الأنظمة السياسية الشمولية القائمة على سياسة التمييز العنصري مثل ما كان عليه الأمر في جنوب إفريقيا.

- تبين دور الجزائر في حركة عدم الانحياز من خلال احتضانها للمؤتمر المنعقد في سبتمبر 1973 والذي عرف نجاحا كبيرا، وتميز هذا المؤتمر بنظرته بعمق للقضايا المصيرية لدول العالم الثالث.
- الجهود والمساعي الكبيرة التي لعبتها الجزائر في تشكيل جبهة الصمود والتحدي بعد إعلان اتفاقية كامب دايفيد 1977، والتي مهدت الطريق لتطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية.

الملاحق

الملحق رقم (01): بطاقة تعريف العسكرية هواري بومدين[1]

بطاقة تعريف عسكرية

1- عثماني مسعود، مرجع سابق، ص 53.

الملحق رقم (02): تشكيلات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1]

1- مجلة المتحف، 05 جويلية 1962، المتحف المركزي للجيش، ع15، جويلية 2012، ص 38.

الملحق رقم (03): وثيقة الإقالة[1]

ترجمة: حمزة عثماني

عمار جرو

مذكرة

من قيادة الأركان العامة

إلى السيد،

رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

بتونس من، اللجنة الوزارية للحرب

نحن الممضين أسفله

العقيد: بومدين

الرواد: منجلي، عز الدين، سليمان

أعضاء قيادة الأركان العامة

نعتقد بوجوب اتخاذ قرار محزن وضروري في آن واحد، بنفس مفجوعة وقلب مجروح مليء بالأحزان، بعد أن رأينا النتائج الدرامية والتي أجبرتنا على التخلي عن المهمة العليا التي أوكلت إلينا.

- فما هي الأحداث والأسباب التي قادتنا إلى هذا القرار الخطير في وقت حرج ومصيري؟.

- يكفي للمسؤولين الكبار أن الثورة قدمت مهمة مقدّسة، مهمة أصبحت ساكنة بموضوعية وصدق أخلاقي.

من السهل أن ندرك أن القضية ليست قضية هروب من المسؤوليات، مسؤوليات تحملناها في الأوقات الأكثر صعوبة والأكثر دموية بدون أن نتذمر من ذلك. لكن القضية هي مأساة ضمير والتي طالت بدون أن يكون لها مخرج.

الشعب، الجيش، التاريخ سيبقى الحاكم الوحيد في تقييم أعمالنا، ونحن من جانبنا نعتبرهم مرجعنا ونقبل بحكمهم

إلى الجيوش في 3 جويلية 1961.

الهيئة العامة لأركان جيش التحرير الوطني.

- العقيد: بومدين
- الرائد: منجلي
- الرائد: عز الدين
- الرائد: سليمان

مذكرة الاستقالة (ترجمة)

1- عثماني مسعود، مرجع سابق، ص 98.

الملحق رقم (04): زيارة الرئيس هواري بومدين إلى تونس في 17 جانفي 1978[1]

محادثات تونسيّة جزائريّة حول العلاقات الثنائية ومشاكل السّاعة

1- جريدة الصباح، محادثات تونسية جزائرية....، مصدر سابق.

الملحق رقم (05): زيارة هواري بومدين إلى ليبيا[1]

1- مجلة الجيش، مرحلة مليئة بالانتصارات 19 جوان 1965- 19 جوان 1978، مجلة الجيش الوطني الشعبي، ع171، جوان 1978، ص. 04.

الملحق رقم (06): زيارة جيسكار ديستان إلى الجزائر[1]

زيارة جيسكار ديستان للجزائر في 1975

1- محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين، مصدر سابق، ص 71.

الملحق رقم (07): زيارة هواري بومدين إلى الصحراء الغربية [1]

الرئيس هواري بومدين في جلسة عمل مع القادة الصحراويين وذلك في إطار تبادل وجهات النظر حول القضية الصحراوية

1- سعد بن بشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد...، مرجع سابق، ص 71.

الملحق رقم (08): كلمة هواري بومدين خلال المؤتمر الرابع لحركة عدم الانحياز 1973[1]

1- عمار بومايدة، مرجع سابق، ص 127.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولا: المصادر:

1- الوثائق الأرشيفية:

1- المركز الوطني التونسي للتوثيق، ملف العلاقات الجزائرية التونسية، ع08، الملف 142/218.

2- المصادر المطبوعة:

أ/ باللغة العربية:

*** المذكرات الشخصية:**

1-الإبراهيمي طالب أحمد، مذكرات جزائري هاجس البناء 1965-1978، ج02، ط02، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2011.

2-بن جديد الشاذلي، مذكرات الشاذلي بن جديد، ملامح حياة 1929-1979، ج01، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011.

3-بورقعة لخضر، مذكرات الرائد لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، ط02، شركة دار الأمة، 2000.

4-الزبيري الطاهر، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1929-1962، دط، وحدة الرويبة A NEP، الجزائر، 2008.

5-الزبيري الطاهر، نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد أركان جزائري، ط01، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011.

6-كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصة للنشر، الجزائر، 1999.

7-ميرل روبير، مذكرات أحمد بن بلة، تر: عفيف الأخضر، منشورات دار الأدب، بيروت، 1979.

8- نزار خالد، مذكرات اللواء خالد نزار، ط01، مطبعة الشهاب، الجزائر، دت ن.

*** الكتب:**

1-إحدادن زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، ط01، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007

3-بلخوجة الطاهر، الحبيب بورقيبة سيرة زعيم، شهادة على عصر، ط 1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 1999.

3-بن خدة بن يوسف، نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقية إيفيان، تر: لحسن زغدار ومحل العيش جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت.ن).

4-بن قفة خالد عمر، اغتيال بومدين الوهم... الحقيقة، قصر الكتاب، البليدة، 1997.

5-حربي محمد، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، ط01، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، 1983.

6-الخولي لطفي ، عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين، منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي، الجزائ، (د.ت.ن).

7-الديب فتحي، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط02، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990.

8-روبير أجيرون شارل، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، ط01، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982.

9-عميمور محي الدين، أنا وهو وهم، ط03، موفم للنشر، الجزائر، 2007.

10-عميمور محي الدين ، أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى، ط01، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995.

ب- باللغة الأجنبية:

1- balta paul, cLaudine rulleau : la strategie de boumedinne, edition sindibad, Paris, 1978.

2- balta paul, cLaudine rulleau :L'algerie des algeriens vingt ans après, les èdition ourières, paris, 1981.

3- ben khadda Ben youcef: l'algerie a l'indespendance, la creise de 1962 ; édition dahlab, Alger, 1989.

***المو اقع الإلكترونية:**

1- بن بلة أحمد، برنامج شاهد على العصر، الحلقة 13، حوار مع الصحفي أحمد منصور، قناة الجزيرة القطرية، قطر، 29 ديسمبر 2002.

الرابط الإلكتروني :http://youtube.com/watch?v=08suqDVBBDs

ثانيا: المراجع

1/ الكتب:

أ- باللغة العربية:

1-أبو زكريا يحي، الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة، د.ط، ناشري، 2003.

2-إدريس فاضلي، حزب جبهة التحرير الوطني عنوان ثورة ودليل دولة نوفمبر 1954-2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة ية، الجزائر، بن عكنون، 2004.

3-بالي بلحسن، ملحمة اليخت دينا، تر: عبد المجيد بوجلة، د.ط، منشورات تالة، الجزائر، 2013.

4-براهمي عبد الحميد، في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999، ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أفريل 2001.

5-برحايل بلقاسم بن محمد، الشهيد حسين برحايل، دار الهدى، الجزائر، 2009.

6-بلحاج صالح، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965، ط01، دار قرطبة، الجزائر، 2006.

7-بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الكويت، الجزائر، 2009.

8-بن قبي صالح، الدبلوماسية الجزائرية بين الأمن واليوم ومحاضرات أخرى، ANEP، الجزائر، 2002.

9-بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

10-بوحوش عمار، تاريخ الجزائر السياسي منذ 1962 إلى يومنا هذا، دط، البصائر الجديدة، الجزائر، د.ت.ن.

11-بومايدة عمار، بومدين وما قاله الآخرون وما أثبتته الأيام، تقديم عبد الحميد مهري، د.ط، دار المعرفة، الجزائر، 2008.

12-تامالت محمد، العلاقات الجزائرية الإسرائيلية، ط 1، دار الأمة، الجزائر، 2001.

13-التكريتي بثينة عبد الرحمن، جمال عبد الناصر، نشأة وتطور الفكر الناصري، ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس، 2000.

14-الجزائر زهرة، رؤساء الجزائر أحمد بن بلة رئيس الجمهورية 1962-1965، موفيام للنشر، الجزائر، 2013.

15-حميدي جعفر عباس، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968، ج06، ط02، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2005.

16-الداهية فال المختار ولد محمد، موريتانيا وقضية الصحراء من الحرب إلى الحياد قراءة في الحصيلة والآفاق، ط01، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2015.

17-ديب كمال، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الأمريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية، ط01، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2013.

18-رسول فاضل، العراق – إيران... أسباب وأبعاد النزاع، الهيئة العامة للاستعلامات، 1991.

19-الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج02، دط، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.

20-زيدان المحامي زبيحة، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة، دط، دار الهدى، الجزائر، 2009.

21-السعيد الصافي، بورقيبة سيرة شبه محرمة، رياض الرايس للنشر، بيروت، 2000م.

22-شاكر محمود، التاريخ الإسلامي: التاريخ المعاصر بلاد العراق 1924-1991، ط01، المكتب الإسلامي، بيروت، 1992.

23-صغير مريم، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة، الجزائر، 2012.

24-عباس محمد، مثقفون في ركاب الثورة، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2009.

25-عباس محمد، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية 1954-1962، دط، دار القصبة، الجزائر، 2007.

26-عبد السلام عيد، هل الوحدة الاقتصادية المغاربية ممكنة؟ عودة إلى اصول الوحدة المغاربية، تر: عبد السلام عزيزي، دار الخطاب، 2014.

27-عبد العزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، (د.ط)، عالم المعرفة، الكويت، 1978.

28-العمامرة سعد بن البشير، الرئيس الجزائري هواري بومدين والقضية الفلسطينية، 1967-1978، سامي للطباعة والنشر والتوزيع، الوادي، الجزائر، 2016.

29-كبير سليمة، الرئيس هواري بومدين زعيم المعارك التحرير والتعمير، د.ط، المطبعة الخضراء للطباعة للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.س.ن).

30-لعمامرة سعد بن البشير، هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978، قصر الكتاب، البليدة، 1997.

31-لونيسي إبراهيم، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دط، دار هومة، الجزائر، 2015.

32-لونيسي رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دط، دار المعرفة، الجزائر، ديسمبر، 1999.

33-مرزاق مختار، حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية 1961-1983، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.

34-مركز الخليج العربي بجامعة البصرة، مذكرات شاه إيران محمد رضا بهلوي حياته، زوجاته، وفاته، ط01، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 2016.

35-المستيري أحمد، شهادة للتاريخ ذكريات وتأملات وتعاليق حول فترة من التاريخ المعاصر لتونس والمغرب الكبير، 1940-1990، دار الجنوب، 2011.

36-مسعود عثماني، هواري بومدين، الحصيلة، د.ط، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، د.ت.

37-مقلاتي عبد الله، أعلام وأبطال الثورة الجزائرية، طبعة خاصة بوزارة الثقافة، الجزائر، (د.س.ن).

38-ميكال بيار، تاريخ العالم المعاصر 1945-1991م، تر: يوسف ضومط، ط01، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1993.

39-هارون علي، خيبة انطلاق أو فتنة صيف 1962، تر: صادق عماري، أمال فلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

40-هشماوي مصطفى، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دط، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، د.ت.ن.

ب- باللغة الأجنبية:

1- guentari mohamed: organisation politico Administrative de la revoultion algerienne de 1954 a 1962, Vol2, office de publication universitaires, 2011.

2- ross Christopher: The united states mission in algeria, Ambassador to algeria, April, 1991.

2/ الأطروحات والرسائل:

أ- باللغة العربية:

1-البخوش جودي، دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية 1954-1962، مذكرة لنيل ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2006-2007.

2-بودريوع صبرينة، الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر المرحلة البومدينية أنموذجا 1965-1978م، مذكرة لنيل ماجستير تاريخ حديث ومعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة 2010-2011.

3-بوقريوة لمياء، العلاقات الجزائرية التونسية 1954-1962، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2005-2006.

4-توفيق بن بابا علي، إدراك الرئيس هواري بومدين لقضايا الأمة العربية، دراسة تحيليلة للخطاب والسلوك البومديني من 1965 إلى 1978، رسالة لنيل ماجستير، قسم علوم التنظيم، جامعة الجزائر، سبتمبر 2000.

5-جلاوي السعيد، النظام البورقيبي وقضايا المغرب العربي 1956-1987، أطروحة لنيل دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر02 أبو القاسم سعد الله، 2015-2016.

6-حيمر صالح، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930، رسالة لنيل دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014.

7-رياض بوزرب، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008.

8-زينب نويشي، العلاقات العراقية الجزائرية 1965-1978، مذكرة لنيل ماجستير تاريخ معاصر، قسم التاريخ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2015.

9-سعاد مصطفاوي، تطور الحركة الوطنية 1926-1975، أطروحة لنيل دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر02 أبو القاسم سعد الله، 2016-2017.

10-شتواح حكيمة، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2000-2001.

11-شعبوني أمينة، العلاقات الجزائرية العربية في استراتيجية السياسة الخارجية لفرنسا 1962-1978، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الحزائر02، 2012/2011.

12-شنتي أحمد، القضية الفلسطينية من خلال جريدة الشعب الجزائرية 1962-1967، مذكرة لنيل ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر02، 2010-2011.

13-صالح الحمداني كفاح عباس بن رمضان، الجزائر في عهد هواري بومدين 1965-1978 دراسة في الأوضاع الداخلية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2007.

14-عبد الناصر هيا، إبراهيم الدويك، العلاقات الفلسطينية الجزائرية في عهد الرئيس هواري بومدين 1965-1978، مذكرة لنيل ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الخليل، 2021.

15-عمار زيان، العلاقات الجزائرية المصرية في عهد الرئيس أحمد بن بلة ما بين 1962-1965 (الميدان الثقافي أنموذجا)، مذكرة لنيل ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2014-2015.

16-غانم العربي، الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في إفريقيا 1954-1963، أطروحة لنيل دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2018-2019.

17-قواسمية عبد الكريم، الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة ما بين 1962-1978، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة جيلالي إلياس، سيدي بلعباس، 2017-2018.

18-مختار سلمي، إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة لنيل دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2018-2019.

19-مطمر محمد العيد، الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع هواري بومدين أنموذجا، أطروحة لنيل دكتوراه دولة، جامعة باجي مختار، عنابة، 2004-2005.

20-نور صباح الهادي العبيدي، هواري بومدين ودوره العسكري والسياسي 1932-1978، رسالة لنيل ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة ديالي، كلية التربية، 2005.

21-وزان فاطمة، العلاقات الجزائرية المغربية وانعكاساتها على الاتحاد المغاربي من خلال ملفي مشكلة الحدود وقضية الصحراء الغربية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم دراسات دولية، جامعة الجزائر، 2016-2017.

ب- باللغة الأجنبية:

1- Kesseiri Radia: Ideolgised foreign policy and the pragmatic Rationale the case of algeria under houari boumedienne 1965-1978, Subnitted in accordance with the requirenemts for the degree of doctor of philosophy, The département of arabic and middle Eastern Studies University of leeds, November 2005.

3/ الجرائد والمجلات:

1-إبرير حمودي، العلاقات الجزائرية السوفياتية أثناء فترة التعايش السلمي وموقع القضية الفلسطينية فيها من 1962-1989، مجلة التمكين الاجتماعي، مج03، ع01، مارس 2021.

2-أورتيلان لمياء، الجهود الدبلوماسية للرئيس الجزائري هواري بومدين في سبيل تحرير إفريقيا، 1965-1978، مجلة البحوث التاريخية، م06، ع01 جوان 2022.

3-بكاي منصف، دور الجزائر ما بعد الاستقلال في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية، مجلة الدراسات الإفريقية، م01، ع01، 2014.

4-بلفردي جمال، فاتح زياني، إفريقيا في ميزان الدبلوماسية الجزائرية 1962-1973، مجلة الإحياء، مج21، ع28، جانفي 2021.

5-بن مرسلي أحمد، دراسة شخصية بومدين، مجلة المصادر، ع01، 1999.

6-بودة غانم، مكتب المغرب العربي النشاط الوحدوي وتحدياته 1947-1954، مجلة تاريخ المغرب العربي، ع05، جانفي 2017.

7-بوعياش مرد، قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية اتفاقيات إيفيان أنموذجا، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع34، الجزائر، جوان 2018.

8-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، بيان مجلس الثورة 19 جوان 1965، ع56، 06-07-1965.

9-خديجة بوضياف عبد القادر جيلالي بلوفة، أحمد بن بلة ودوره في بناء معالم الدولة الجزائرية 1962-1965، مجلة البحوث التاريخية، مج06، ع02، 2022.

10-سمير بن سعيد، أزمة صائفة 1962 واجتماع ما بين الولايات بزمورة 24-25 جوان 1962، مجلة البحوث التاريخية، مج05، ع02، ديسمبر 2021.

11-سهام ميلودي، دور الهيئة التنفيذية المؤقتة في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية من 19 مارس إلى 05 جويلية 1962، مجلة الفرطاس للدراسات الفكرية الحضارية، مج07، ع02، 2010.

12-شنتي أحمد، الجزائر والقضية الفلسطينية صفحات من الجهاد المشترك، مجلة دراسات وأبحاث، ع19.

13-غريس مبروك، إلياس نايت قاسي، المفاوضات الفرنسية الجزائرية 1956-1962 من خلال الكتابات الجزائرية والفرنسية والوثائق الأرشيفية السويسرية، المجلة التاريخية الجزائرية، م05، ع02، 18-12-2011.

14-فرمازة عبد الرحمن، جمال منصر، العلاقات الأمريكية الجزائرية 1954-1962 بين سياقات الثورة ومتطلبات الاستقلال، مجلة الفكر المتوسطي، مج11، ع02، 2022.

15-كديدة محمد مبارك، فكرة المنطقة الجنوبية الصحراوية للثورة الجزائرية بين فرانتز فانون وهواري بومدين، مجلة

آفاق علمية، مج11، ع02، 2019.

16-كمون عبد السلام، اتفاقية كامب دايفيد 1978 وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية المصرية، مجلة رفوف، ع11، مارس 2017.

17-مجلة البلاغ، التأميم صرخة العالم الثالث، دار البلاغ للنشر، ع118، بيروت، أفريل 1974.

18-مجلة الجيش، جبهة الصمود والتصدي، مجلة الجيش الوطني الشعبي، ع 168، مارس 1978.

19-مجلة الجيش، مرحلة مليئة بالانتصارات 19 جوان 1965-19 جوان 1978، مجلة الجيش الوطني الشعبي، ع171، جوان 1978.

20-مجلة المتحف: 05 جويلية 1962، المتحف المركزي للجيش، ع15، جويلية 2012.

21-مريم شويحات، الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان العامة 1960-1962 قضايا تاريخية، ع01، أفريل 2016.

4- الموسوعات والمعاجم:

1-شرفي عاشور، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، دار القصبة للنشر، 2007.

2-الكيالي

عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج02، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1995.

3-الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج06، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985.

4-الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج07، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 31-01-1994،

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	01
الفصل التمهيدي: نبذة عن الرئيس هواري بومدين	
أولا: مولده ونشأته	08
ثانيا: نضاله السياسي والعسكري	12
ثالثا: وفاته	15
الفصل الأول: استقلال الجزائروالبناء المؤسساتي للدولة الجزائرية	
المبحث الأول: الجزائر عشية الاستقلال	20
المطلب الأول: أزمة صائفة 1962	20
المطلب الثاني: استفتاء تقرير مصير	33
المبحث الثاني: بناء مؤسسات الدولة	38
المطلب الأول: الجمعية التأسيسية	38
المطلب الثاني: تشكيل الحكومة	39
المطلب الثالث: دستور 1963 وميثاق 1964	40
الفصل الثاني: الجزائرفي عهد الرئيس أحمد بن بلة 1962-1965	
المبحث الأول: السياسة الخارجية للدولة الجزائرية	45
المطلب الأول: المغرب العربي	45
المطلب الثاني: المشرق العربي	49
المطلب الثالث: دوليا	54

المبحث الثاني: حركة 19 جوان 1965.	59
المطلب الأول: الأسباب	59
المطلب الثاني: الأحداث	60
المطلب الثالث: المواقف الداخلية والخارجية	62
الفصل الثالث: علاقات الجزائر الخارجية في عهد الرئيس هواري بومدين1965-1978	
المبحث الأول: علاقة الجزائر مع الدول العربية	67
المطلب الأول: مع دول المغرب العربي	67
المطلب الثاني: مع دول المشرق العربي	73
المبحث الثاني: علاقة الجزائر الدولية	78
المطلب الأول: فرنسا	78
المطلب الثاني: الاتحاد السوفياتي	80
المطلب الثالث: الولايات المتحدة الأمريكية	83
الفصل الرابع: موقف الجزائر من بعض القضايا العربية والدولية 1965-1978	
المبحث الأول: موقفها من قضايا المغرب العربي والمشرق العربي	87
المطلب الأول: المغرب العربي	87
المطلب الثاني: المشرق العربي	92
المبحث الثاني: دعم حركات التحرر في إفريقيا ودورها في حركة عدم الانحياز	98
المطلب الأول: دعم حركات التحرر في إفريقيا	98
المطلب الثاني: دور الجزائر في حركة عدم الانحياز	101

خاتمة	109
قائمة الملاحق	112
قائمة المصادروالمراجع	121
فهرس المحتويات	134

ملخص:

حرصت الجزائر بعد الاستقلال على تبني سياسة خارجية مستمدة من نضالها الوطني وكفاحها التحرري ضد المستعمر الفرنسي، فاعتمدت دبلوماسية تصب في نصرة القضايا العادلة ودعم الشعوب المكافحة ضد الاستعمار الغربي.

وهذه السمة الغالبة على الدبلوماسية الجزائرية طيلة فترة حكم الرئيس هواري بومدين، حيث أنها وصفت هذه الفترة الممتدة من 1965 إلى 1978 بفترة العصر الذهبي للدبلوماسية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، الاستقلال، سياسة خارجية، كفاحها التحرري، القضايا العادلة، الاستعمار الغربي، الدبلوماسية الجزائري، هواري بومدين.

Abstract :

Algeria was keen on adopting a foreign policy after gaining independence, Wich is derived from its national struggle and liberation against the French colonization, it relied on a diplomacy that advocated for the just issues and supported struggling people against western colonialism.

In addition this prevailing characteristic of the Algerian diplomacy was evident throughout the rule of the late president Houari Boumediene,where this period from 1965 to 1978 was described was the golden age of the Algerian diplomacy.

Key terms :

Algeria, the independence,foreign policy, the liberation struggle, the just issues , the western colonialism, the Algerian diplomacy, Houari Boumediene.